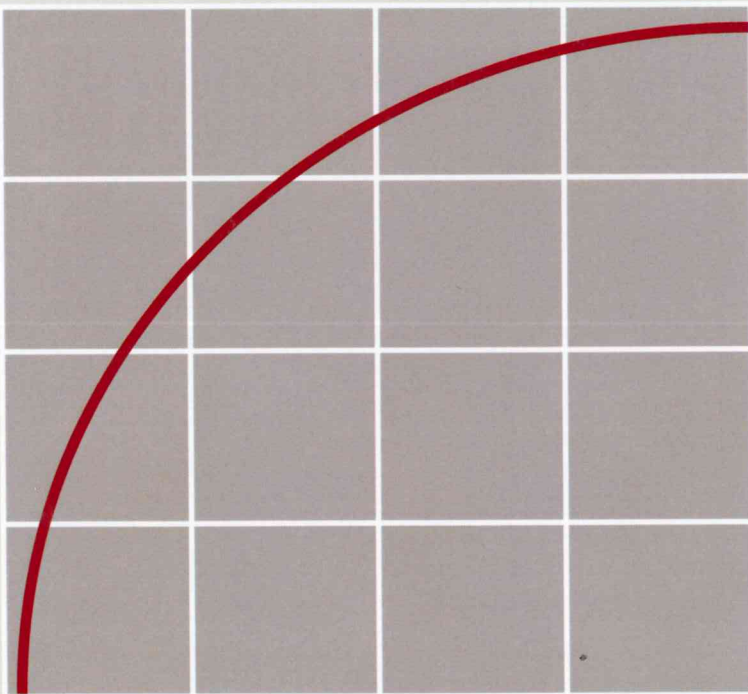


المراقب الاقتصادي والاجتماعي



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية

2010

شارك في إعداد هذا العدد:

د. فضل مصطفى النقيب (المحرر)

من معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس):
عبيدة صلاح (المنسق العام)
حنين غزاونة
قصي صيفي

ومن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

أمينة خصيب (منسق)	أحمد عمر	سعدى المصري
أشرف سمارة	عادل قرارية	جميل ريموي
حسن دويكات		

ومن سلطة النقد الفلسطينية:

محمد عطاالله (منسق)
معتصم أبو دقة
محمد عابد

حقوق الطبع

© 2010 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)
ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@pal-econ.org
الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

© 2010 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص.ب. 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2010 سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، رام الله
هاتف: +972-2-2409920
فاكس: +972-2-2409922
بريد إلكتروني: info@pma-palestine.org
الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

للحصول على نسخ

الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تقديم

يعرض هذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي مجمل تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الربع الرابع من العام 2009، والعام 2009 ككل. وسيرى القارئ أن الأوضاع الاقتصادية في شهور نهاية العام تشابه إلى حد بعيد ما كانت عليه في شهور منتصف العام من حيث تحسّن النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية، واستمرار الأوضاع المتردية في قطاع غزة الذي يعود بالدرجة الأولى إلى استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، وعدم حدوث أي تقدم جدي في معالجة الآثار الكارثية للعدوان الإسرائيلي على القطاع (27 كانون الأول 2008 - 18 كانون الثاني 2009). وبشكل عام، فإن الأوضاع الاقتصادية طوال العام 2009، وإن شهدت بعض التحسن في الضفة الغربية، إلا أنها كانت أسيرة الوضع السياسي المأزوم والمتمثل في التعتن الإسرائيلي الرفض لتطبيق شروط خارطة الطريق، والممعن في ممارسات الاحتلال من قتل وتشريد ومداهمات وإقامة الحواجز وإغلاق المعابر من جهة، والانقسام السياسي في الجانب الفلسطيني من جهة أخرى.

ويحتوي هذا العدد من المراقب على تقرير عن وضع النساء الفلسطينيات في الأراضي الفلسطينية وفي الدول العربية المجاورة، كما يحتوي على تلخيص للبيانات الإحصائية عن أعداد اللاجئين الفلسطينيين والتي صدرت مؤخراً عن وكالة الغوث عن اللاجئين الفلسطينيين. ويضم هذا العدد أيضاً ثلاثة صناديق مستقلة عن النص. يتعرض الأول لموضوع القرار العسكري الإسرائيلي الذي صدر مؤخراً وفسرته وسائل الإعلام الإسرائيلية بأنه سيسمح للسلطات الإسرائيلية بتهجير عشرات الآلاف من الفلسطينيين من الضفة الغربية. بينما يتناول الصندوق الثاني نشاط الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية منذ صدور قرار الحكومة الإسرائيلية (25 تشرين الثاني 2009) بتجميد جزئي للاستيطان لمدة عشرة أشهر. ويتناول الصندوق الثالث قرار الحكومة الفلسطينية الأخير بتخفيض ضريبة شراء المركبات.

أما بالنسبة لموضوع صندوق "قضايا اقتصادية"، فقد ابتدأنا في هذا العدد مناقشة سلسلة جديدة بعنوان "التقلبات الاقتصادية"، وكنا في العدد الماضي قد انتهينا من مناقشة موضوع "النمو الاقتصادي" الذي تعرّضنا له في أربع أجزاء.

ونود هنا أن نجدد التزامنا بالسعي المستمر للتواصل مع القراء، والاسترشاد بأرائهم، وذلك من أجل الارتقاء بتحرير المراقب ليكون قادراً على تلبية رغباتهم واحتياجاتهم. كما نود أن نشكر فريق العمل في المؤسسات الثلاث، الذي أشرف على إعداد المراقب وتحريره.

جهاد الوزير
محافظ سلطة النقد الفلسطينية

علا عوض
القائم بأعمال رئيس الجهاز المركزي
للإحصاء الفلسطيني

سمير عيد الله
مدير عام معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية

المحتويات

1	1- رؤية المراقب
4	2- النشاط الاقتصادي
9	3- سوق العمل
10	1-3 القوى العاملة ونسبة المشاركة
12	2-3 البطالة
15	3-3 الأجر وساعات العمل
16	4-3 إعلانات الوظائف الشاغرة
19	4- تطورات المالية العامة
20	1-4 الإيرادات
22	2-4 التمويل الخارجي
24	3-4 النفقات
26	4-4 الفائض (العجز)
28	5-4 موازنة العام 2010
30	5- التطورات المصرفية
31	1-5 التطورات الرئيسية في الميزانية المجمعدة للمصارف
37	2-5 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي
38	3-5 نشاط غرف المقاصة
38	4-5 عدد المصارف والفروع
39	6- سوق فلسطين للأوراق المالية
44	7- الأسعار والقدرة الشرائية
44	1-7 الأسعار
46	2-7 متوسط أسعار بعض السلع الاستهلاكية
47	3-7 أسعار المنتج
48	4-7 أسعار صرف العملات
49	5-7 القدرة الشرائية
50	8- النشاط الفندقي
51	9- مؤشرات الاستثمار
51	1-9 تسجيل الشركات
56	2-9 رخص الأبنية

57	10- اتجاهات آراء أصحاب المنشآت الصناعية بشأن الأوضاع الاقتصادية
57	1-10 أداء المنشآت الصناعية بشكل عام
57	2-10 الإنتاج
57	3-10 التشغيل
58	4-10 الأوضاع المالية الخاصة والتمويل عبر الاقتراض
58	11- الإجراءات الإسرائيلية
58	1-11 الشهداء والجرحى
58	2-11 عوائق الحركة والتنقل
59	3-11 الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة
59	4-11 الاعتداءات على الممتلكات الفلسطينية والأجهزة الأمنية
59	5-11 النشاطات الاستيطانية واعتداءات المستوطنين
60	12- واقع النساء الفلسطينيات في الأراضي الفلسطينية
60	1-12 مؤشرات ديموغرافية
60	2-12 مؤشرات التعليم
60	3-12 مؤشرات سوق العمل
61	4-12 النساء الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية
61	13- اللاجئون الفلسطينيون
63	قضايا اقتصادية التقلبات الاقتصادية

قائمة الجداول

5	جدول 1: النمو الاقتصادي والبطالة للأربعاء: الربع 2008- الربع 2009
6	جدول 2: نسبة مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي
6	جدول 3: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية* للأربعاء: الربع 2008- الربع 2009
7	جدول 4: نسبة متوسط دخل الفرد في فلسطين من متوسط دخل الفرد في البلدان المجاورة (%)
7	جدول 5: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للأربعاء: الربع 2008- الربع 2009 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004 (%)
10	جدول 6: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس لأربعاء العامين 2008 و 2009
11	جدول 7: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة لأربعاء العامين 2008 و 2009
11	جدول 8: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة لأربعاء العامين 2008 و 2009
12	جدول 9: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل: أربعاء العامين 2008 و 2009
13	جدول 10: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: أربعاء العامين 2008 و 2009
13	جدول 11: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية لأربعاء العامين 2008 و 2009
14	جدول 12: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية لأربعاء العامين 2008 و 2009
15	جدول 13: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكال للمستخدمين معلومي الأجر من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل الربع الرابع 2008- الربع الرابع 2009
16	جدول 14: إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال أربعاء العامين 2008 و 2009
18	جدول 15: عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية 2007-2009
19	جدول 16: عدد الوظائف الشاغرة المعلنة في الصحف اليومية موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات خلال الربع الرابع 2009، والربع السابق
22	جدول 17: تطور الإيرادات العامة للربع الرابع والعام 2009
23	جدول 18: هيكل المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية للعام 2008، ولأربعاء العام 2009
26	جدول 19: تطور النفقات العامة للعام 2008 ولأربعاء العام 2009
27	جدول 20: تطور عجز/ فائض الموازنة للعام 2008 ولأربعاء العام 2009
33	جدول 21: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة لأربعاء العامين 2008 و 2009
37	جدول 22: الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني الربع الأول 2008- الربع الرابع 2009
37	جدول 23: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للفترة 2006- الربع الرابع 2009
38	جدول 24: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة منها للفترة 2006- الربع الرابع 2009
42	جدول 25: المؤشرات الرئيسية لسوق فلسطين للأوراق المالية خلال أشهر الربع الرابع من العام 2009، والأربعاء الثلاثة السابقة

قائمة الأشكال البيانية

- شكل 1: التوزيع النسبي للوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف حسب القطاع (عام، خاص، أهلي) خلال العام 2009 17
- شكل 2: التوزيع النسبي للوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف حسب المنطقة الجغرافية خلال العام 2009 18
- شكل 3: الدعم الخارجي الشهري المقدم لدعم الموازنة 2008، 2009 20
- شكل 4: تطور الإيرادات العامة: الربع الرابع 2008- الربع الرابع 2009 21
- شكل 5: تطور النفقات العامة: الربع الرابع 2008- الربع الرابع 2009 25
- شكل 6: نسبة النمو في موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع للعامين 2008، 2009 31
- شكل 7: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل نهاية الربع الرابع 2009 32
- شكل 8: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب المنطقة للفترة: الربع الأول 2008- الربع الرابع 2009 32
- شكل 9: هيكل موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الرابع 2009 34
- شكل 10: تطور ودائع الجمهور حسب الربع للعامين 2008 و 2009 35
- شكل 11: توزيع ودائع الجمهور حسب نوع العملة نهاية الربع الرابع 2009 35
- شكل 12: التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي ودائع الجمهور للفترة: الربع الأول 2008- الربع الرابع 2009 36
- شكل 13: هيكل مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الرابع 2009 36
- شكل 14: عدد فروع ومكاتب المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية للفترة 2006- الربع الرابع 2009 39
- شكل 15: عدد الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال أشهر العام 2009 41
- شكل 16: قيمة الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال أشهر العام 2009 41
- شكل 17: مؤشر القدس لأشهر العام 2009 42
- شكل 18: قيمة الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية حسب القطاع للعام 2009 43
- شكل 19: قيمة الأسهم المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية حسب القطاع للعام 2009 43

قائمة الصناديق

- صندوق 1: قرار عسكري إسرائيلي يتيح طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية 3
- صندوق 2: عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي بعد التجميد!! 8
- صندوق 3: ضريبة الشراء الجديدة على المركبات 30

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة* للأعوام 1994-2009

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	المؤشر
السكان في منتصف العام (ألف نسمة)																
3,935.25	3,825.5	3,719.2	3,612.0	3,508.1	3,407.4	3,314.5	3,225.2	3,138.5	3,053.3	-	2,962.2	2,871.6	-	-	-	الأراضي الفلسطينية
2,448.4	2,385.2	2,323.5	2,262.7	2,203.7	2,146.4	2,093.4	2,042.3	1,992.6	1,943.7	-	1,891.2	1,838.8	-	-	-	الضفة الغربية
1,486.8	1,440.3	1,395.7	1,349.3	1,304.4	1,261.0	1,221.1	1,182.9	1,145.9	1,109.7	-	1,071.1	1,032.8	-	-	-	قطاع غزة
الحسابات القومية (مليون دولار)																
5,147.2	4,820.9	4,554.1	4,322.3	4,559.5	4,198.4	3,749.6	3,264.1	3,765.2	4,118.5	4,511.7	4,147.9	3,701.6	3,286.0	3,193.2	3,012.3	ن.م.ج **
1,389.9	1,340.4	1,303.2	1,275.4	1,387.2	1,317.0	1,210.9	1,084.8	1,287.9	1,450.2	1,640.3	1,558.4	1,437.7	1,347.8	1,388.2	1,406.2	ن.م.ج للفرد (دولار) **
-	4,803.2	4,591.2	4,197.5	4,467.5	4,400.3	4,103.1	3,627.8	3,901.4	3,982.0	4,180.2	3,806.8	3,493.3	3,106.1	3,093.3	3,061.5	الإنفاق الأسري **
-	963.4	892.7	870.4	833.3	1,048.9	903.1	947.9	1,022.7	1,100.7	1,010.6	924.4	814.7	735.7	609.0	568.4	الإنفاق الحكومي
-	1,315.1	1,122.9	1,347.2	1,265.7	1,022.3	1,204.0	954.1	1,120.0	1,561.1	2,081.2	1,531.2	1,310.6	1,160.7	1,065.0	1,051.5	التكوين الرأسمالي الإجمالي **
-	(2,169.8)	(1,970.5)	(1,668.6)	(2,009)	(2,210)	(2,382)	(2,082)	(2,055)	(2,432)	(2,636)	(1,951)	(1,786)	(1,652)	(1,522)	(1,609)	صافي الميزان التجاري السلعي **
-	2,763.6	2,508.3	2,203.8	2,466.5	2,622.1	2,776.8	2,423.8	2,418.6	2,978.5	3,271.4	2,601.4	2,326	2,163.5	1,980.4	2,021.6	الواردات السلعية **
-	593.8	537.8	535.2	457.5	412.3	394.4	341.8	363.2	546.6	635.4	650.7	539.9	511.7	458.1	412.5	الصادرات السلعية **
الأسعار والتضخم																
3.93	3.567	4.110	4.454	4.482	4.478	4.550	4.742	4.208	4.086	4.162	3.802	3.554	3.239	3.010	3.010	متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل
5.54	5.042	5.812	6.292	6.317	6.307	6.417	6.674	5.928	5.811	5.839	5.351	5.007	4.548	4.304	4.304	متوسط سعر صرف الدينار مقابل الشيكل
2.75	9.9	1.9	3.8	4.1	3.0	4.4	5.7	1.2	2.8	5.5	5.6	7.6	-	-	-	معدل التضخم (%) ***
سوق العمل																
717	648	666	622	633	578	564	477	505	600	588	549	481	429	417	-	عدد العاملين (ألف شخص)
41.6	41.3	41.9	41.3	40.7	40.4	40.3	38.1	38.7	41.5	41.6	41.4	40.5	40	39	-	نسبة المشاركة (%)
24.5	26.0	21.5	23.6	23.5	26.8	25.6	31.3	25.2	14.1	11.8	14.4	20.3	23.8	18.2	-	معدل البطالة (%)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	المؤشر
الأوضاع الاجتماعية																
-	-	34.5	30.8	29.5	25.6	-	-	27.9	-	-	20.3	22.5	23.6	-	-	نسبة الفقر (%) ****
-	-	23.8	18.5	18.1	16.4	-	-	19.5	-	-	12.5	14.2	14.3	-	-	نسبة الفقر المدقع (%) ****
المالية العامة (مليون دولار)																
1,548.4	1,780	1,616	722	1,370	1,050	747	290	273	939	942	868	807	-	-	-	صافي الإيرادات المحلية ****
2,919.6	3,273	2,567	1,426	1,994	1,528	1,240	994	1,095	1,199	937	838	862	-	-	-	النفقات الجارية وصافي الإقراض
46.8	غ.م	310	281	287	0	395	252	340	469	474	520	500	-	-	-	النفقات التطويرية المدعومة خارجياً
(1,412.7)	(1,493)	(951)	(704)	(624)	(478)	(493)	(704)	(822)	(260)	5	30	(55)	-	-	-	فائض (عجز) الموازنة الجاري قبل الدعم
1,401.9	غ.م	1,322	1,019	636	353	620	697	849	510	497	530	520	-	-	-	إجمالي المنح والمساعدات
(144)	270.2	61	34	(275)	(125)	(268)	(259)	(313)	(219)	28	40	(35)	-	-	-	فائض (عجز) الموازنة الكلي
99.8	1,406	1,439	1,494	1,602	1,422	1,236	1,090	1,191	795	309	309	212	-	-	-	الدين العام
القطاع المصرفي (مليون دولار)																
7,893	5,645	7,004	5,772	5,604	5,101	4,728	4,278	4,430	4,593	3,857	3,337	2,908	-	-	-	موجودات/ مطلوبات المصارف
910	857	702	597	552	315	217	187	206	242	246	222	216	-	-	-	حقوق الملكية
6,111	5,847	5,118	4,216	4,190	3,946	3,625	3,432	3,398	3,508	2,875	2,415	2,090	-	-	-	ودائع الجمهور لدى المصارف
2,109	1,829	1,705	1,843	1,788	1,417	1,061	942	1,186	1,280	967	777	578	-	-	-	التسهيلات الائتمانية
20	21	21	21	20	20	20	20	21	21	21	21	19	15	13	7	عدد المصارف

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية.

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة).

** البيانات بالأسعار الثابتة. سنة الأساس للفترة 1994-2003 هي سنة 1997، وسنة الأساس للفترة 2004-2009 هي سنة 2004، وبيانات العام 2009 أولية وعرضة للتعديل وهي مبنية على تقديرات ربعية.

*** حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة. سنة الأساس للفترة 1994-2006 كانت 1996 (100=1996)، سنة الأساس للأعوام 2007 و2008 و2009 هي 2004 (2004=100).

**** يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر بالعلاقة مع ميزانية الأسرة. الفقر المدقع: أية أسرة قياسية (6 أفراد: 2 بالغين، 4 أطفال) تحوز ميزانية تقل عن 1,886 شيكل شهرياً (2007) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والسكن. الفقر النسبي: أية أسرة قياسية تحوز ميزانية تقل عن 2,362 شيكل شهرياً (2007) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والسكن، والصحة والتعليم والمواصلات ونفقات المنزل الأخرى.

***** يشكل إجمالي صافي الإيرادات مجموع الإيرادات الجارية بعد خصم الردييات الضريبية منها.

- الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

الملخص التنفيذي

سوق فلسطين للأوراق المالية: انخفض مؤشر القدس في نهاية الربع الرابع 2009 بنسبة 1.2% عن إغلاق الربع السابق. وعند مقارنة مؤشر القدس في نهاية العام 2009 بمستواه نهاية العام 2008، نجد أنه قد انخفض بنسبة 17.3%. إذ انخفضت أسعار أسهم قطاعي الخدمات والتأمين، في حين ارتفعت أسعار أسهم قطاعات البنوك والاستثمار والصناعة. وقد تراجع عدد الأسهم المتداولة في السوق في الربع الرابع من العام 2009 ليصل إلى 40 مليون سهم، وبحجم تداول 85.3 مليون دولار. أما القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة، فبلغت نحو 2.39 مليار دولار.

الأسعار والقوة الشرائية: شهد الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الربع الرابع من العام 2009 ارتفاعاً بنسبة 1.3%. إذ ارتفع في الضفة الغربية بنسبة 1.85%، وبنسبة 1.63% في القدس. أما في قطاع غزة، فقد بلغت نسبة الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك 0.86%. في حين تراجعت القوة الشرائية لكل من الدولار والدينار في الربع الرابع بنسبة 0.69% و 0.49%، على التوالي.

النشاط الفندقي: ارتفع العدد الإجمالي للفنادق في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الربع الرابع من العام 2009 إلى 126 فندقاً. وبلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع 2009 ما مجموعه 142,504 نزلياً، و10.5% منهم من الفلسطينيين، و36.6% من دول الإتحاد الأوروبي. ويتركز النزلاء في فنادق القدس، حيث وصلت نسبتهم إلى 49.1% من مجموع النزلاء.

تسجيل الشركات: شهد عدد الشركات المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الرابع من العام 2009 ارتفاعاً بحوالي 25.5%، حيث تم تسجيل 438 شركة من نهاية شهر حزيران وحتى نهاية شهر أيلول. وبذلك ارتفع رأس المال المسجل خلال الربع الرابع بشكل كبير وبنسبة 55%، وعند المقارنة بين قيمة رؤوس أموال الشركات المسجلة خلال

النشاط الاقتصادي: شهد الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من العام 2009 ارتفاعاً بنسبة 1.6% مقارنة بما كان عليه في الربع الثالث من نفس العام، وبناء عليه، نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.8% لنفس الفترة، ليبلغ 354 دولاراً. وبمقارنة الناتج المحلي الإجمالي للعام 2009 مع العام السابق، نجد أن الناتج المحلي الإجمالي قد شهد نمواً بنسبة 6.8%، ونمواً في نصيب الفرد من الناتج بنسبة 3.7%.

سوق العمل: انخفض معدل البطالة من 25.8% في الربع الثالث من العام 2009، إلى 24.8% في الربع الرابع. كما شهد الربع الرابع 2009 تراجعاً في نسب مشاركة الإناث في الأراضي الفلسطينية وصولاً إلى 15.1%. أما فيما يخص معدل الأجر اليومي للمستخدمين بأجر، فقد سجل انخفاضاً في الضفة الغربية بمعدل 2.2%، وبلغ 85.6 شيكل. فيما ارتفع المعدل في قطاع غزة بنسبة 0.3% من جهة أخرى، بلغ عدد إعلانات الوظائف الشاغرة في الربع الرابع 641 إعلاناً.

المالية العامة: بلغ إجمالي صافي الإيرادات في الربع الرابع من العام 2009 حوالي 397.3 مليون دولار، بانخفاض 12.5% مقارنة بالربع السابق. فقد انخفضت الإيرادات المحلية بشكل كبير وبلغت حوالي 130.6 مليون دولار، وشكلت 32% من إجمالي الإيرادات. كما انخفض إجمالي النفقات وصافي الإقراض بنسبة 37.3% مقارنة مع الربع السابق، وبلغ 597 مليون دولار.

التطورات المصرفية: ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع في الربع الرابع من العام 2009 مقارنة بالربع السابق، وبلغت 35.5%. وقد بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية في الربع الرابع 2009 حوالي 2,234 مليون دولار، بانخفاض 1.2% مقارنة بالربع السابق. كما انخفضت قيمة موجودات الجهاز المصرفي في الربع الرابع من العام 2009 بنسبة 0.8% مقارنة مع الربع السابق، وبلغت 8091.1 مليون دولار.

العامين 2008 و2009، فإن رأس مال الشركات المسجلة قد ارتفع ما بين العامين بنسبة تجاوزت الـ 100%.

رخص الأبنية: ارتفع عدد رخص الأبنية في الضفة الغربية خلال الربع الرابع 2009 بنسبة 51.2% مقارنة بالربع المناظر له من العام 2008. في حين ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة بحوالي 50% مقارنة بالربع المناظر 2008. أما بيانات قطاع غزة، فهي غير متوفرة للربع الرابع 2009، كما هو الحال في الربع الأول والثاني والثالث من العام 2009.

اتجاهات وآراء أصحاب المنشآت الصناعية ومديريها حول الأوضاع الاقتصادية: أفاد 28.8% من أصحاب/مدراء المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية أن أداء مؤسساتهم قد تحسن بشكل عام خلال شهر كانون الأول 2009 مقارنة بما كان عليه في شهر تشرين الثاني من العام نفسه. كما أشار 80.9% من أصحاب ومدراء المؤسسات إلى أنه لم يطرأ أي تغيير على عدد العاملين خلال شهر كانون الأول 2009، أما على المدى المتوسط (أي خلال الأشهر الستة القادمة)، فقد أشارت التوقعات إلى أن 26.7% يتوقعون ارتفاعاً في مستوى التشغيل في الأراضي الفلسطينية.

الإجراءات الإسرائيلية: بلغ عدد الشهداء 11 شهيداً خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام 2010، فيما بلغ عدد الجرحى الفلسطينيين 104 جريحاً للفترة نفسها. وبلغ عدد

الحواجز العسكرية الإسرائيلية المفاجئة (الحواجز المؤقتة) في الضفة الغربية 1,192 حاجزاً خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام 2010. كما بلغ عدد مرات الإغلاق الكلي للمعابر مع إسرائيل خلال نفس الفترة 283 مرة. وبلغ عدد الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع التعليم الفلسطيني خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام 2010 (9) اعتداءات، أما بالنسبة للقطاع الصحي فقد تعرض إلى اعتداءين خلال نفس الفترة.

واقع النساء الفلسطينيات في الأراضي الفلسطينية: تشكل النساء ما نسبته 49.2% من إجمالي عدد السكان في الربع الرابع 2009. وبلغت نسبة الإناث الملتحقات في المرحلة الأساسية 49.5% من إجمالي الطلبة الملتحقين في المرحلة الأساسية للعام الدراسي 2008/2009.

اللاجئون الفلسطينيون: بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، خلال النصف الأول من العام 2009 (4.7) مليون لاجئ فلسطيني. ويدرس الطلبة الفلسطينيون في المخيمات في مدارس تابعة للأونروا، والتي بلغ عددها في بداية العام الدراسي 2009/2010 (689) مدرسة. أما فيما يخص مراكز التدريب المهني التابعة للأونروا، فقد بلغ عددها خلال النصف الأول من العام 2009 (10) مركز، وبلغ عدد المراكز الصحية 137 مركزاً خلال نفس الفترة.

1- رؤية المراقب

تعلنه عن قبول "حل الدولتين" وبين ما تقوم به من تدمير مبرمج لإمكانية ذلك الحل. ولذلك، فهي تعمل بشكل مستمر على صناعة ستار من الدخان لحجب الحقيقة عن الأعيان، وهي تعتمد في ذلك على أسلوبين: الأول، هو دعوة الجانب الفلسطيني إلى المفاوضات بدون قيد أو شرط، وعندما يرفض الفلسطينيون المفاوضات مع استمرار عمليات الاستيطان وتهويد القدس، فإنهم يبدون أمام المجتمع الدولي وكأنهم الجانب المتعنت الذي يعرقل تقدم العملية السلمية. والثاني، هو تضخيم وتهويل "الخطر الإيراني" بشكل يستأثر باهتمام العالم، ويكرس في الأذهان المقولة الإسرائيلية القديمة في أن الصراع العربي- الإسرائيلي ليس هو بالدرجة الأولى المسؤول عن عدم الاستقرار في المنطقة وعن تهديد المصالح الغربية في العالم العربي.

أما بالنسبة للجانب الأمريكي، فلقد كان موقف إدارة جورج بوش الابن (2001-2008) لا يختلف من حيث الجوهر عن موقف الحكومة الإسرائيلية، حيث قامت تلك الإدارة بتأييد ودعم كل الممارسات الإسرائيلية الهادفة إلى تحطيم الإمكانات العملية لقيام الدولة الفلسطينية وإنهاء الصراع بأسلوب حل الدولتين. وقد شمل ذلك التأييد والدعم الاعتداءات الإسرائيلية التي أعادت فيها إسرائيل احتلال الضفة الغربية مخالفة الاتفاقيات المعقودة مع السلطة الوطنية، وعمليات التوسع في الاستيطان وتهويد القدس المخالفة لروح اتفاق مؤتمر أنابوليس (تشرين الثاني 2007) الذي رعته تلك الإدارة. ولقد طرأ على الموقف الأمريكي بعض التغيير مع مجيء إدارة الرئيس أوباما (كانون الثاني 2009)، حيث بدأت أصوات أمريكية ترتفع محذرة من أن استمرار الوضع الراهن في الصراع العربي- الإسرائيلي هو من أسباب المتاعب التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان وباكستان. كما تعززت هذه الأصوات مع تكوين مركز ضغط يهودي جديد في الولايات المتحدة (Street J) يعارض التوجهات المتطرفة لمركز الضغط اليهودي القديم (AIPAC)، ويرى أن من مصلحة إسرائيل التوقف عن التوسع في الاستيطان في الضفة الغربية والدخول في محادثات جدية مع الجانب الفلسطيني. وقد استجابت إدارة الرئيس أوباما لهذه الأصوات حيث أخذ

تم في العدد الماضي من المراقب وصف المشهد السياسي العام بأنه مشهد يسيطر عليه وضعان متناقضان. يتمثل الوضع الأول في ظهور إجماع دولي غير مسبوق على تبني "حل الدولتين" للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، حيث تبنت الدول العظمى والأمم المتحدة هذا الحل في "خارطة الطريق"، وتبنته جامعة الدول العربية في "مبادرة السلام العربية". كما أن الموقف الإسرائيلي الرسمي لم يعد ضد قيام دولة فلسطينية كما كان عليه في الماضي. أما الوضع الثاني، فيظهر في الممارسات الإسرائيلية اليومية في الضفة الغربية التي يصفها كثير من المعلقين على أنها تهدف إلى تقويض أية إمكانية لقيام دولة فلسطينية في نطاق "حل الدولتين"، وهذا ما دعا كثير من المراقبين إلى القول بأن حل الدولتين لم يعد ممكناً من الناحية العملية.

وقد تميزت الأشهر الماضية في بروز هذا التناقض على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي بشكل صارخ، ما أدى إلى قيام مختلف الأطراف المعنية بالصراع إلى تبني سياسات واتخاذ إجراءات تعمل على التخفيف من حدته، وذلك على أساس أنه إذا كان الوجود الحقيقي للتناقض يخدم مصالح بعض أطراف النزاع، فإن ظهوره الصارخ بدون أي غطاء سياسي وما يترتب عليه من جمود سياسي في العملية التفاوضية ليس من مصلحة أي طرف من الأطراف المنضوية تحت مظلة العملية السلمية.

من الواضح أن الطرف الذي أوجد هذا التناقض ويعمل على الاستمرار فيه هو الطرف الإسرائيلي، فكل الدلائل تشير إلى أن القبول اللفظي للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بمبدأ قيام دولة فلسطينية بعد تبني الولايات المتحدة لذلك المبدأ، هو قبول يفتقد إلى أي مضمون يختلف عن مضمون الموقف الإسرائيلي القديم المعادي لقيام الدولة الفلسطينية. ومن الواضح أيضاً أن الاستمرار في الأمر الواقع هو من مصلحة إسرائيل على أساس أن فيه استمراراً لعمليات التوسع الاستيطاني اليهودي في الضفة الغربية واستمراراً في تهويد مدينة القدس وتقليص ارتباطها ببقية الضفة الغربية. وفي نفس الوقت، فإن من مصلحة إسرائيل أن لا يبدو استمرار الأمر الواقع على حقيقته المتناقضة بين ما

للاستيضان، ومطالبة المجتمع الدولي بالتعامل مع الاستيطان كما هو بالفعل، جريمة حرب يعاقب عليها القانون الدولي وليس كمجرد عقبة في طريق المفاوضات والعملية السلمية. والمهمة الثانية للحكومة، فتنلخص في تحضير الأجواء لاستئناف العملية الديمقراطية وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية. أما المهمة الرئيسية الثالثة، فهي المضي في تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية، وتنفيذ خطة إعادة إعمار قطاع غزة، وخطة بناء مؤسسات ومقومات الدولة الفلسطينية مع التركيز على:

- ✧ إنهاء الحصار على قطاع غزة والشروع في عملية إعادة البناء والإعمار وتخفيف معاناة المواطنين، وإطلاق عملية التنمية فيه.
- ✧ إعادة ربط الضفة الغربية بقطاع غزة من الناحية الاقتصادية، وفي نفس الوقت ربط عملية الإغاثة في الأراضي الفلسطينية على الأمد القصير مع الخطة الوطنية للتنمية ومواصلة العمل على ربط المساعدات الدولية بالخطة التنموية.
- ✧ مواجهة سياسة التهميش الاقتصادي والاجتماعي لمدينة القدس بالعمل على دعم النشاط الاقتصادي والثقافي فيها، ومجابهة محاولات سلخها عن محيطها وتفكيك ارتباطها الاقتصادي مع المحافظات الأخرى.
- ✧ تخصيص المزيد من الموارد المالية لتنفيذ إستراتيجية "النمو المحابي للفقراء" وخصوصاً في المناطق المهمشة خلف الجدار والأغوار والأطراف الريفية، وذلك بتأمين الخدمات التعليمية والصحية مع تبني السياسات والإجراءات التي تساعد الفقراء والمهمشين على المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- ✧ انتهاج سياسات اقتصادية من شأنها إطلاق قدرات القطاع الخاص للتغلب على عوامل الإحباط في المناخ الاستثماري الذي كرسه أوضاع العدوان والدمار وعدم الاستقرار.
- ✧ إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشاريع الإستراتيجية، وخصوصاً المطارات والميناء والربط الجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية، بما يستجيب مع الاحتياجات المستقبلية للشعب الفلسطيني ودولته المستقلة.

المحتدثون باسم الإدارة يعلنون أن استمرار الوضع الراهن في الصراع العربي- الإسرائيلي يتعارض مع المصالح القومية الأمريكية، وهي لغة أمريكية جديدة تحل مكان اللغة القديمة التي كانت تكفي بوصف استمرار الوضع الراهن على أنه معيق لجهود عملية السلام. وسيظهر في الأسابيع والأشهر القادمة إلى أي مدى سيتطور الموقف الأمريكي؛ هل سيتحول إلى موقف معارض لاستمرار التناقض بين تبني إسرائيل اللفظي "لحل الدولتين" وممارساتها الواقعية الهادفة إلى تحطيم فرص ذلك الحل، فتقوم بالضغط على إسرائيل للكف عن العمل على تغيير الوقائع على الأرض، والاعتراف بقرارات الشرعية الدولية؟ أم أنه سيكتفي بمعارضة ظهور ذلك التناقض بشكل صارخ أمام المجتمع الدولي والتمويه عليه بالضغط على الجانب الفلسطيني لاستئناف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي؟

من الطبيعي أن تكون جهود الطرف الفلسطيني في الشهور الأخيرة قد أنصبت على محاولة تغيير الوضع الراهن، وذلك بحكم أن الفلسطينيين هم أكبر المتضررين من استمرار الممارسات الإسرائيلية اليومية الهادفة إلى تقويض فرص قيام الدولة الفلسطينية، ولقد توزعت تلك الجهود على ثلاثة محاور: الأول، هو محاولة تحقيق مصالحة وطنية بين حركتي فتح وحماس تنهي حالة الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة. والثاني هو إيضاح السلطة الوطنية عن انضمامها لحركة المقاومة السلمية الشعبية النامية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية. والثالث هو الجهود التي تقوم بها الحكومة الفلسطينية لبناء المؤسسات والمقومات الضرورية لقيام الدولة الفلسطينية في غضون عامين.

ومن الواضح أن هذه الجهود لم تثمر حتى الآن في الخروج من الأزمة التي يعاني منها العمل الوطني الفلسطيني، والمطلوب هو أن ترتفع القيادات والنخب الفلسطينية إلى مستوى المسؤولية، فتقوم بإجراء حوار سياسي جاد وبناء يعمل لإنهاء الانقسام السياسي، وتأليف حكومة توافق وإفاد وطني تتصدى للقيام بأعباء المهمات الثلاث التالية: الأولى، هي صياغة وتنفيذ خطة وطنية شاملة لمقاومة الاستيطان في الداخل. وبنفس الوقت، العمل على الاستفادة من التعاطف الدولي المتزايد مع الفلسطينيين والمعادي

صندوق (1)

قرار عسكري إسرائيلي يتيح طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية

أثار القرار العسكري الإسرائيلي رقم 1650 ضجة كبيرة في الأوساط الفلسطينية والعربية والدولية. يهدف القرار الذي تم إصداره قبل 6 أشهر ودخل في منتصف نيسان/ إبريل 2010 حيز التنفيذ، إلى منع التسلل إلى الضفة الغربية، وذلك بحسب ما ذكرته المصادر الإسرائيلية. ويمكن القرار من طرد عشرات آلاف الفلسطينيين من الضفة الغربية بذرائع أنهم متسللون متواجدون بطريقة غير قانونية في الضفة الغربية، أو أنهم نزلاء غير شرعيين. والقرار الجديد ما هو إلا تعديل للقرار العسكري الإسرائيلي الذي صدر في العام 1969، حيث يوسع هذا القرار تعريف "المتسلل" ليشمل أي شخص يدخل إلى الضفة الغربية بطريقة غير قانونية، فضلاً عن أي شخص متواجد في الضفة الغربية ولا يحمل تصريحاً قانونياً بذلك¹. والخطورة في هذا الموضوع هو أن القرار يعتبر أن كل فلسطيني موجود حالياً في الضفة الغربية هو متسلل ما لم يثبت العكس، والمرجعية النهائية للإثبات هي سلطة الحاكم العسكري.

القرار بطال فلسطيني قطاع غزة

وفقاً للقرار العسكري الجديد، فإن فلسطيني قطاع غزة المتواجدين في الضفة الغربية والذين تحمل بطاقات هوياتهم عنوان قطاع غزة، وأولادهم -حتى لو ولدوا في الضفة الغربية-، وأي شخص يثبت أن أحد أبويه يحمل هوية غزية، سيتم خضوعه لهذا القرار، وبالتالي إمكانية ترحيله من الضفة الغربية.

إن شمل الغزيين في هذا القرار هو امتداد للتدابير التي اتخذتها إسرائيل في السنوات الأخيرة في محاولة التصديق على سكان القطاع والحد من قدرتهم على زيارة الضفة الغربية أو الوصول إليها لأهداف مرتبطة بالسكن والعمل والدراسة، وهو الأمر الذي ينتهك بنود اتفاقية أوسلو. وكانت إسرائيل قد اتخذت إجراءات مختلفة تجاه أفراد قطاع غزة، فمنذ العام 2000، تم اعتبار كل فلسطيني تحمل بطاقة هويته عنوان غزة وقيم في الضفة الغربية على أنه نزيل غير قانوني، مثل أي مواطن غير فلسطيني. ولم تتوقف إسرائيل عن ذلك، ففي العام 2007 أصدر قائد منطقة الضفة الغربية في الجيش الإسرائيلي تعليماته العسكرية بإجبار الفلسطينيين الذين تحمل بطاقة هوياتهم عنوان قطاع غزة على الحصول على إذن من أجل البقاء في الضفة الغربية. وخلال السنوات الماضية، تم ترحيل العديد من الفلسطينيين إلى قطاع غزة، ومن ضمنهم أفراد ولدوا في الضفة الغربية². والهدف من كل ذلك هو تكريس الانفصال بين الضفة والقطاع بشكل كامل ونهائي.

القرار بطال العديد من الفئات الأخرى

ويشمل القرار فلسطيني الضفة الغربية الذين ولدوا في الخارج وفقدوا إقامتهم لأي سبب كان. كما يشمل الأجانب المتزوجين من فلسطينيين والذين يقيمون في الضفة الغربية. إلا أن لغة هذا القرار تبدو عامة وغامضة جداً، إذ أنه بناءً على التعريف الغامض والفضفاض للمتسلل، فإن العديد من الفئات يمكن تعريفهم على أنهم متسللون. مثال ذلك فلسطينيو القدس الذي يعيشون في الضفة الغربية، والأجانب المتواجدون في الضفة والذين ترتبط بلدانهم بعلاقات ودية مع إسرائيل، بالإضافة إلى الإسرائيليين عرباً كانوا أم يهوداً. وبذلك يضحى تقدير قادة الجيش الإسرائيلي وتفسيراتهم لمعنى المتسلل هو المعيار. إلا أن المتحدث باسم مكتب الجيش الإسرائيلي أشار إلى أن القرار لن يتم تطبيقه على الإسرائيليين، وإنما المقصود به النزلاء غير القانونيين في الضفة الغربية.

التبعات القانونية

إن القرار الجديد ينقل المسؤولية القضائية لطرد "المتسللين" من ولاية المحاكم المدنية الإسرائيلية (التي أصدرت أحكامها في حالات قليلة برفض حالات طرد للفلسطينيين من الضفة) إلى ولاية المحاكم العسكرية الإسرائيلية. ويتيح القرار إمكانية ترحيل أي شخص يرى الضابط العسكري الإسرائيلي أنه متسلل خلال أقل من 72 ساعة، أو أنه يضعه تحت طائلة القانون وبالتالي يمكن استصدار عقوبات سجن بحقه قد تصل إلى سبع سنوات. وعلاوة على الطرد، فإن القرار يسمح للضابط الإسرائيلي الذي يكتشف وجود "متسلل" تغريم هذا المتسلل بمبلغ يصل إلى 7,500 شيكل (حوالي 2000 دولار) لقاء التكلفة المترتبة عن عملية اعتقاله وحجزه ومن ثم ترحيله.

¹ CNN (2010) "Palestinians object to definition of 'infiltrator'". <http://edition.cnn.com/2010/WORLD/meast/04/12/mideast.west.bank.order/index.html>, accessed on 27/4/2010. Published on: 12/4/2010.

² HAARTZ (2010). "IDF order will enable mass deportation from West Bank". Accessed on 27/4/2010. Published on 11/4/2010.

ويتضح من كل ذلك أن إسرائيل تنوي من وراء إصدار هذا القرار تحقيق ثلاثة أهداف:

- ✧ تكريس الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- ✧ تكريس الوضع القانوني لأهل الضفة الغربية على أنه وضع يكتسب شرعيته من الحاكم العسكري الإسرائيلي.
- ✧ تهجير أكبر عدد ممكن من سكان الضفة الغربية.

هذا وقد وصف الخبير القانوني الفلسطيني الدكتور أنيس القاسم القرار على أنه من وسائل تطوير وتفعل خطط التهجير (الترانسفير) الإسرائيلية³.

2- النشاط الاقتصادي

✧ يعود نمو الاستهلاك بالدرجة الأولى إلى دفع رواتب موظفي القطاع العام الذي يتم بواسطة المساعدات الخارجية، فلقد بلغ حجم تلك المساعدات في العام 2009 ما يقارب من حوالي ثلاثة أضعاف حجمها عام 1999.

✧ تستحوذ الضفة الغربية على كل التحسن الحاصل في النشاط الاقتصادي، في حين لا يزال النشاط الاقتصادي في قطاع غزة يعاني من الانكماش والتدهور. وعند النظر إلى نسبة البطالة في الربع الرابع من العام 2009، نلاحظ أنها بلغت 39.3% في قطاع غزة (وهي نسبة تزيد على ضعف ما هي عليه في الضفة الغربية (18.1%)، وقد تكون أعلى نسبة للبطالة في العالم. ويعود السبب في ذلك بشكل رئيسي إلى الحصار الخانق الذي تفرضه إسرائيل على القطاع وتشل فيه كل جوانب النشاط الاقتصادي. ويكفي أن نلاحظ أنه بينما يقوم قطاع التشييد والبناء باستيعاب 15.1% من إجمالي العاملين في الضفة الغربية، في الربع الرابع من عام 2009 فإن 1% فقط من العاملين في قطاع غزة يكسبوا رزقهم من العمل في أعمال التشييد والبناء وذلك بسبب منع إسرائيل إدخال مواد البناء للقطاع. كذلك الحال بالنسبة لقطاع التعدين والصناعة الذي يشغل حوالي 15% من إجمالي العاملين في الضفة الغربية، في مقابل 5.7% فقط في قطاع غزة.

سجلت معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي تحسناً في الربع الرابع من العام 2009 مقارنة مع الربع الثالث، فلقد نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.6%. وقد قاد ذلك إلى نمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج بمقدار 0.8%. كما تراجع معدل البطالة عن العمل بنسبة 3.9%. وعند النظر إلى مجمل العام 2009 مقارنة بالعام 2008، فإننا نرى أن الناتج المحلي الإجمالي قد نما بمعدل 6.8%. كما نما نصيب الفرد بنسبة 3.7%، وتراجع معدل البطالة عن العمل بنسبة 5.4%. وهي معدلات جيدة، إلا أنه من المهم أن يتم تقييم هذا التحسن في الأداء الاقتصادي في سياق الملاحظات التالية:

✧ لقد حصل تراجع كبير في النشاط الاقتصادي في نهاية العام 2000 مع اندلاع انتفاضة الأقصى، واستمر ذلك التراجع حتى نهاية سنة 2002. وشهد النشاط الاقتصادي بعض التحسن في سنوات 2003-2005 الذي انتكس في العام 2006 ثم استعاد تقدمه في 2007 و2008 و2009. ومن هذا المنظور فإن تقييم هذا النمو يجب أن يتم عبر مقارنة مؤشرات العام 2009 بمؤشرات العام 1999، السنة التي سبقت حصول الانكماش الكبير في النشاط الاقتصادي.

✧ من هذا المنظور، يبدو أن هذا النمو هو في الواقع نمو استهلاكي وليس نمواً استثمارياً. فبينما ما زال حجم الاستثمار في العام 2008 أقل من حجمه عام 1999 (65.2% من مستواه في 1999)، فإن حجم الاستهلاك في العام 2008 زاد عن حجمه في العام 1999 (112.9% من مستواه في 1999).

³ في حديث لبرنامج "الملف" في قناة الجزيرة، السبت أول أيار 2010.

جدول 1: النمو الاقتصادي والبطالة للأربع: الربع 2008 - الربع 2009

المؤشر	الربع الرابع 2008	العام 2008	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009	العام 2009
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دولار)	1,203.6	4,820.9	*1,213.9	*1,298.8	*1,307.1	**1,327.4	**5,147.2
نصيب الفرد من ن.م.ج (دولار أمريكي)	331.0	1,340.4	*331.4	*352.1	*351.8	**354.6	**1,389.9
معدل نمو نصيب الفرد من ن.م.ج (%)	(3.9)	2.9	0.1	6.2	(0.1)	0.8	3.7
معدل البطالة (%)	27.9	26.0	25.4	22.2	25.8	24.8	24.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.
 * التنقيح الثاني، وهي أولية وعرضة للتنقيح والتعديل.
 ** تقديرات أولية (الإصدار الأول) وعرضة للتنقيح والتعديل.
 البيانات بالأسعار الثابتة وسنة الأساس هي 2004 وهي للأراضي الفلسطينية.
 - الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

فجوة الموارد (Resource gap)⁴

يعاني الاقتصاد الفلسطيني بشكل مزمن من فجوة مصادر تتجلى بالعجز الكبير في ميزان تجارة السلع (الواردات السلعية- الصادرات السلعية)، حيث تغطي قيمة الصادرات السلعية أقل من ربع قيمة الواردات السلعية. وشكل هذا العجز 45% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2008. إن الوجه الآخر لفجوة المصادر هو بالطبع العجز الموجود بين حجم الإدخارات المحلية ونفقات الاستثمارات (الاستثمار- الادخار)، حيث أن حجم الادخارات المحلية هو قيمة سالبة في الاقتصاد الفلسطيني، وهو يعادل نحو 18.6% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2008.

عدم توازن سوق العمل (Labor market imbalance)

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من حالة اللاتوازن المزمن في سوق العمل. حيث أن النشاط الاقتصادي المحلي يستوعب (حسب بيانات الربع الرابع 2009) 67.6% فقط من الأيدي العاملة، بينما يعمل حوالي 7.5% منهم في الاقتصاد الإسرائيلي، وتبلغ نسبة البطالة عن العمل حوالي ربع القوة العاملة.

ومن الطبيعي أن يستمر هذا الوضع الاقتصادي الصعب في القطاع، وغير القوي في الضفة إلى أن يحدث تغيير جذري في مجمل الوضع السياسي متمثلاً في فك الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة، وفي إنهاء ممارسات إسرائيل القمعية في الضفة الغربية التي مارستها منذ العام 1967. وكما هو معروف، فإن تلك الممارسات قد نجحت في جعل الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً يعتمد بصورة رئيسية على الموارد الخارجية للدخل (دخل العمال في إسرائيل والمستوطنات، ودخل العاملين في بلدان الخليج)، ويعاني من تشوهات خطيرة تمثلت في سيطرة إسرائيل على جزء مهم من الموارد الطبيعية (الأرض والمياه)، والاختلالات القطاعية (الانخفاض الكبير لمساهمة الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي)، والاعتماد الكلي على إسرائيل في التصدير والاستيراد، بالإضافة لتدني كبير في مستوى الاستثمار الإنتاجي والخدمات الاجتماعية. وكانت النتيجة أن الاقتصاد الفلسطيني أصبح يعاني من العديد من التشوهات وأوضاع عدم التوازن، والتي يمكن إجمالها بالآتي:

تشوه قطاعي (Sectoral disarticulation)

إن نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جداً. ففي نهاية الربع الرابع 2009، بلغت مساهمة الزراعة والصناعة 19.6%، أما فيما يخص الزراعة والصناعة التحويلية بالتحديد، فإن هذه الحصص تنخفض إلى 16%. وهذه النسب أقل بكثير مما هي عليه في البلدان ذات الاقتصادات المشابهة للاقتصاد الفلسطيني من ناحية مستوى المعيشة (أنظر جدول 2 و جدول 5).

⁴ تحسب قيمة الإدخارات المحلية على أنها الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه مجموع إنفاق الاستهلاك الأسري وإنفاق الاستهلاك الحكومي [الادخار= الناتج المحلي الإجمالي - (استهلاك خاص+ استهلاك حكومي)]. ويمكن النظر إلى فجوة الموارد أما على أنها الفرق بين حجم الصادرات وحجم الواردات، أو على أنها الفرق بين حجم الإدخارات المحلية وحجم الاستثمارات.

جدول 2: نسبة مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة
في الناتج المحلي الإجمالي

نسبة مئوية			
2008	2003	1995	
17.5	33.2	33.2	فلسطين
-	58.0	-	متوسط بلدان الدخل المتوسط الأدنى

المصدر: World Bank Development Report 2004, 2009.

جدول 3: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية* للأربع: الربع 2008 - الربع 2009

مليون دولار

المؤشر	الربع الرابع 2008	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009
الناتج المحلي الإجمالي - بالأسعار الثابتة**	1,203.6	1,213.9	1,298.8	1,307.1	1,327.4
ن.م.ج للفرد بالأسعار الثابتة (دولار)**	331.0	331.4	352.1	351.8	354.6
المشاركة في القوى العاملة (%)	41.6	41.4	41.4	41.7	41.6
نسبة البطالة (%)	27.9	25.4	22.2	25.8	24.8
معدل التضخم (%)*****	0.19	(1.00)	8.6	1.90	1.30
إجمالي صافي الإيرادات	302.9	342.0	355.3	453.8	397.3
النفقات العامة (بدون النفقات التطويرية)	1,064.0	726.0	644.4	952.2	597
فائض (عجز) الموازنة قبل الدعم	(509.0)	(392.7)	(350.9)	(555.2)	(258.3)
فائض (عجز) الموازنة بعد الدعم	(33)	(114.4)	(190)	113.4	35.8
المساعدات الخارجية الفعلية	272	272	177.9	668.7	294.1
ودائع الجمهور لدى المصارف	5,846.9	5,772.5	5,988.7	6,385.9	6,295.3
التسهيلات الائتمانية	1,828.2	1,842.9	2,099.7	2,261.2	2,233.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الحسابات القومية، الأسعار القياسية)، وسلطة النقد الفلسطينية (مؤشرات المالية العامة والمؤشرات المصرفية).

* الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

** البيانات بالأسعار الثابتة، وأن سنة الأساس هي 2004.

*** التفتيح الثاني، وهي أولية وعرضة للتفتيح والتعديل.

**** تقديرات أولية (الإصدار الأول) وعرضة للتفتيح والتعديل.

***** تم احتساب معدل التضخم للأربع بمقارنة معدل الربع للرقم القياسي لأسعار المستهلك مع معدل الربع السابق. سنة الأساس للرقم القياسي لأسعار المستهلك هي 2004 (2004=100)، علماً أن هذه البيانات للأراضي الفلسطينية (تشمل القدس الشرقية).

- الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

العام 2007. وبينما كان متوسط دخل الفرد الفلسطيني يساوي أكثر من 164% من متوسط دخل الفرد في سوريا في العام 2000، أصبح يساوي 69% من دخل الفرد السوري في العام 2007 (أنظر جدول 4).

وتظهر الآثار الضارة لهذه التشوهات عند مقارنة نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني مع متوسط دخل الفرد في البلدان المجاورة. فبينما كان متوسط دخل الفرد الفلسطيني يزيد قليلاً على متوسط دخل الفرد في مصر في العام 2000، أصبح يساوي أقل من ثلاثة أرباع ذلك المتوسط في

جدول 4: نسبة متوسط دخل الفرد في فلسطين
من متوسط دخل الفرد في البلدان المجاورة (%)*

الدولة	2000	2005	**2007
مصر	108	97	78
الأردن	88	49	43
سوريا	164	86	69
لبنان	35	22	21
إسرائيل	8.8	6.2	5.6

المصدر: حسب النسب بناءً على بيانات World Development Indicators (2008).

* متوسط دخل الفرد: هو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للبلد.

** افتراضاً أن الدخل القومي الإجمالي للفرد في الضفة والقطاع في 2007 يعادل مستواه في 2005 (علمياً بأن الدخل في 2007 كان على الأرجح أقل منه في 2005).

السابق. كما يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الإنشاءات من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تنخفض هذه النسبة عادة في الربعين الرابع والأول (الخريف والشتاء) وترتفع في الربعين الثاني والثالث (الربيع والصيف). أنظر جدول 5 الذي يظهر أيضاً ارتفاع نسبة مساهمة كل من تجارة الجملة والتجزئة، النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي.

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي فقد شهد الربع الرابع من العام 2009 ارتفاعاً طفيفاً في نسبة مساهمة قطاعي الزراعة وصيد الأسماك، الذي قد يعود بشكل أساسي إلى موسم قطف الزيتون. وعند مقارنة النسبة بنظيرتها من العام 2008، يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة قطاعي الزراعة وصيد الأسماك، وذلك بسبب أن موسم الزيتون في العام 2009 قد كان سيئاً خاصة بالمقارنة بمستواه من العام

جدول 5: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية*
لأربعاء: الربع 2008 - الربع 2009 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004 (%)

النشاط الاقتصادي	2009				2008
	الربع الرابع **	الربع الثالث **	الربع الثاني **	الربع الأول **	الربع الرابع
الزراعة وصيد الأسماك	4.8	5.2	4.1	5.1	4.8
التعدين، والصناعة التحويلية، والمياه، والكهرباء	14.6	14.4	14.4	14.5	15.4
التعدين واستغلال المحاجر	0.4	0.5	0.4	0.4	0.5
الصناعة التحويلية	11	10.8	10.8	10.9	11.5
إمدادات المياه والكهرباء	3.2	3.1	3.2	3.2	3.4
الإشاءات	7.4	6.9	7.6	8.2	7.0
تجارة الجملة والتجزئة	10.7	10.9	10.6	10.2	11.1
النقل، والتخزين، والاتصالات	8.7	8.7	8.5	8.4	9.1
الوساطة المالية	5.5	5.8	5.7	5.3	5.3
الخدمات	23.7	22.8	23.4	24.3	24.4
الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية	8.9	7.8	8.7	9.6	9.7
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية	1.8	1.7	1.9	1.9	1.8
المطاعم والفنادق	1.3	1.5	1.5	1.2	0.8
التعليم	8.8	8.9	8.5	8.7	9.1
الصحة والعمل الاجتماعي	2.9	2.9	2.8	2.9	3.0
الإدارة العامة والدفاع	14.5	14.7	14.3	14.0	14.9

مجموع العام **	2009				2008	النشاط الاقتصادي
	الربع الرابع ***	الربع الثالث **	الربع الثاني **	الربع الأول **	الربع الرابع	
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	الخدمات المنزلية
-5.3	-5.4	-5.4	-5.2	-5.3	-5.9	ناقص: خدمات الوساطة المالية، المقاصة غير المباشرة
5.8	5.8	6.2	6.0	5.1	5.8	زائد: الرسوم الجمركية
9.5	10.1	10.5	9.1	8.1	9.8	زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
100	100	100	100	100	100	النتائج المحلي الإجمالي (%)
5,147.2	1,327.4	1,307.1	1,298.8	1,213.9	1,203.6	النتائج المحلي الإجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.
 تم توزيع قيمة الشركات المملوكة للقطاع العام على أنشطة تجارة الجملة، والتجزئة، والأنشطة العقارية، والإيجارية، والتجارية، والتعليم، والمطاعم، والفنادق.
 * الأراضي الفلسطينية: باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة للضفة الغربية بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.
 ** التتقيح الثاني وهي أولية وعرضة للتتقيح والتعديل.
 *** تقديرات أولية (الإصدار الأول) وعرضة للتتقيح والتعديل.

صندوق (2): عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي بعد التجميد!!

في 25 تشرين ثاني 2009، قام رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، بالإعلان عن قرار تعليق/تجميد الاستيطان جزئياً في الضفة الغربية لمدة 10 أشهر، ينتهي في أواخر أيلول 2010، وذلك تجاوباً مع الطلب الأمريكي بتجميد عمليات الاستيطان كما جاء في خطة خارطة الطريق حتى ينتهي استئناف المفاوضات بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي.

لم يكن ذلك القرار بتجميد الاستيطان بالجديد، فقد قامت الحكومة الإسرائيلية بالإعلان عن تجميد الاستيطان أكثر من مرة ابتداء من العام 1992. إلا أن تلك القرارات لم تعمل على تبطيء عمليات الاستيطان على الإطلاق، بل على العكس، لقد تضاعف عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية ليصل إلى أكثر من 500 ألف في العام 2008 مقارنة مع حوالي 269 ألف في العام 1993 (أنظر العدد 17 من المراقب).

في سياق تقييم نتائج القرار الأخير بتجميد الاستيطان، نورد الحقائق التالية عن توسع النشاط الاستيطاني منذ أواخر تشرين ثاني 2009:

- ✧ استثنى قرار التجميد التوسع في الاستيطان مدينة القدس الشرقية، العاصمة المرجوة للدولة الفلسطينية. فمنذ قرار التجميد في أواخر تشرين ثاني 2009، تم الإعلان عن عدد هائل من الوحدات السكنية والعهاءات في النبي يعقوب (Neve Yaacov)، وبسغات زئيف/حزما (Pisgat Zeev) وغيرها من المستعمرات الإسرائيلية في القدس المحتلة. كان آخر هذه القرارات في آذار من هذا العام، حيث وافقت الحكومة الإسرائيلية على بناء 1,600 وحدة سكنية في مستعمرة رمات شلومو/شعفاط (Ramat Shlomo).
- ✧ لم تكفي الحكومة الإسرائيلية بالتوسع بالاستيطان وبناء وحدات سكنية جديدة في القدس المحتلة، بل قامت بمواصلة مصادرة المنازل في حي الشيخ جراح والاستيلاء عليها وتوطين اليهود فيها.
- ✧ موافقة رئيس بلدية القدس المحتلة، نير بركات، في أواخر شباط من هذا العام، على ما يسمى بـ"خطة لتطوير" حي البستان في سلوان حيث ستقام حديقة وطنية "حديقة الملك" ومنتزه سياحي بدلاً من المنازل الفلسطينية. إن هذا يعني هدم ما لا يقل عن 88 منزلاً فلسطينياً وتشريد ما لا يقل عن 1,500 مقدسي، وفقاً لما تناولته الوكالات الإخبارية.
- ✧ لم يستثنى قرار التجميد مدينة القدس المحتلة فقط، بل استثنى أيضاً الشقق السكنية طور البناء في بعض المستعمرات. فقد استثنى القرار فور صدوره ثلاثة آلاف وحدة استيطانية طور البناء "يحق لها أن تستكمل". وفي آذار من هذا العام، صادقت الحكومة الإسرائيلية أيضاً على بناء 112 وحدة سكنية في مستعمرة بيتار عليت (Beitar Illit) غرب مدينة بيت لحم بحجة أن ورشات العمل والبنى التحتية فيها انطلقت قبل قرار التجميد.

✧ من اللافت للنظر أن معدل النمو في عدد الوحدات الاستيطانية المصادق عليها منذ قرار التجميد حتى الآن يفوق كل معدلات النمو في عدد الوحدات الاستيطانية خلال سنوات الاحتلال قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية (1967-1994). فلقد أشارت منظمة "سلام الآن" الإسرائيلية (Peace Now) إلى أن الوحدات الاستيطانية المصادق عليها منذ قرار التجميد حتى بداية آذار 2010 تظهر أن هناك 1,167 وحدة استيطانية لكل 100,000 مستوطن. مما يعني أن عدد الوحدات الاستيطانية يفوق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي، التي أشارت إلى أنه بالمعدل هناك 836 وحدة استيطانية لكل 100,000 مستوطن.

✧ من جهة أخرى، قامت منظمة "سلام الآن" خلال الشهور الأربعة السابقة بتقديم التماس لدى محكمة العدل العليا الإسرائيلية تدعو فيها حكومة الاحتلال إلى إزالة البؤر الاستيطانية "غير القانونية"، فكان رد حكومة الاحتلال هو أنه من الصعب الحديث عن إمكانية إزالة البؤر الاستيطانية "غير القانونية" في ظل "العبء" المفروض على الحكومة نتيجة قرار التجميد المتخذ في 25 تشرين ثاني 2009. كما أبلغت حكومة الاحتلال محكمة العدل العليا الإسرائيلية إلى أنها تعمل على إعادة النظر في الوضع القانوني لبؤرتين هما هريشا وهيوفيل (Haresha and Hayovel) في اتجاه إبطال وضعهما غير القانوني.

✧ كان إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية في أواخر شباط من هذا العام عن ضم الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل ومسجد بلال بن رباح في مدينة بيت لحم، الذي يقول اليهود إن به قبر راحيل والدة النبي يوسف، إلى قائمة "المواقع التراثية" اليهودية؛ خطوة جديدة خطيرة لتهويد المواقع الأثرية الدينية ولتصعيد التوتر.

وبالمجمل، فإن هناك، في الواقع، ما يزيد عن 5,000 وحدة سكنية يجري بنائها منذ قرار التجميد حتى الآن⁵. لذا من الصعب الحديث عن أي أثر إيجابي لقرار تجميد الاستيطان الجزئي الصادر أواخر تشرين ثاني 2009، بل أن آثاره السلبية قد ترجح كفة الميزان. ومن الجدير بالذكر أن منظمة "سلام الآن" كشفت النقاب عن سبب اختيار الحكومة الإسرائيلية لمدة عشرة شهور لتجميد الاستيطان (وليس سنة مثلاً). على أن مدة العشر شهور تنتهي في نهاية أيلول 2010، حيث تكون الإدارة الأمريكية منهمكة بقضايا انتخابات الكونغرس وغير معنية بالقضايا الأخرى.

3- سوق العمل

على العمال من الارتفاع إلى مستوى العرض، نجد أن السبب الرئيسي يعود إلى التراجع في حجم الطلب العام على السلع والخدمات (الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي والتصدير)، وخصوصاً ضعف النشاط الاستثماري، وعدم قدرته على إحداث التراكم الرأسمالي المناسب لفتح فرص عمل كافية لاستيعاب الزيادة السنوية في الأيدي العاملة.

وقد تفاقمت مشكلة عدم التوازن في سنوات الانتفاضة بسبب التقليل الكبير الذي حصل في النشاط الاقتصادي نتيجة لممارسات الجيش الإسرائيلي في القتل والدمار والحصار والإغلاق، وبناء جدار الضم والتوسع، وتقييد حركة الأشخاص والبضائع بين الضفة والقطاع، وبين

إن المؤشرات الرئيسية التي تحدد عدد العاملين في الاقتصاد هي ثلاثة: عدد السكان في سن العمل، ونسبة المشاركة في سوق العمل، ونسبة البطالة عن العمل. أما دور العمال في النشاط الاقتصادي فتحدده مؤشرات تخص رأس المال البشري الذي يملكه العمال، وكمية رأس المال المادي المتاح للعمال، وطبيعة المؤسسات التي لها تأثير مباشر وتأثير غير مباشر على العملية الإنتاجية. وتعكس أوضاع سوق العمل الحالة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام؛ فعلى الصعيد الكمي، نلاحظ ارتفاعاً في معدلات زيادة السكان في سن العمل وانخفاض في نسبة المشاركة وارتفاع نسبة البطالة. ويعاني سوق العمل من عدم توازن يتمثل في عجز الطلب من الوصول إلى مستوى العرض. وعند التدقيق في أسباب عجز الطلب

⁵ هذا المجموع هو عبارة عن 3000 وحدة استيطانية المستنثة من قرار التجميد، إضافة إلى 1600 وحدة في شعفاط في القدس الشرقية (رمات شلومو)، و112 وحدة سكنية جديدة في بيت لحم، إضافة إلى الوحدات السكنية في حزما (بسغات زئيف) والنبي يعقوب.

2009 إلى 724.2 ألف نهاية الربع الرابع 2009. وفي نفس الوقت، شهد متوسط نسبة المشاركة في أرباع العام 2009 ارتفاعاً طفيفاً مقارنة بما كان عليه الوضع في أرباع العام 2008 (أنظر جدول 6).

وبالنظر إلى نسبة المشاركة على مستوى المناطق الفلسطينية، يلاحظ استمرار التفاوت ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تعززت في سنوات الانتفاضة، خاصة في ظل فرض إسرائيل حصاراً مشدداً على قطاع غزة. وقد بلغت نسبة المشاركة في الضفة 44.1% في الربع الرابع 2009، في حين أنها لم تتعدَ 36.9% في القطاع. كما شهد الربع الرابع من العام 2009 تحسناً طفيفاً في نسب مشاركة الذكور في الأراضي الفلسطينية، إذ ارتفعت بشكل طفيف من 67.2% في الربع الثالث إلى 67.3% في الربع الرابع 2009.

بلداتها وقرائها. وخلال سنوات الانتفاضة، كان التزايد في معدل الزيادة في القوة البشرية أعلى من معدل التزايد في القوة العاملة (3.6% زيادة في القوة البشرية سنوياً، مقابل 3.5% زيادة في القوة العاملة سنوياً)، وهذا يدل على أن نسبة المشاركة كانت في تناقص، وهذا ما حصل بالفعل حيث تناقصت نسبة المشاركة بمعدل 0.1% في السنة. كما أن معدل تزايد القوة العاملة (3.5%) كان أعلى من معدل تزايد العاملين (1.1%)، وهذا يدل على أن معدل البطالة كان في تزايد، حيث بلغ معدل تزايد السنوي 13.4%. كذلك نلاحظ أن معدل زيادة التوظيف في القطاع العام زاد بشكل طفيف عن مثيله في القطاع الخاص.

3-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

سجلت البيانات الربعية ارتفاعاً في أعداد العاملين، إذ ارتفع عدد العاملين من 709.2 ألف في الربع الثالث من العام

جدول 6: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس لأرباع العامين 2008 و 2009

(نسبة مئوية)								المنطقة والجنس
Q4/2009	Q3/2009	Q2/2009	Q1/2009	Q4/2008	Q3/2008	Q2/2008	Q1/2008	
كلا الجنسين								
44.1	43.7	44.4	42.8	42.8	43.4	43.5	42.3	الضفة الغربية
36.9	37.7	36.9	38.9	38.8	38.2	38.0	37.5	قطاع غزة
41.5	41.6	41.7	41.4	41.4	41.6	41.6	40.6	الأراضي الفلسطينية
ذكور								
70.5	69.5	69.6	68.5	68.3	69.4	68.0	67.5	الضفة الغربية
61.6	63.1	61.4	63.8	65.4	64.0	63.2	63.3	قطاع غزة
67.3	67.2	66.7	66.9	67.3	67.5	66.3	66.0	الأراضي الفلسطينية
إناث								
17.1	17.3	18.7	16.5	16.7	16.9	18.2	16.5	الضفة الغربية
11.6	11.9	11.8	13.5	11.7	11.9	12.0	11.3	قطاع غزة
15.1	15.4	16.2	15.4	15.0	15.2	16.0	14.7	الأراضي الفلسطينية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، مسح القوى العاملة، 2008-2009.

جزءاً منها هو امتداد لارتفاع هذه النسبة بعد السنوات الأولى للانتفاضة كنوع من التكيف الذي قام به العاملون إثر فقدان عملهم في إسرائيل أو في القطاع الخاص، إذ اتجهوا للعمل لحسابهم الخاص (أنظر جدول 7).

أما بالنسبة للحالة العملية للعمال، فتشير البيانات الربعية إلى ارتفاع نسبة العاملين في منشآت يملكونها أو يملكون جزءاً منها، بالإضافة إلى انخفاض نسبة المستخدمين بأجر. إن ارتفاع نسبة العاملين في منشآت يملكونها أو يملكون

جدول 7: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة لأرباع العامين 2008 و2009

نسبة مئوية								المنطقة والحالة العملية
Q4/2009	Q3/2009	Q2/2009	Q1/2009	Q4/2008	Q3/2008	Q2/2008	Q1/2008	
الضفة الغربية								
7.3	7.5	7.0	6.0	5.0	4.5	4.3	4.2	صاحب عمل
22.0	20.2	19.8	20.8	16.4	22.8	24.1	22.9	يعمل لحسابه
62.0	63.1	62.5	64.6	67.9	62.2	60.4	64.2	مستخدم بأجر
8.7	9.2	10.7	8.6	10.7	10.5	11.2	8.7	عضو أسرة غير مدفوع الأجر
قطاع غزة								
4.8	3.6	3.9	5.3	3.5	4.6	3.3	2.9	صاحب عمل
16.3	15.4	13.2	14.9	12.0	15.7	16.9	27.3	يعمل لحسابه
74.2	78.2	79.5	73.7	79.0	73.3	71.3	58.5	مستخدم بأجر
4.7	2.8	3.4	6.1	5.5	6.4	8.5	11.3	عضو أسرة غير مدفوع الأجر
الأراضي الفلسطينية								
6.6	6.5	6.2	5.8	4.6	4.5	4.0	3.8	صاحب عمل
20.5	19.0	18.0	19.1	15.3	21.0	22.4	24.3	يعمل لحسابه
65.1	66.9	66.9	67.2	70.7	65.1	63.0	62.5	مستخدم بأجر
7.8	7.6	8.9	7.9	9.4	9.4	10.6	9.4	عضو أسرة غير مدفوع الأجر

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، مسح القوى العاملة، 2008-2009.

والتي بلغت نهاية الربع الثالث الرابع (37.9%)، حيث ازدادت نسبة العاملين في قطاع الخدمات في سنوات الانتفاضة بشكل خاص. كما تميزت سنوات الانتفاضة أيضاً بارتفاع أقل في نسبة العاملين في قطاع الزراعة، في مقابل انخفاض نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد إلى ما يقرب من نصف قيمتها قبل الانتفاضة، كما انخفضت نسبة العاملين في قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية.

وتشير البيانات الربعية إلى حدوث تغير في نسب لتوزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية، إذ شهد الربع الرابع من العام 2009 ارتفاعاً في نسب العاملين في قطاع الصناعة وقطاع الزراعة، مقابل الانخفاض في قطاع البناء والتشييد وقطاع الخدمات، (أنظر جدول 8). إن الانخفاض الطفيف في نسبة العاملين في قطاع الخدمات لا ينفي حقيقة الاتجاه العام للارتفاع في نسبة العاملين في هذا القطاع

جدول 8: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة لأرباع العامين 2008 و2009

نسبة مئوية								النشاط الاقتصادي والمنطقة
Q4/2009	Q3/2009	Q2/2009	Q1/2009	Q4/2008	Q3/2008	Q2/2008	Q1/2008	
الأراضي الفلسطينية								
12.4	10.7	12.3	11.7	13.0	12.7	14.9	12.9	الزراعة والصيد والحراجة
12.6	11.8	11.4	12.6	11.1	12.4	12.1	13.0	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية
11.4	12.2	12.3	11.1	10.8	12.7	10.8	9.4	البناء والتشييد
37.9	39.4	40.4	40.5	39.4	37.2	38.2	38.5	الخدمات والفروع الأخرى
الضفة الغربية								
14.2	12.6	14.9	13.1	15.0	13.5	15.7	13.0	الزراعة والصيد والحراجة
15.0	13.8	13.9	15.4	13.9	15.0	14.5	16.2	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية
15.1	16.0	16.5	15.1	14.2	16.8	14.1	12.7	البناء والتشييد

Q4/2009	Q3/2009	Q2/2009	Q1/2009	Q4/2008	Q3/2008	Q2/2008	Q1/2008	النشاط الاقتصادي والمنطقة
30.0	31.5	30.9	31.6	29.8	29.1	30.9	32.8	الخدمات والفروع الأخرى
قطاع غزة								
7.3	4.9	4.8	8.4	7.1	10.6	12.3	12.5	الزراعة والصيد والحراجة
5.7	6.0	4.2	5.6	2.7	4.8	4.6	5.5	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية
1.0	0.9	0.7	1.0	0.8	0.7	0.4	1.6	البناء والتشييد
60.1	63.2	67.0	16.9	67.9	60.7	61.4	52.0	الخدمات والفروع الأخرى

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، مسح القوى العاملة، 2009-2008.

العمل الإسرائيلي خلال سنوات انتفاضة الأقصى والتي شهدت ارتفاعاً في أعداد العاملين في الضفة الغربية أكبر منه في قطاع غزة. وتشير البيانات أن حصة الضفة الغربية من مجموع العاملين في الأراضي الفلسطينية قد ازدادت في العام 2008 بحوالي 18% عما كانت عليه قبل الانتفاضة، بينما لم تتعدّ زيادة حصة قطاع غزة الـ 8%. إن ذلك يشير إلى أن استيعاب العمال الذين فقدوا عملهم في إسرائيل خلال سنوات انتفاضة الأقصى في مجالات السوق المحلية قد كان أكبر مدى في الضفة الغربية منه في قطاع غزة.

توزع العاملون في نهاية الربع الرابع 2009 حسب مكان العمل على 64.2% من العاملين في الضفة الغربية، و25.8% في قطاع غزة و10% في إسرائيل والمستوطنات، حيث شهد الربع انخفاضاً في نسب العاملين في إسرائيل والمستوطنات لصالح ارتفاعها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. إن الزيادة في أعداد العاملين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ما بين العامين 2008 و2009 كانت متقاربة جداً، وبلغت 10.4% و11.8%، على التوالي (أنظر جدول 9). وتأتي هذه النسب بعكس ما كان سائداً في السنوات الأولى لإغلاق سوق

جدول 9: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل: أرباع العامين 2008 و2009

Q4/2009	Q3/2009	Q2/2009	Q1/2009	Q4/2008	Q3/2008	Q2/2008	Q1/2008	مكان العمل
2,320.7	2,298.6	2,276.8	2,255.1	2,233.4	2,211.7	2,190.3	2,169.1	القوة البشرية (ألف)
963.5	955.4	949.8	934.0	896.1	-	-	-	قوة العمل
724.2	709.2	738.7	697.1	664.2	665.4	666.7	675.8	عدد العاملين (ألف)
64.2	63.9	63.7	61.6	62.9	62.4	65.3	59.0	الضفة الغربية (%)
25.8	25.4	26.1	28.4	25.0	25.5	23.9	29.8	قطاع غزة (%)
10.0	10.7	10.2	10.0	12.1	12.1	10.8	11.2	إسرائيل والمستوطنات (%)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، مسح القوى العاملة، 2009-2008.

2-3 البطالة

الانتفاضة (1999)، نجد أنها ازدادت بأكثر من الضعفين. وفي العام 2008، استفحلت مشكلة البطالة في قطاع غزة تحديداً نتيجة للحصار الإسرائيلي، لتصل إلى 44.8% في الربع الرابع، وهي أعلى نسبة بطالة في العالم. ويشير الجدول 10 إلى حدوث انخفاض في متوسط نسب البطالة في أرباع العام 2009 مقارنة بأرباع العام 2008.

إن مشكلة البطالة ليست حديثة في الاقتصاد الفلسطيني، وبالرغم من أن نسبها قبل انتفاضة الأقصى كانت أقل بكثير من مستوياتها في سنوات الانتفاضة، إلا أنها كانت نسب مرتفعة نسبياً. وقد شهدت البطالة ارتفاعاً منذ الربع الأول من العام 2008 ولغاية الربع الرابع من العام 2008. وعند مقارنة نسبة البطالة في العام 2008 مع ما كانت عليه قبيل

جدول 10: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: أرباع العامين 2008 و 2009

نسبة مئوية

Q4/2009	Q3/2009	Q2/2009	Q1/2009	Q4/2008	Q3/2008	Q2/2008	Q1/2008	المنطقة والجنس
الأراضي الفلسطينية								
24.3	24.9	21.6	25.7	29.1	27.3	26.5	22.7	ذكور
27.3	29.8	24.7	23.8	22.5	28.2	22.7	21.7	إناث
24.8	25.8	22.2	25.4	27.9	27.5	25.8	22.6	المجموع
الضفة الغربية								
17.9	17.2	15.1	20.1	21.0	20.5	16.6	19.9	ذكور
19.1	20.3	18.8	16.8	14.9	21.6	15.2	15.0	إناث
18.1	17.8	15.9	19.5	19.8	20.7	16.3	19.0	المجموع
قطاع غزة								
37.5	40.0	34.9	36.6	45.1	41.2	45.8	28.2	ذكور
48.9	54.7	41.6	39.0	42.9	45.7	43.3	39.3	إناث
39.3	42.3	36.0	37.0	44.8	41.9	45.5	29.8	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، مسح القوى العاملة، 2009-2008.

نسبة البطالة للحاصلين على 13 سنة تعليم أو أكثر هي الأعلى بين الإناث، كانت هذه النسبة هي الأقل بين الذكور. وهذا الفرق موجود منذ مدة طويلة، مما يشير إلى أن نسبة المشاركة في العمل بين الإناث تنمو بمعدل أعلى من معدل تزايد الطلب على الإناث في سوق العمل (أنظر جدول 12).

ومن أهم صفات البطالة في الأراضي الفلسطينية في الوقت الحاضر ما يلي:

- ✧ بلغت أعلى نسبة للبطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة، وبخاصة بين الإناث. إن هذا يعني أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من السدائيلين الجدد لسوق العمل (أنظر جدول 11).
- ✧ بالنسبة لسنوات التعليم، هناك فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل، ففي حين كانت

جدول 11: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية لأرباع العامين 2008 و 2009

نسبة مئوية

Q4/2009	Q3/2009	Q2/2009	Q1/2009	Q4/2008	Q3/2008	Q2/2008	Q1/2008	الفئات العمرية والجنس
كلا الجنسين								
39.7	40.9	35.7	39.1	41.7	42.1	39.7	37.0	24-15
24.6	26.9	23.2	25.1	26.7	27.8	25.6	21.9	34-25
16.7	16.8	14.7	19.5	22.0	18.7	20.5	16.6	44-35
18.0	17.3	15.1	17.0	19.7	19.7	18.2	15.7	54-45
13.7	10.3	10.9	15.6	19.4	15.3	11.9	11.1	+55
24.8	25.8	22.2	25.4	27.9	27.5	25.8	22.6	المجموع
ذكور								
38.8	38.7	33.1	38.0	41.7	39.4	38.6	35.0	24-15
22.1	23.9	21.0	24.0	27.1	26.5	25.4	21.4	34-25
17.6	17.8	15.6	21.4	23.9	20.7	22.6	17.6	44-35

Q4/2009	Q3/2009	Q2/2009	Q1/2009	Q4/2008	Q3/2008	Q2/2008	Q1/2008	الفئات العمرية والجنس
19.6	19.7	17.5	19.4	22.5	22.1	20.4	18.2	54-45
15.3	11.4	13.1	17.9	23.3	18.2	14.6	13.4	+55
24.3	24.9	21.6	25.7	29.1	27.3	26.5	22.7	المجموع
إناث								
44.4	51.1	47.4	44.6	41.9	55.0	44.6	47.3	24-15
34.6	38.8	31.0	29.4	25.2	33.1	26.1	24.1	34-25
12.5	12.4	10.8	10.6	11.8	9.1	11.7	11.2	44-35
9.4	5.0	3.1	5.2	5.5	7.4	7.8	3.9	54-45
5.0	4.6	0.9	6.0	3.0	2.3	1.7	2.9	+55
27.3	29.8	24.7	23.8	22.5	28.2	22.7	21.7	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، مسح القوى العاملة، 2008-2009.

جدول 12: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية

حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية لأرباع العام 2008 و 2009

نسبة مئوية

Q4/2009	Q3/2009	Q2/2009	Q1/2009	Q4/2008	Q3/2008	Q2/2008	Q1/2008	عدد السنوات الدراسية والجنس
كلا الجنسين								
16.9	14.8	13.1	14.5	11.9	16.9	11.9	7.8	0
26.6	27.8	23.8	29.2	33.9	30.1	28.9	23.7	6-1
25.9	26.8	22.0	27.2	29.8	29.1	27.5	22.4	9-7
24.1	25.1	22.6	26.3	29.5	25.4	25.2	23.8	12-10
24.6	25.5	21.8	22.1	22.9	27.9	24.5	21.9	+13
24.8	25.8	22.2	25.4	27.9	27.5	25.8	22.6	المجموع
ذكور								
32.0	22.7	23.9	25.8	21.6	27.5	25.3	16.0	0
29.3	31.2	27.2	32.8	38.1	34.4	32.9	26.3	6-1
27.2	28.4	23.4	28.3	31.7	31.1	29.0	23.8	9-7
25.1	26.0	23.3	27.1	30.6	26.6	26.5	25.4	12-10
17.3	16.9	14.7	17.0	18.6	20.2	19.8	15.7	+13
24.3	24.9	21.6	25.7	29.1	27.3	26.5	22.7	المجموع
إناث								
2.7	5.3	0.7	4.5	3.1	4.8	2.3	1.2	0
6.4	6.0	4.0	4.9	7.2	6.3	7.5	8.5	6-1
10.0	6.1	5.5	11.8	6.8	4.4	11.0	5.5	9-7
12.8	13.1	15.3	19.1	18.1	12.1	14.2	7.3	12-10
37.5	40.2	33.7	31.0	30.5	41.8	33.1	33.8	+13
27.3	29.8	24.7	23.8	22.5	28.2	22.7	21.7	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، مسح القوى العاملة، 2008-2009.

3-3 الأجر وساعات العمل

الأجر في الضفة والقطاع ليست ظاهرة جديدة، فقد كانت موجودة قبل اندلاع انتفاضة الأقصى.

من ناحية أخرى، سجل معدل الأجر اليومي للمستخدمين بأجر في الضفة الغربية ما بين الربعين الثالث والرابع من العام 2009 انخفاضاً بمقدار 2.2% ليبلغ 85.6 شيكل في الربع الرابع 2009، فيما ارتفع المعدل في قطاع غزة بنسبة 0.3%. وارتفع بنسبة 5.9% للمستخدمين بأجر في إسرائيل والمستوطنات بين الربعين (أنظر جدول 13).

يبين جدول 13 أن معدل الأجر اليومي في قطاع غزة في الربع الرابع من العام 2009 يساوي 72.8% من معدل الأجر في الضفة الغربية، و39.8% فقط من معدل أجر الذين يعملون في إسرائيل، وكانت النسب قد بلغت 71% و42% في الربع السابق. إن هذا التمدني المستمر في معدلات الأجر في قطاع غزة تعكس بشكل واضح ظروف الطلب على العمالة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع. ومن المعروف أن الفجوة الكبيرة بين معدل

جدول 13: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل الربع الرابع 2008 - الربع الرابع 2009

مكان العمل	معدل الساعات الأسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الربع الرابع 2008				
الضفة الغربية	43.1	22.7	87.4	76.9
قطاع غزة	39.9	25.0	61.2	57.7
إسرائيل والمستوطنات	44.7	21.6	138.0	134.6
المجموع	42.7	23.0	90.6	76.9
العام 2008				
الضفة الغربية	42.5	22.4	85.5	76.9
قطاع غزة	40.8	24.7	60.9	57.7
إسرائيل والمستوطنات	43.6	20.9	139.7	146.2
المجموع	42.4	22.6	91.0	76.9
الربع الأول 2009				
الضفة الغربية	42.0	22.1	83.8	76.9
قطاع غزة	38.8	21.3	62.2	57.7
إسرائيل والمستوطنات	42.8	57.7	142.1	150.0
المجموع	41.5	62.2	89.5	76.9
الربع الثاني 2009				
الضفة الغربية	42.7	22.6	86.6	76.9
قطاع غزة	39.5	24.9	64.0	57.7
إسرائيل والمستوطنات	42.5	20.1	145.9	150.0
المجموع	41.9	22.7	76.9	90.7
الربع الثالث 2009				
الضفة الغربية	43.3	22.7	87.5	76.9
قطاع غزة	41.2	23.9	62.1	57.7
إسرائيل والمستوطنات	41.4	20.2	147.7	150.0
المجموع	42.5	22.5	93.2	76.9
الربع الرابع 2009				
الضفة الغربية	42.3	22.3	85.6	76.9

مكان العمل	معدل الساعات الأسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
قطاع غزة	38.1	23.7	62.3	54.7
إسرائيل و المستوطنات	40.2	20.2	156.4	150.0
المجموع	41.0	22.3	91.8	76.9

العام 2009

الضفة الغربية	42.5	22.4	85.9	76.9
قطاع غزة	39.4	23.6	62.7	57.7
إسرائيل و المستوطنات	41.7	20.3	148.1	150.0
المجموع	41.7	22.3	91.3	76.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، مسح القوى العاملة، 2008-2009.

3-4 إعلانات الوظائف الشاغرة

الحكومية الشاغرة يجب الإعلان عنها في الصحف اليومية وذلك بنص القانون، إذ تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م على أن "تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية بها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

يقيس هذا القسم أعداد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف اليومية. حيث يهدف إلى رسم صورة حول الطلب الداخلي بشكل خاص على العمالة الفلسطينية. وبالرغم من أن الوظائف المعلن عنها في الصحف اليومية لا ترصد بالضرورة جميع فرص العمل المتوفرة، إلا أنها تقدّم صورة عن التخصصات والدرجات العلمية الأكثر طلباً، بالإضافة إلى التوزيعات الجغرافية. وتجدر الإشارة إلى أن الوظائف

جدول 14: إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال أرباع العامين 2008 و2009

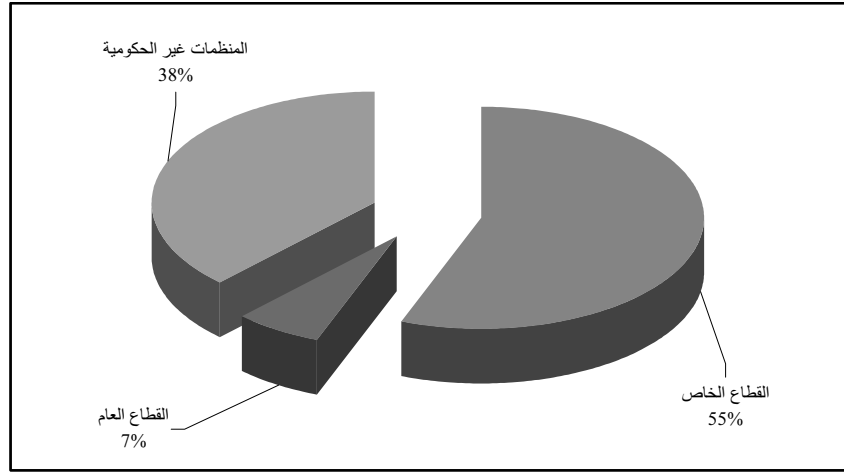
العام	2008				2009				
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
حسب القطاع									
القطاع الخاص	562	525	529	564	2,180	453	522	501	281
القطاع العام	30	51	51	88	220	32	46	41	86
المنظمات غير الحكومية	278	299	253	392	1,222	285	292	334	274
حسب المنطقة الجغرافية									
شمال الضفة	180	90	87	94	451	120	88	89	82
وسط الضفة	521	598	567	756	2,442	528	642	655	311
جنوب الضفة	87	101	138	104	430	86	64	78	419
قطاع غزة	82	86	41	90	299	36	66	54	55
حسب الدرجة العلمية									
ماجستير فأعلى	178	152	87	61	478	53	144	48	33
بكالوريوس	560	566	621	735	2,482	503	552	632	499
دبلوم	132	157	115	236	640	214	162	196	52
أقل من ذلك	0	2	10	12	24	0	2	0	57
المجموع	870	875	833	1044	3,622	770	860	876	641

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة).

41 إعلاناً في الربع الثالث 2009 إلى 86 إعلاناً في الربع الرابع 2009. ولا تزال إعلانات القطاع الخاص تستحوذ على النسبة الكبرى، تليها إعلانات المنظمات غير الحكومية ومن ثم إعلانات القطاع العام. وفي الربع الرابع 2009 بلغت النسب كالتالي: 43.8% و42.8% و13.4%، على التوالي. أما توزيعها في العام 2009، فهو يقترب بشكل كبير من توزيعها في العام 2008، ويبين الشكل 1 توزيع هذه الإعلانات للعام 2009.

انخفض عدد إعلانات الوظائف الشاغرة في الربع الرابع من العام 2009 مقارنة مع الربع السابق بحوالي 27%، وبلغ 641 إعلاناً⁶. ويعتبر عدد الإعلانات في الربع الرابع 2009 الأقل منذ عامين (أنظر جدول 14). وكان الانخفاض الأكبر في إعلانات القطاع الخاص بحوالي 44%، كما انخفض عدد إعلانات المنظمات غير الحكومية بنسبة 18%. في المقابل، تضاعف عدد الإعلانات الشاغرة المعلن عنها من قبل القطاع الحكومي، وارتفع من

الشكل 1: التوزيع النسبي للوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف حسب القطاع (عام، خاص، أهلي) خلال العام 2009



المصدر: تم احتسابها بناءً على البيانات التي يقوم معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة).

الحاجة في غالبية الأحيان للإعلان عن الوظائف الشاغرة. كما أنه من المهم الملاحظة أن الوظائف المعلن عنها خلال فترة معينة، كعام 2009 لا تعني بالضرورة تحقق التوظيف الفعلي خلال نفس الفترة، حيث أن هناك فترة تأخر هي حوالي شهرين في المتوسط من أجل عملية المقابلات والاختيار ما قبل عملية التوظيف. وبالرغم من المذكور سابقاً، إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة وجود إنخفاض كبير في نسبة الوظائف المعلن عنها من إجمالي التوظيف المتحقق خلال العام 2009، حيث لم تتجاوز 10%.

وسنحاول في هذا العدد من المراقب الربط بين أعداد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف اليومية، وبين مستوى التوظيف المتحقق خلال نفس الفترة. يشير جدول 15 إلى أعداد العاملين خلال الأعوام الثلاثة الماضية، ومقدار الزيادة في أعدادهم. يلاحظ أنه بالرغم من أن عدد العاملين ازداد خلال العام 2009 مقارنة بالعام السابق بحوالي 33.3 ألف عامل، إلا أن عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف خلال نفس الفترة لم تتجاوز 3,147 وظيفة. ويجب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة منشآت الاقتصاد الفلسطيني التي هي بغالبيتها منشآت صغيرة جداً وأكثرها عائلية (Family business) مما يعني عدم

⁶ بلغ عدد الإعلانات التي لم تحدد عدد الشواغر المطلوبة (41) إعلاناً.

جدول 15: عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية 2007-2009

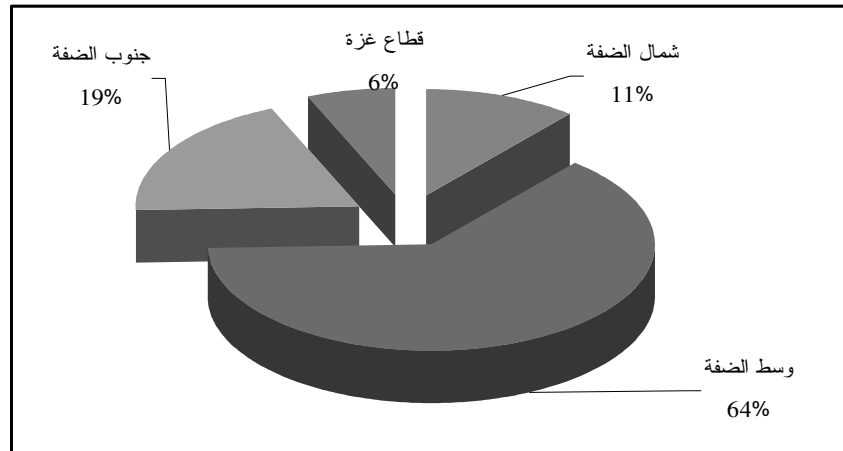
الفترة	عدد العاملين	مقدار الزيادة بين العامين (الف)
العام 2007	666	44
الربع الأول	675.8	
الربع الثاني	666.7	
الربع الثالث	665.4	
الربع الرابع	664.2	
العام 2008	684	18
الربع الأول	697.1	
الربع الثاني	738.7	
الربع الثالث	709.2	
الربع الرابع	724.2	
العام 2009*	717.3	33.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات القوى العاملة- التقرير السنوي 2007 و 2008 و 2009.

غزة مقابل انخفاضها في الضفة أدى إلى زيادة واضحة في نسبتها من مجموع الإعلانات، كما لا تزال مناطق وسط الضفة تستحوذ على النسبة الأكبر من هذه الإعلانات. أما فيما يخص العام 2009، فإن التوزيع النسبي للإعلانات الشاغرة على المستوى الجغرافي لا يزال منسجماً مع ما كان عليه الحال في العام 2008. ويوضح الشكل 2 التوزيع النسبي للإعلانات الشاغرة على المستوى الجغرافي في العام 2009.

وبانخفاض أعداد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الرابع 2009، انخفض عدد تلك الإعلانات في مناطق الضفة الغربية المختلفة. إذ انخفضت في شمال ووسط وجنوب الضفة بنسب 7.9% و 36% و 29.5% على التوالي. في المقابل، فقد ارتفعت بشكل كبير في قطاع غزة (57.4%). يذكر أن عدد الوظائف الشاغرة في قطاع غزة أخذ بالزيادة بشكل متكرر بعد الانخفاض الذي حصل في الربع الأول 2009 خلال فترة العدوان الإسرائيلي على القطاع. إن الارتفاع الكبير في عدد الإعلانات في قطاع

شكل 2: التوزيع النسبي للوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف حسب المنطقة الجغرافية خلال العام 2009



المصدر: تم احتسابها بناءً على البيانات التي يقوم معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة).

ويلاحظ أن عدداً من إعلانات الوظائف الشاغرة في الربع الرابع 2009 قد تضمنت طلبات عمل خارج الأراضي الفلسطينية، وتوزعت ما بين طلبات عمل لداخل الخط الأخضر، وكانت في جوهرها طلبات لعمال بناء، بالإضافة إلى طلبات للعمل في الخليج (الإمارات العربية المتحدة والسعودية، وطلبات عمل إلى السودان. وقد تعددت التخصصات المطلوبة في الخليج والسودان ما بين مهندسي ديكور، مهندسين مدنيين وميكانيك، فنيي مختبرات، أطباء بتخصصات عدة، محاسبين، بالإضافة إلى تخصصات في العلوم الطبيعية (كيمياء، أحياء، فيزياء، رياضيات)، وغيرها.

أما فيما يخص إعلانات الوظائف الشاغرة موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات خلال الربع الرابع 2009، فقد بلغت نسبة الطلب على درجة البكالوريوس في القطاع العام 66.3%، يليها الطلب على درجتي الدبلوم والماجستير فأعلى بنسبة 14% لكل منهما. أما في قطاع المنظمات غير الحكومية فقد بلغ الطلب على درجة البكالوريوس 78.5%، تلاها الطلب على حملة شهادة الدبلوم، وحملة شهادة الثانوية العامة أو دون ذلك بنسبة 7% لكل منهما. ومثل القطاعين السابقين، بلغت أعلى نسبة طلب على الدرجات العلمية في القطاع الخاص على درجة البكالوريوس وبنسبة 80.1%. تلاها، على غير المعتاد، الطلب على عمال أو موظفين من حملة شهادة الثانوية العامة أو دونها بنسبة وصلت إلى 11% (أنظر جدول 16).

جدول 16: عدد الوظائف الشاغرة المعلنة في الصحف اليومية موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات خلال الربع الرابع 2009، والربع السابق

الربع الرابع 2009			الربع الثالث 2009			الربع
المنظمات غير الحكومية	القطاع الخاص	القطاع العام	المنظمات غير الحكومية	القطاع الخاص	القطاع العام	الدرجة العلمية
18	3	12	6	30	12	ماجستير فأعلى
215	227	57	280	326	26	بكالوريوس
20	20	12	48	145	3	دبلوم
21	31	5	0	0	0	أقل من ذلك
274	281	86	334	501	41	المجموع

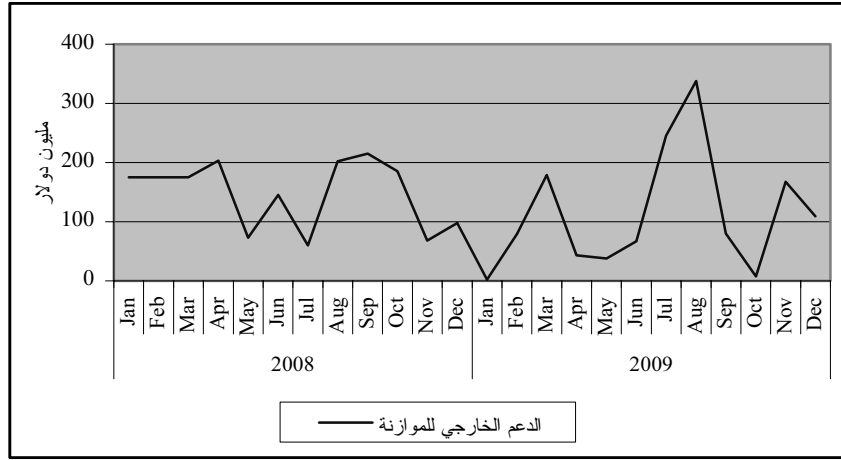
المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)

4- تطورات المالية العامة

الدعم إلى إرباك الأداء المالي للسلطة الفلسطينية خلال هذه الأشهر والأشهر اللاحقة لها، إلا أن الحكومة الحالية حافظت على تعهداتها بالالتزام بدفع رواتب موظفي وزارات ومؤسسات السلطة الفلسطينية البالغ عددهم تقريبا 148 ألف موظف في الخامس من كل شهر، ولم تتجاوز هذا الموعد إلا مرة واحدة في الشهر الأول من العام 2009 عندما عانت السلطة من شح مصادر التمويل، ولجأت في حينها للاقتراض من البنوك المحلية، الأمر الذي أدى إلى تراكم المزيد من المتأخرات لصالح البنوك.

استطاعت الحكومة الفلسطينية على مدار الأرباع الأربعة من العام 2009 الحفاظ على أداء المالية العامة ضمن حدود الموازنة رغم الصعوبات التي واجهتها وخصوصا في مجال توفير السيولة للإيفاء بالتزاماتها المختلفة، وذلك نظراً لتذبذب وشح مصادر التمويل الخارجي التي تعتمد عليه الموازنة بنسب تتراوح بين 50% و55%. وقد كان شهري كانون الثاني وتشرين الأول من العام 2009 من أصعب أشهر السنة نظراً لانخفاض الدعم المقدم، ووصوله إلى أدنى المستويات (أنظر شكل 3). أدى هذا الانخفاض في

شكل 3: الدعم الخارجي الشهري المقدم لدعم الموازنة 2008، 2009



المصدر: وزارة المالية، تقارير مختلفة.

1-4 الإيرادات

في حين انخفضت الإيرادات غير الضريبية (التي شكلت 34.6% من الإيرادات المحلية) بحوالي 71.5% في الربع الرابع 2009 مقارنة بالربع السابق، وبلغت 45.2 مليون دولار. ونتج هذا الانخفاض بالأساس، مثلما تم الإشارة أعلاه، عن عدم اشتغال هذا الربع على الإيرادات غير الاعتيادية كالتي ظهرت في الربع الثالث، والمنتملة بإيرادات رخصة مزاولة المهنة والتي تم الحصول عليها من شركتي جوال وزين للاتصالات وبمقدار 100 مليون دولار. وإذا ما تم إهمال هذا الإيراد، فإن الإيرادات غير الضريبية لهذا الربع تتخفف بحوالي 22.9% عن الربع الثالث من العام 2009، ويعود ذلك بالأساس لتراجع رسوم التأمين الصحي (أحد مكونات الإيرادات غير الضريبية) لهذا الربع بحوالي 6 مليون دولار.

أما على مستوى العام 2009 ككل، فيلاحظ أن الإيرادات المحلية المتحققة في العام 2009 قد ارتفعت بمقدار 15.4% عن تلك المتحققة في العام 2008⁸، والتي بلغت 585.1 مليون دولار نظراً لارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي 10.5% وصولاً إلى 301.5 مليون دولار،

تراجعت الإيرادات المحلية⁷ التي تم جبايتها خلال الربع الرابع من العام 2009 عن ما تم تحصيله في الربع الثالث بحوالي 46%، وبلغت 130.6 مليون دولار أمريكي، إلا أنها بقيت أعلى مما تم تحصيله في الربعين الأول والثاني من العام 2009 (أنظر شكل 4). لكن من المهم الملاحظة أن معظم الانخفاض لم ينتج عن انخفاض حاد في البنود الأساسية، وإنما لكون إيرادات الربع الثالث قد كانت مرتفعة لاشتمالها على إيرادات غير اعتيادية.

ارتفعت الإيرادات الضريبية في الربع الرابع (التي شكلت 65.4% من الإيرادات المحلية) بمقدار 1.5% مقارنة بالربع السابق، وبلغت 85.4 مليون دولار. يأتي الارتفاع الطفيف الذي شهدته الإيرادات الضريبية متماثلاً مع أداء الجباية الذي شهدته الربع الثالث، ويلاحظ في هذا الربع ارتفاع إيرادات ضريبة الدخل وإيرادات مكوس السجائر (وذلك بسبب رفعها أكثر من مرة خلال العام)، وانخفاض إيرادات ضريبة القيمة المضافة. يشار إلى أن إيرادات ضريبة الدخل لا تغطي تكاليف الإدارة الضريبية في وزارة المالية، كما أن نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي أقل بكثير من النسب في بعض الدول المجاورة.

⁷ لا يتم تحصيل أية ضرائب محلية من قطاع غزة، وذلك بعد أن أعفت السلطة الفلسطينية المكلفين في قطاع غزة عن دفع التزاماتهم منذ شهر حزيران من العام 2007. ⁸ لأغراض المقارنة تم استثناء مبلغ 252.1 مليون دولار من الإيرادات غير الضريبية للعام 2008 والتي وردت في ذلك العام كعوائد استثمارية استثنائية وردت لمرّة واحدة في ذلك العام. ويشار إلى أنه عند إعداد موازنة العام 2009 تم توقع أن يتم تحصيل 100 مليون دولار كعوائد استثمارية إلا أن البيانات الصادرة عن وزارة المالية لم تشير إلى ورود أية مبالغ لهذا البند طوال العام 2009.

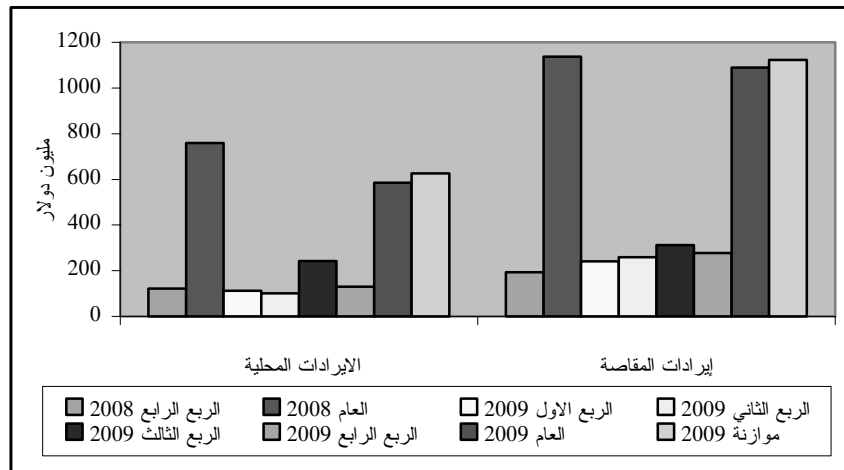
وارتفاع الإيرادات غير الضريبية بحوالي 21.1% مقارنة بالربع السابق (بعد استثناء مبلغ 252.1 مليون دولار من العام 2008 كما تم الإشارة سابقاً) وصولاً إلى 283.6 مليون دولار. وفي هذا إشارة إلى تحسن طفيف في جباية الإيرادات المحلية والذي ينماشى مع محاولات وزارة المالية لتحسين ورفع كفاءة تحصيل الضرائب والرسوم المختلفة. يعود جزء من هذا الارتفاع أيضاً إلى تحسن النشاط الاقتصادي الذي شهدته الضفة الغربية على وجه الخصوص خلال العام 2009 مقارنة مع العام 2008.

من الجدير ذكره بأن نسبة الإيرادات المحلية المتحققة خلال الربع الرابع من العام 2009 بلغت حوالي 20.8% فقط من المبلغ المتوقع ضمن موازنة العام 2009، في حين بلغت نسبة ما تم جبايته محلياً للعام 2009 ككل حوالي 93.5%، وذلك أقل بحوالي 41 مليون دولار، الأمر الذي يستدعي إجراء المزيد من الإصلاحات في الإدارة الضريبية.

وتقوم إسرائيل بخضم (بناء على قرار من المحاكم الإسرائيلية) ما يقارب ثلث إيرادات المقاصة لتغطية تكاليف الكهرباء والماء والخدمات الأخرى التي تقدمها إسرائيل والتي تتراكم على المجالس المحلية، وتقوم وزارة المالية بتسجيل المبالغ المخصصة ضمن بند صافي الإقراض. كما تتضمن المبالغ المخصصة مبالغ تعود لتغطية رسوم إجراءات قانونية ضد السلطة الفلسطينية في المحاكم الإسرائيلية.

فيما يتعلق بإيرادات المقاصة⁹ التي حولتها إسرائيل للسلطة الفلسطينية خلال الربع الرابع 2009، فقد بلغت حوالي

شكل 4: تطور الإيرادات العامة: الربع الرابع 2008 - الربع الرابع 2009



المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، كانون ثاني 2009.

⁹ ارتفعت إيرادات المقاصة وفق أساس الالتزام في الربع الرابع بحوالي 0.4% عن الربع الثالث التي بلغت 305.6 مليون دولار. وبلغت لمجمل العام 2009 حوالي 1103 مليون دولار بانخفاض بلغ 1.7% عن العام 2008. أما وفق الأساس النقدي، فهي أقل من ذلك كما يوضحها الجدول 7. توجد فترة تأخير مدتها شهر واحد بين إيرادات المقاصة على أساس الالتزام والأساس النقدي، إذ أن المبالغ النقدية المحولة في شهر ما تكون عن استحقاق الشهر الذي قبله.

التي وردت في العام 2008 (252.1 مليون دولار)، والتي وردت في العام 2009 (100 مليون دولار)، فإن صافي الإيرادات انخفض بـ 5.2% عن العام 2008. وبلا حظ أن التطورات والتحسين الذي شهده العام 2009 على صعيد النشاط الاقتصادي لم ينعكس بشكل واضح على صافي إيرادات السلطة الفلسطينية، وبلغ صافي الإيرادات ما نسبته 95% من المبلغ المتوقع في موازنة العام 2009 والتي افترضت أن ينمو الاقتصاد الفلسطيني في العام 2009 بـ 5%. ويشار إلى أن نسبة الإيرادات المحلية من مجموع الإيرادات للعام 2009 هي 36% مقارنة مع 40% للعام 2008؛ وهذا يدل إما على زيادة الاستيراد من وعبر إسرائيل، أو تحسّن مستوى الإفصاح عن العمليات التجارية معها.

ومع الانخفاض الذي شهدته الإيرادات المحلية وإيرادات المقاصة خلال الربع الرابع 2009، فقد انخفض مجموع إيرادات السلطة الفلسطينية بحوالي 26.4% والتي وصلت إلى 408.4 مليون دولار أمريكي، في حين بلغت الأراجاعات الضريبية¹⁰ لهذا الربع حوالي 11.1 مليون دولار (أقل بكثير مما تم إرجاعه في الربع الثالث والتي بلغت 100 مليون دولار أمريكي)، وبذلك وصل صافي الإيرادات المحصلة في الربع الرابع حوالي 397.3 مليون دولار بانخفاض 12.5% عن الربع الثالث.

على صعيد العام 2009، بلغ إجمالي صافي الإيرادات 1548.4 مليون دولار أمريكي منخفضة عن العام 2008 بـ 13%، إلا أنه إذا تم استثناء الإيرادات غير الاعتيادية

جدول (17): تطور الإيرادات العامة للربع الرابع والعام 2009

مليون دولار

البند	العام 2008	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009	العام 2009	موازنة 2009	التغير في الربع الرابع عن الربع الثالث 2009 (%)	التغير في العام 2009 عن العام 2008 (%)	نسبة العام 2009 من الموازنة (%)
إجمالي صافي الإيرادات *	1779.8	342.0	355.3	453.8	397.3	1548.4	1631	-12.5	-13.0	94.9
الإرجاعات الضريبية	116.3	10.5	4.1	100.9	11.1	126.6	118.0	-89.0	8.9	107.3
مجموع الإيرادات	1896.1	352.5	359.4	554.7	408.4	1675	1749	-26.4	-11.7	95.8
الإيرادات المحلية	759.1	111.4	100.4	242.7	130.6	585.1	626	-46.2	-22.9	93.5
الإيرادات الضريبية	272.8	71.2	60.8	84.1	85.4	301.5	273	1.5	10.5	110.4
الإيرادات غير الضريبية	486.3	40.2	39.6	158.6	45.2	283.6	353	-71.5	-41.7	80.3
إيرادات المقاصة	1137.0	241.1	259.0	312.0	277.8	1089.9	1123	-11.0	-4.1	97.1
المنح والمساعدات	1763.1	278.3	160.9	668.6	294.1	1401.9	1653	56.0-	-20.5	84.8
منح لدعم الموازنة	1763.1	259.2	148.2	663.5	284.2	1368	1150	-57.2	-23.1	117.8
منح لدعم المشاريع التنويرية	غ.م	19.1	12.7	5.1	9.9	46.8	503	94.1		9.3
مجموع الإيرادات العامة والمنح	3659.2	620.3	516.2	1122.4	691.4	3076.9	3402	38.4-	-15.9	90.4

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، كانون ثاني 2009. * يشكل إجمالي صافي الإيرادات مجموع الإيرادات بعد خصم الردييات الضريبية منها.

2-4 التمويل الخارجي

284.3 مليون دولار، بانخفاض قدره 57.2% عن الدعم الذي قُدم في الربع الثالث، ويأتي هذا الانخفاض الحاد نظراً لأن الدعم الذي قدم في الربع الثالث كان مرتفعاً جداً

بعد حالة التذبذب وعدم الاستقرار التي شهدتها التمويل الخارجي منذ بداية العام 2009، بلغ حجم ما حولته الدول المانحة لدعم موازنة السلطة الفلسطينية في الربع الرابع

¹⁰ بلغت الأراجاعات الضريبية في العام 2009 حوالي 126.6 مليون دولار وهي أعلى بقليل من المبلغ المتوقع ضمن موازنة العام 2009 والمقدرة بـ 118 مليون دولار، وتذهب معظم الردييات كارجاعات ضريبية لهيئة البترول، إضافة إلى ردييات القيمة المضافة، والردييات الضريبية للمنظمات المعفية من الضرائب.

461.7 مليون دولار أمريكي، ما نسبته 33% من إجمالي منح العام 2009. أما المنح الدولية فقد بلغت 893.4 مليون دولار أمريكي في العام 2009، وبنسبة 64% من إجمالي المنح والمساعدات. يشار إلى أنه في العام 2009 كانت السعودية هي المانح الأكبر لدعم موازنة السلطة الفلسطينية عربياً، في حين بقيت الدول الأوروبية ومن خلال آلية "بيغاس" هي المانح الأكبر دولياً، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية (أنظر جدول 18).

أما المنح المقدمة لدعم المشاريع التنويرية والمجتمعية فقد بلغت في الربع الرابع 9.9 مليون دولار بارتفاع بلغ 4.8 مليون دولار أمريكي عن الربع الثالث. أما على صعيد العام 2009 ككل فقد بلغت 46.8 مليون دولار أمريكي، ولم تتجاوز نسبتها الـ10% من المبلغ المتوقع لها ضمن ميزانية العام 2009 والذي قدر بـ503 مليون دولار. يشار في هذا الشأن أنه لم تتجاوز هذه النسبة الـ50% على مدار السنوات السابقة.

وأعلى من المتوقع وجاء بعد التراجع الذي شهدته المساعدات الدولية منذ أواخر العام 2008، ويبقى الدعم الذي قدم خلال الربع الرابع أعلى مما قدم في الربعين الأول والثاني من العام 2009 (أنظر شكل 3).

بلغ مجموع ما قدمته الدول العربية لدعم الموازنة في الربع الرابع 2009 حوالي 148.9 مليون دولار أمريكي (أقل بـ70 مليون دولار أمريكي عن ما قدم في الربع الثالث)، قدمت جميعها من الإمارات العربية المتحدة. كما بلغت المنح الدولية في الربع الرابع 135.3 مليون دولار أمريكي (أقل بحوالي 310.4 مليون دولار أمريكي عن الربع الثالث)، قدمت منها الآلية الفلسطينية - الأوروبية لدعم وإدارة المساعدات الاجتماعية والاقتصادية "بيغاس" مبلغ 54.7 مليون دولار، في حين قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مبلغ 74.7 مليون دولار أمريكي.

بلغ الدعم¹¹ الذي قدم خلال العام 2009 حوالي 1,368 مليون دولار أمريكي منخفضاً بحدود 22% عن الدعم الذي وصل خلال العام 2008¹²، إذ بلغت المنح العربية

جدول 18: هيكل المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية للعام 2008، ولأربعاء العام 2009

الجهة المانحة	العام 2008	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009	العام 2009	النسبة من إجمالي منح دعم الموازنة للربع الرابع 2009	النسبة من إجمالي منح دعم الموازنة للعام 2009
المنح العربية	445.9	73.9	21.1	217.8	148.9	461.7	52.4	34.1
جامعة الدول العربية	0.1	0	0	0	0	0	0	0
الجزائر	62.9	26	0	0	0	26	0	1.9
مصر	14.6	0	3	15	0	18	0	1.3
السعودية	234.1	22.9	15.4	202.8	0.0	241	0	17.8
سلطنة عمان	0	0.0	2.9	0	0	3	0	0.2
الإمارات المتحدة	134.2	25	0	0	148.9	174	52.4	12.8
المنح الدولية	1317.2	185.3	127.1	445.7	135.3	893.4	47.6	65.9
آلية بيغاس*	470.8	94.2	120.3	164	54.7	433	19.2	32.0
الاتحاد الأوروبي	180.3	0	0	0	0	0	0	0
الهند	0	10.1	0	0	0	10	0	0.7
الصين	0.3	0	0	0	0	0	0	0
فرنسا	35.7	27.7	0	0	0	28	0	2

¹¹ التزمت الدول المانحة في مؤتمر باريس بدعم السلطة الفلسطينية وفق خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية متوسطة المدى التي قدمتها الحكومة آنذاك، حيث تعهد المانحون بتقديم مبلغ 7.7 مليار دولار لتنفيذ خطة الإصلاح والتنمية 2008-2010 على مدار ثلاث سنوات، وهو ما تجاوز ما طلبته السلطة حينها، والذي قدر وفق احتياجات الخطة بـ5.6 مليار دولار.

¹² يذكر أن الدعم الذي قدم في العام 2008 تجاوز المبلغ المتوقع في موازنة العام 2008 بـ129 مليون دولار، وذلك لمساعدة السلطة على دفع التزاماتها بما فيها المتأخرات.

النسبة من إجمالي منح دعم الموازنة للعام 2009	النسبة من إجمالي منح دعم الموازنة للربع الرابع 2009	العام 2009	الربع الرابع 2009	الربع الثالث 2009	الربع الثاني 2009	الربع الأول 2009	العام 2008	الجهة المانحة
0	0	0	0	0	0	0	9.5	اليابان
0	0	0	0	0	0	0	9.9	روسيا
20.2	26.3	273	74.7	198.5	0	0	302.3	الولايات الأمريكية
0.2	0	3	0	0	3	0	0	اليونان
0.8	0	10	0	10.3	0	0	0	تركيا
5.9	0	79	0	28.8	0.0	50.6	282.9	البنك الدولي أو من خلاله
0	0	0	0	0	0	0	3.5	منح لجهاز الإحصاء
1.1	2.1	16	5.9	3.9	3	2.7	22	برنامج دعم الخدمات الطارئ**
0.1	0	1	0	0	1.1	0	0	منح لوزارة الشؤون الاجتماعية
3.0	0	40	0.0	40.2	0	0	0	منح تطويرية من خلال البنك الدولي
100	100	1355.1	284.2	663.5	148.2	259.2	1763.1	إجمالي منح دعم الموازنة***
—	—	46.8	9.9	5.1	12.7	19.1	0	منح لدعم المشاريع التطويرية***
—	—	1401.9	294.1	668.6	160.9	278.3	1763.1	إجمالي المنح والمساعدات الخارجية

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات و النفقات و مصادر التمويل، كانون ثاني 2009.

* بدء العمل ضمن الآلية الفلسطينية الأوروبية للمساعدات الاجتماعية والاقتصادية (بيغاس) في شباط 2008، وذلك لإدارة وتوجيه المساعدات من الاتحاد الأوروبي والأطراف الدولية الأخرى، لمدة ثلاث سنوات، وذلك ضمن تطبيق الحكومة الفلسطينية خطة الإصلاح والتنمية متوسطة المدى. لذلك نلاحظ أن بعد الربع الأول من العام 2008 أن كل المساعدات من الاتحاد الأوروبي تتم من خلال هذه الآلية فقط.

** لدعم خدمات الصحة والتعليم والطاقة والمياه.

*** وفق آخر تحديث لبيانات وزارة المالية في كانون ثاني 2009، بلغ مجموع المنح والمساعدات المقدمة في الربع الأول والثاني من العام 2009 حوالي 252.9، 167.2 مليون دولار على التوالي وهو ما يتعارض الأرقام الواردة في جدول تفاصيل المنح والمساعدات.

**** هي المنح المقدمة مباشرة من المانحين لتنفيذ المشاريع التطويرية والتي تقدم خارج إطار الموازنة، لا يتوفر بيانات عن هذه المنح بشكل ربعي للعام 2008، إلا أن بيانات العام 2008 تشير إلى أن مجموع ما قدم خلال العام 2008 بلغ 250 مليون دولار، إلا أنه يعتقد أنها لم تتجاوز 190 مليون دولار.

3-4 النفقات

النفقات التشغيلية والتحويلية التي تم صرفها إثر قيام الحكومة بتسديد مستحقات تراكمت عليها سابقاً، وارتفاع مخصصات أسر الشهداء والجرحى والأسرى عن المخصصات الشهرية الاعتيادية.

أما بند صافي الإقراض هو ما تدفعه وزارة المالية على شكل إقراض مباشر، وصافي الإقراض المخصص من إيرادات المقاصة بدل تكاليف فواتير كهرباء هيئات الحكم المحلي وتكاليف المحروقات لشركة كهرباء غزة، والمصروفات المرتبطة بتسويق البترول ومشتقاته. فقد بلغ في الربع الرابع 2009 حوالي 81.2 مليون دولار، منخفضاً بما نسبته 29.6% عن الربع الثالث، وفي ذلك إشارة إلى تحسن جباية رسوم المنافع من قبل المجالس المحلية.

بلغ إجمالي النفقات الجارية في الربع الرابع حوالي 597 مليون دولار أمريكي، منخفضة بحوالي 37.3% عن ما تم إنفاقه في الربع الثالث. يأتي انخفاض نفقات القطاع العام في الربع الرابع نظراً لانخفاض فاتورة الأجور والرواتب بـ 50.5% التي بلغت 251.8 مليون دولار أمريكي. ولا يعتبر هذا الانخفاض حقيقياً على فاتورة رواتب السلطة الفلسطينية، حيث يعزى هذا الانخفاض إلى تضمن فاتورة الربع الرابع رواتب وأجور الموظفين عن شهري تشرين الثاني وكانون أول فقط. أما فاتورة شهر تشرين أول، فقد تم دفعها في شهر أيلول وسُجلت في فاتورة الربع الثالث.

كما انخفض بند نفقات غير الأجور (المكون الثاني للنفقات الجارية) بـ 19.5% لتبلغ 264 مليون دولار أمريكي، لتبقى أعلى من مستوياتها في الربعين الأول والثاني. وكانت قد ارتفعت بشكل ملحوظ في الربع الثالث نظراً لارتفاع

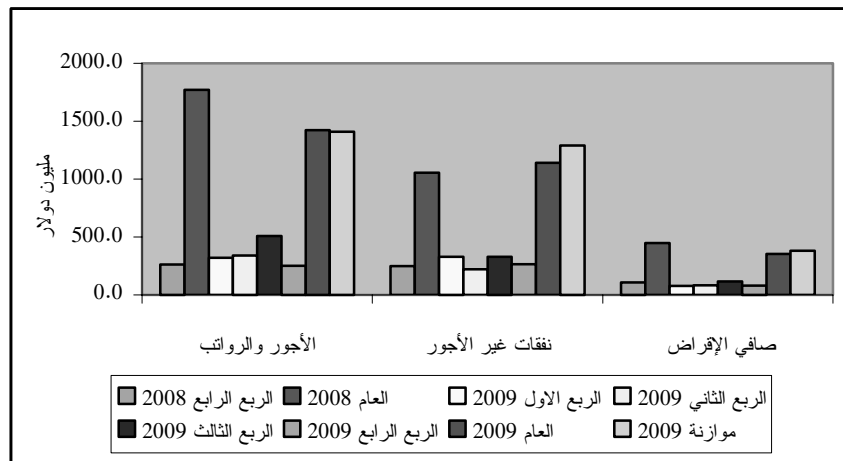
الصندوق منذ عدة سنوات (تعتبر هذه التحويلات تسديد متأخرات متراكمة على السلطة الفلسطينية)، أما صندوق تقاعد الموظفين، فإن السلطة لغاية الآن لم تحول له أية مبالغ منذ العام 2002 بسبب نقص الموارد المالية، إذ تبلغ حصة الحكومة في المساهمة في هذا الصندوق حوالي 11 مليون دولار أمريكي وفق أساس الالتزام (تعتبر التحويلات لصندوق التقاعد الحصة الأكبر في بند التحويلات) وتبقى هذه المبالغ استحقاق على السلطة الفلسطينية يتوجب دفعها، وقد تحدث إرباك من حيث ارتفاع تكلفتها في المستقبل عند اضطرار وزارة المالية صرفها للموظفين المتقاعدين.

تراجع بند صافي الإقراض في العام 2009 بنسبة 20.6% مقارنة بالعام السابق، وبلغ حوالي 355 مليون دولار أمريكي. ويعتبر هذا التراجع نتيجة المحاولات المتكررة لضبط هذا البند عن طريق الخطة التي تم تنفيذها من قبل الحكومة بالتنسيق مع هيئات الحكم المحلي منذ بداية العام 2008، وحثهم على تحسين أداء جباية رسوم المنافع المختلفة التي تقدمها المجالس المحلية، ولم يتجاوز هذا البند المبلغ المخصص له في الموازنة، حيث رصد له 380 مليون دولار (أنظر شكل 5).

بلغ إجمالي النفقات الجارية¹³ للسلطة الفلسطينية للعام 2009 حوالي 2919.6 مليون دولار، بانخفاض 10.8% عن إجمالي العام 2008. ويأتي جزء من هذا الانخفاض نتيجة التحسن النسبي الذي طرأ على بنود الإنفاق المختلفة التي تحققت من خلال السياسات المختلفة التي اتبعتها الحكومة خلال العام 2009 من أجل ضبط الإنفاق العام والوصول إلى وضع مالي مستدام. حيث انخفضت نفقات الأجور والرواتب 19.6%، وبلغت 1423.2 مليون دولار أمريكي بسبب إتباع سياسة الحد من التعيين، إضافة إلى أن فاتورة أجور ورواتب العام 2008 تضمنت في حينه المتأخرات التي تراكمت على الحكومة. أما نفقات غير الأجور فقد ارتفعت بنحو 8.2% وبلغت 1141.7 مليون دولار أمريكي وذلك بسبب زيادة النفقات التحويلية والتشغيلية نظراً لقيام الحكومة بتسديد فواتير مستحقة على العام 2008 تم دفعها في العام 2009، وبسبب زيادة المخصصات الاجتماعية لقطاع غزة لصالح الإغاثة المبكرة هناك بعد العدوان على القطاع. بالإضافة إلى أنه تم تنفيذ عدد من عقود الشراء والتوريد خصوصاً لصالح وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم العالي.

اشتملت النفقات التحويلية دفع مبالغ حولت لصالح تقاعد رجال الأمن، حيث لم تحول السلطة أية مبالغ لصالح هذا

شكل 5: تطور النفقات العامة: الربع الرابع 2008 - الربع الرابع 2009



المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، كانون ثاني 2009.

¹³ بلغت إجمالي النفقات الجارية وفق أساس الالتزام للعام 2009 حوالي 3190 مليون دولار وهي أعلى من المبلغ الذي أنفق فعلياً. بلغت نفقات الأجور 1467 مليون دولار، ونفقات غير الأجور 1349 مليون دولار، وصافي الإقراض 374 مليون دولار.

¹⁴ تغطي الإيرادات المحلية نحو 41% من الرواتب في العام 2009، بينما كانت تغطي 43% في العام 2008، ما يعكس ارتفاعاً طفيفاً في درجة اعتماد الموازنة على المنح وإيرادات المقاصة.

أما في ما يخص النفقات التطويرية¹⁵، التي يمول جزء منها مباشرة من الدول المانحة والمؤسسات الإقليمية والدولية، فقد بلغت للعام 2009 حوالي 185.9 مليون دولار أمريكي، منخفضة عن ما تم صرفه في العام 2008 بـ 64 مليون دولار أمريكي. يشار إلى أن نسبة النفقات التطويرية إلى المبلغ المرصود لها ضمن موازنة العام 2009 بلغت 37.0% فقط، علماً بأن نسق الإنفاق التطويري للأعوام السابقة لم يتعد نسبة الـ 50% من المبالغ المرصودة له في الموازنة سنوياً (أنظر جدول 19). ولم يطرأ أي تغيير في العام 2009 بهذا الشأن، مع أن الحكومة قد اهتمت بهذا البند ضمن السياسات التي اتخذتها والمستمدة من خطة الإصلاح والتنمية، حيث اشتمل مشروع موازنة 2009 على سياسات لزيادة النفقات التطويرية والعمل على مضاعفة هذه النفقات مقارنة مع مستوياتها في السنوات السابقة.

يلاحظ أن نفقات الأجور قد شكلت ما نسبته 48.7% من إجمالي النفقات في العام 2009، في حين شكلت نفقات غير الأجور، وصافي الإقراض ما نسبته 39% و 12.1% على التوالي. يشار إلى أن حالة عدم التوازن بين مكونات إجمالي النفقات العامة ما زالت قائمة، حيث بقيت نفقات الأجور تشكل حوالي نصف إجمالي النفقات وهي مشابهة للنسب في الأعوام السابقة، مع أن الحكومة كانت قد سعت في العام 2009 إلى رفع بند نفقات غير الأجور من أجل تحسين نوعية الخدمات المقدمة للوزارات والمؤسسات الحكومية. وبلغت نسبة إجمالي النفقات وصافي الإقراض من المبلغ المرصود إنفاقه وفق موازنة العام 2009 حوالي 95% (شكلت نسبة نفقات الأجور، ونفقات غير الأجور، وصافي الإقراض ما نسبته 101%، 88.5%، و 93.3% من المبلغ المرصود في الموازنة، على التوالي).

جدول 19: تطور النفقات العامة للعام 2008 ولأربعاء العام 2009

مليون دولار

نسبة العام من 2009 من الموازنة (%)	التغير في العام 2009 عن العام 2008 (%)	التغير في الربع الرابع عن الربع الثالث (%)	موازنة 2009	العام 2009	الربع الرابع 2009	الربع الثالث 2009	الربع الثاني 2009	الربع الأول 2009	العام 2008	
100.9	-19.6	-50.5	1410	1423.2	251.8	509.0	341.1	321.3	1770.8	الأجور والرواتب
88.5	8.2	-19.5	1290	1141.7	264	327.9	221.6	328.2	1055.0	نفقات غير الأجور
93.3	-20.6	-29.6	380	354.7	81.2	115.3	81.7	76.5	446.9	صافي الإقراض
94.8	-10.8	-37.3	3080	2919.6	597	952.2	644.4	726.0	3272.7	إجمالي النفقات وصافي الإقراض
37.0	NA	3.2	503	185.9	58.6	56.8	61.8	8.7	غ.م	النفقات التطويرية

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات و النفقات و مصادر التمويل، كانون ثاني 2009.

4-4 الفائض (العجز)

الذي يشتمل على النفقات التطويرية (وقيمتها 58.6 مليون دولار أمريكي) قبل الدعم الخارجي للموازنة 258.3 مليون دولار أمريكي. ومع توفر الدعم الخارجي لدعم الموازنة، إضافة إلى مبلغ 9.9 مليون دولار أمريكي لدعم المشاريع التطويرية المجتمعية (النفقات التطويرية)، فقد بلغ الفائض الكلي للموازنة حوالي 35.8 مليون دولار أمريكي.

مع تطورات الأداء المالي التي شهدتها الربع الرابع للعام 2009 من انخفاض صافي الإيرادات (397.3 مليون دولار أمريكي) وانخفاض النفقات العامة وصافي الإقراض (597.0 مليون دولار أمريكي)، بلغ عجز الموازنة الجاري 199.7 مليون دولار أمريكي، ومع الدعم الخارجي الذي وصل لدعم الموازنة في الربع الرابع (284.2 مليون دولار أمريكي) تحقق فائض في الميزان الجاري بـ 84.5 مليون دولار أمريكي. بلغ العجز الكلي

¹⁵ تتضمن النفقات التطويرية، نفقات رأسمالية صغيرة تنفق لشراء مركبات وشراء أجهزة كمبيوتر وأثاث، وتمول من داخل الموازنة. أما النفقات التي تنفق على المشاريع التطويرية، فإنها تمول مباشرة من الدول المانحة، وتقوم الحكومة بتمويل جزء منها من حساب الخزينة خصوصاً لصالح مشاريع التنمية المجتمعية.

خلال العام 2009، استقر عجز الموازنة عند 144 مليون دولار أمريكي. تم تغطيتها من خلال البنوك التجارية المحلية، حيث وصل صافي التمويل من البنوك المحلية خلال العام 2009 حوالي 176.0 مليون دولار أمريكي (أنظر جدول 20).

أما على صعيد العام 2009، ومع التطورات التي شهدتها إيرادات ونفقات السلطة الفلسطينية، بلغ عجز الموازنة الجاري 1371.2 مليون دولار أمريكي، حيث انخفض إلى 3.2 مليون دولار بعد الدعم الخارجي للموازنة. في حين بلغ عجز الموازنة الكلي بدون مساعدات الدول المانحة حوالي 1557.1 مليون دولار، ومع كل الدعم الذي وصل

جدول (20): تطور عجز/ فائض الموازنة للعام 2008 ولأربعاء العام 2009

مليون دولار							
موازنة	العام	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	العام	
2009	2009	2009	2009	2009	2009	2008	
(1,449)	(1,371.2)	(199.7)	(498.4)	(289.1)	(384)	(1,492.9)	عجز/ فائض الموازنة الجاري
(299)	(3.2)	84.5	165.1	(140.9)	(124.8)	270.2	عجز/ فائض الموازنة الجاري بعد الدعم الخارجي للموازنة
(1,952)	(1,557.1)	(258.3)	(555.2)	(350.9)	(392.7)	غ.م	عجز/ فائض الموازنة الكلي (يشتمل على النفقات التطويرية) قبل الدعم الخارجي للموازنة
(299)	(144)	35.8	113.4	(190)	(114.4)	غ.م	عجز/ فائض الموازنة الكلي (يشتمل على النفقات التطويرية) بعد الدعم الخارجي للموازنة ودعم النفقات التطويرية

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية، تقرير العمليات المالية، الإيرادات و النفقات و مصادر التمويل، كانون ثاني 2009.

بدأت دائرة الجمارك الفلسطينية العمل في العام 2009 بنظام "اسكيودا" العالمي (نظام تواصل الجمركي)، وهو نظام محوسب لتسهيل العمليات التجارية وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتحقيق جباية أفضل في مجال الجمارك. قامت وزارة المالية في شهر آب بتوزيع بلاغ موازنة العام 2010 على الوزارات والمؤسسات، من أجل أن تقوم كل وزارة بتقديم المشاريع التطويرية والتنموية التي تنوي القيام بها وفق الثلاثين برنامج والموزعة على القطاعات الأربعة (قطاع الحكم، قطاع البنية التحتية، القطاع الاقتصادي، والقطاع الاجتماعي) المكونة لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية متوسطة المدى 2008 - 2010، ومن المتوقع أن يصادق مجلس الوزراء الفلسطيني على موازنة العام 2010 في منتصف شهر آذار من العام 2010.

بعد استحداث وزارة المالية لوحدة تعنى بتسجيل ومراقبة تسديد الدين العام، وإنشاء دائرة الإدارة النقدية

على صعيد التطورات التي حدثت خلال العام 2009، فإن الحكومة حاولت أن تلتزم في بعض السياسات التي وردت ضمن مشروع موازنة العام 2009، التي استمدت من خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية متوسطة المدى 2008 - 2010، خصوصا في ضبط نفقات الأجور والرواتب، وزيادة المخصصات للقطاع الاجتماعي، والحد من صافي الإقراض، وإصلاح هيئات الحكم المحلي، إلا أنها لم تلتزم كفاية في سياسات زيادة النفقات التطويرية، وإصلاح نظام رواتب التقاعد وتخفيض مستحقات هيئة التقاعد، وقد يعزى السبب في ذلك إلى نقص الموارد المالية، والتطورات التي حدثت خلال العام على التمويل الخارجي.

قامت الحكومة الفلسطينية التي تم إعادة تعيينها وتوسيعها خلال العام 2009 بإصدار برنامج مدته عامين تحت عنوان "فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة" الذي يتضمن رؤية الحكومة السياسية وخطط الوزارات والمؤسسات التطويرية للعامين القادمين.

✧ ارتفاع الاستثمار الإجمالي إلى 24.9% من الناتج المحلي الإجمالي (مقارنة بـ 21% في العام 2009).

الإيرادات:

تتوقع موازنة العام 2010 نمواً في صافي الإيرادات العامة بحوالي 20%، لتبلغ 1,917 مليون دولار، وهو أعلى مستوى لصافي الإيرادات منذ تأسيس السلطة في العام 1994. وتأتي توقعات زيادة صافي الإيرادات في ظل التوقعات بزيادة الإيرادات الضريبية المجابة محلياً بأكثر من 25%، لتبلغ 377 مليون دولار، بالإضافة لزيادة في إيرادات الضرائب والجمارك من خلال المقاصة (ضرائب دخل وضرائب قيمة مضافة) بحوالي 20%، لتبلغ 1,320 مليون دولار.

جدير بالذكر أن الإيرادات الضريبية في العام 2009 كانت أعلى من تلك المتوقعة في الموازنة بحوالي 10%، وبمبلغ 28 مليون دولار. ويعود السبب في ذلك إلى تحسن نظام الجباية الضريبية، وبالتالي القدرة على المتابعة والتحصيل. كما أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام 2009 بـ 6.8% ساهم في زيادة دخل الأفراد والشركات، وبالتالي زيادة الدخل الكلي الخاضع للضريبة. ويبدو أن التوقعات بارتفاع قيمة الإيرادات الضريبية في موازنة العام 2010 نابعة بشكل أساسي من توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ 7% خلال العام 2010.

النفقات:

يبلغ المبلغ المرصود لإجمالي النفقات الجارية وصافي الإقراض في موازنة العام 2010 حوالي 3,128 مليون دولار، بارتفاع مقداره 2.7% فقط عن العام 2009. حيث يتوقع أن تنمو فاتورة الرواتب والأجور بمبلغ 4.4%، وأن تنمو النفقات الجارية الأخرى (التشغيلية، التحويلية، والرأسمالية) بنسبة 7.5%. من جهة أخرى يتوقع انخفاض صافي الإقراض بنسبة 19.8%¹⁷ أما النفقات التطويرية، فيبلغ المبلغ المرصود لها في الموازنة 667 مليون دولار، بنسبة ارتفاع 66.8% عن العام السابق.

وإدارة الدين بهدف وضع توقعات شهرية وسنوية حول التدفق النقدي للمقبوضات والمدفوعات، في محاولة منها لضبط هذا البند وتقليل دفعات الفوائد للبنوك والحد من تراكم المتأخرات، وإدارة الدين المحلي والخارجي. تشير الأرقام إلى أن الدين الداخلي للبنوك التجارية العاملة في الأراضي الفلسطينية قد ارتفع منذ نهاية كانون أول من العام 2008 وحتى شهر كانون أول من العام 2009 بمقدار 176 مليون دولار، ليصل إجمالي الدين الداخلي إلى 561 مليون دولار. وإذا ما أضفنا مبلغ 78 مليون دولار ديون سلطة البترول للبنوك المحلية، فيصل مجموع الدين الداخلي إلى 639 مليون دولار. في حين انخفض الدين الخارجي بـ 8.6 مليون دولار ليصل إجمالي الدين الخارجي إلى 359 مليون دولار. يشار إلى أن الدين الخارجي هو عبارة عن قروض طويلة الأمد. وفي نهاية العام 2009، بلغ الدين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية مبلغ 998 مليون دولار¹⁶.

4-5 موازنة العام 2010

تم خلال شهر نيسان/إبريل من العام الحالي إقرار موازنة السلطة الفلسطينية للعام 2010. وقد تم إعداد الموازنة على ضوء خطط وأهداف الوزارات والمؤسسات العامة المختلفة للسلطة الوطنية، وعلى أرضية المشاريع التطويرية التي يتوجب تنفيذها تبعاً لخطة الإصلاح والتنمية متوسطة الأمد (2008 - 2010).

تم تقدير حجم الموازنة وهيكلتها على أساس سيناريو لوضع الاقتصاد الكلي يعتمد على الفرضيات التالية:

- ✧ حدوث نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 7% في العام 2010 (يرتفع بعد ذلك إلى 8% في العام 2011 و10% في العام الذي يليه).
- ✧ حدوث تضخم بمقدار 3% خلال العام 2010، وخلال العامين اللاحقين.

¹⁶ المصدر: وزارة المالية الفلسطينية.

¹⁷ صافي الإقراض: الفرق بين ما تدفعه السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الشركات الإسرائيلية التي تزود الأراضي الفلسطينية بالكهرباء والمياه، وبين ما تسدده البلديات ومؤسسات التوزيع الفلسطينية.

التمويل:

تشير توقعات موازنة العام 2010 إلى زيادة التمويل الخارجي بنسبة 1.5% فقط، لتبلغ 1,878 مليون دولار. لكن من المهم ملاحظة أن الزيادة في التمويل المتوقع للعام 2010 نابعة في مجملها من توقعات زيادة كبيرة في الدعم المطلوب للنفقات التطويرية في موازنة العام 2010. أما دعم الموازنة الخارجي (للنفقات التطويرية)، فيُتوقع انخفاضه بنسبة 11.5% مقارنة بما تم الحصول عليه في العام 2009. وهذا يعكس التوجهات العاملة لتقليص الاعتماد على مصادر دعم الموازنة من الجهات المانحة.

العجز:

على ضوء توقعات نمو الإيرادات والنفقات في العام 2010، يتوقع أن يبلغ عجز الموازنة الجاري 1,211 مليون دولار، منخفضاً بحوالي 16.5% عن العجز الجاري للعام 2009. ولكن في ظل ارتفاع المبالغ المرصودة للنفقات التطويرية في العام 2010 إلى 667 مليون دولار (مقارنة بـ 400 مليون دولار في العام 2009)، فإن العجز الكلي قبل الدعم سيبلغ 1,878 مرتفعاً بنسبة 1.5% عن العام السابق.

موازنة السلطة الفلسطينية 2010

مليون دولار

نسبة التغير في موازنة 2010 عن 2009	موازنة 2010	2009	2008	
20.9	707	585	562	إيرادات محلية
25.2	377	301	273	- إيرادات ضريبية
-2.1	275	281	234	- إيرادات غير ضريبية
1733.3	55	3	55	- توزيع أرباح
19.7	1,320	1,103	1,122	إيرادات المقاصة
20.9	110	91	116	إرجاعات ضريبية
20.0	1,917	1,597	1,568	صافي الإيرادات العامة
4.4	1,531	1,467	1,453	رواتب وأجور
7.5	1,297	1,206	984	نفقات جارية أخرى
-19.8	300	374	447	صافي الإقراض
2.7	3,128	3,047	2,884	إجمالي النفقات الجارية وصافي الإقراض
-16.5	1,211	1,450	1,316	العجز في الميزان الجاري قبل التمويل
66.8	667	400	250	النفقات التطويرية
1.5	1,878	1,850	1,566	العجز الإجمالي قبل التمويل
-11.5	1,211	1,368	1,763	دعم موازنة
225.4	667	205	250	تمويل النفقات التطويرية
		13	(15)	إيرادات المقاصة المجمدة المفرج عنها
		176	(30)	تمويل البنوك*
1.5	1,878	1,850	1,566	التمويل
	3.8	3.9	3.54	سعر الصرف دولار/ شيكل

المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، 2010.

* تمويل البنوك: تسديد ديون السلطة للبنوك.

صندوق 3: ضريبة الشراء الجديدة على المركبات

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني منتصف شهر شباط من العام الحالي 2010 القرار (13/37/01/م.و.س.ف)¹⁸ بشأن تعديل سياسة استيراد المركبات وتخفيض ضريبة الشراء عليها. ويفيد القرار بتخفيض ضريبة الشراء على المركبات الجديدة والمستعملة العاملة بالوقود البترولي من 75% إلى 50%. كما أن القرار خصص لكل من السيارات الهجينة (المصممة بيئياً)، والسيارات الكهربائية ضريبتى شراء خاصيتين بكل منهما بعد أن كانت تسري عليهما ضريبة الشراء للمركبات العاملة بالوقود البترولي. ففي حين تم تحديد ضريبة 30% على السيارات الهجينة، تم تحديد 10% كضريبة شراء على السيارات الكهربائية الصرفة، غير المولدة للعدم، وذلك كما ورد في القرار.

وبحسب وزارة النقل والمواصلات، فإن هذا القرار يهدف بشكل أساسي إلى "تحديث أسطول المركبات المدنية في فلسطين، وتمكين المواطنين من الحصول على سيارات بأسعار معقولة"¹⁹. وتتوقع الوزارة أن تكون هذه الخطوة قادرة على تعزيز الإيرادات الناتجة عن ضريبة الشراء على السيارات. ويهدف التخفيض الكبير لضرائب الشراء على السيارات الهجينة والسيارات الكهربائية، والتي تتميز بارتفاع أسعارها مقارنة بالسيارات العاملة بالوقود البترولي، إلى تشجيع اقتناء مثل هذه السيارات لميزاتها في كونها سيارات "صديقة للبيئة"، وموفرة في نفقات الوقود. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يسمح باستيراد أي نوع مركبات أنتجت قبل أكثر من ثلاثة أعوام.

إن تخفيض ضرائب الشراء من 75% إلى 50% يوفّر على المواطن 16% من التكلفة، إلا أن ذلك أيضاً مرهون بتوفير تنافسية عالية في السوق. في نفس الوقت، سيؤدي التخفيض أيضاً إلى تخفيض أسعار السيارات الموجودة حالياً في الأسواق، ما يعني حدوث خسارة في ثروة الأفراد الذي امتلكوا مركبات قبل قرار التخفيض.

من المبكر الحديث عن قدرة القرار على تحقيق أهدافه، إذ أنه من غير الأكيد أن تخفيض ضرائب الشراء سيقود بالضرورة إلى زيادة كبيرة في الطلب على هذه المركبات، وبالتالي التأثير على قيمة الإيرادات الضريبية المتحققة. ومن الناحية الاقتصادية، فإن الذي سيحدد حجم الطلب المتولد عن تغيير السعر هو مرونة الطلب السعرية للمركبات التي تقيس مدى استجابة الكمية المطلوبة للتغير في الأسعار. ومن المهم الملاحظة أن من أهم محددات الطلب على السلع، بعد الأسعار، هو الدخل. وفي حالة المركبات، التي يمكن اعتبارها سلع كمالية، فإن الدخل يلعب دوراً أساسياً في قرار المشتري. كما تجدر الإشارة إلى أن السلع الكمالية عادة ما تمتاز بارتفاع مرونة الطلب السعرية، بمعنى أن استجابة الكمية المطلوبة للتغير في الأسعار تكون عالية مما يؤدي نظرياً إلى زيادة الإنفاق على هذه السلع.

5- التطورات المصرفية*

- ✧ يستدل من بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الرابع من العام 2009 إلى أن المؤشرات الرئيسية للقطاع المصرفي الفلسطيني أظهرت بعض التقلبات الطفيفة في جانبي الموجودات والمطلوبات، حيث:
- ✧ تراجع إجمالي موجودات المصارف بنسبة دون 1% مقارنة بالربع السابق.
- ✧ تراجع ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية) بنسبة 1.4%.
- ✧ ارتفعت حقوق الملكية بأكثر من 6%.
- ✧ انخفضت محفظة التسهيلات الائتمانية بحوالي 1.2%.

¹⁸ للرجوع إلى نص القرار، يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لمجلس الوزراء الفلسطيني، وعلى الرابط:

<http://www.palestinecabinet.gov.ps/site/466/DesktopDefault.aspx?PageID=466>

¹⁹ الكلام على لسان وزير النقل والمواصلات د. سعدي الكرنز كما جاء في جريدة الأيام

* إن كافة البيانات الواردة في هذا الجزء تعتمد على بيانات أولية، قابلة للتعديل.

5-1 التطورات الرئيسية في الميزانية المجمعة للمصارف

5-1-1 جانب الموجودات

أظهرت بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية (جدول 22) أن إجمالي موجودات هذه المصارف تراجع خلال الربع الرابع من العام 2009 مقارنة بالربع الثالث، بنسبة ضئيلة بلغت 0.8%. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي، نجد أن ارتفاعاً بحوالي 6.0% قد طرأ على إجمالي موجودات المصارف (أنظر شكل 6).

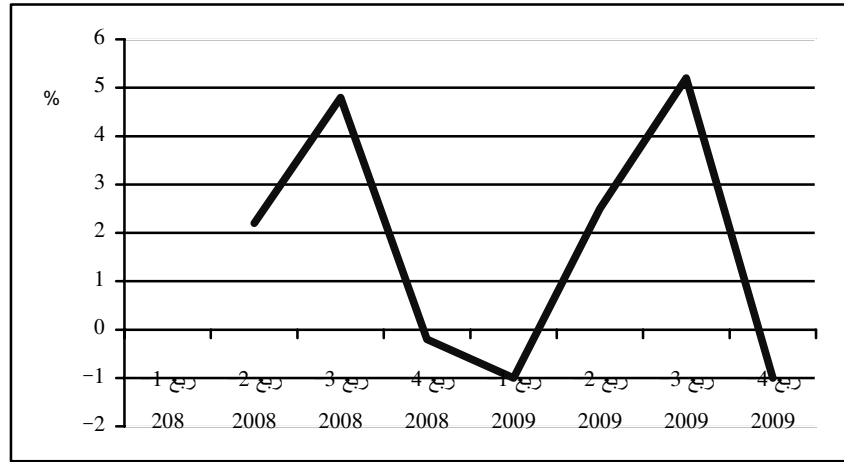
✧ تراجعت أرصدة المصارف خارج فلسطين بما نسبته 1.4%.

✧ ارتفعت أرصدة المصارف لدى سلطة النقد الفلسطينية بنحو 6.5%.

✧ ارتفع عدد الشيكات المقدمة للتقاص بنسبة تزيد على 15.5% نهاية الربع الرابع 2009 مقارنة بالربع المناظر من العام 2008.

✧ ارتفعت نسبة الشيكات المرتجعة من حيث العدد نهاية الربع الرابع 2009 مقارنة بالربع السابق بنسبة 0.7%، لتبلغ 12%. في حين استقرت قيمتها عند 6.9% من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص.

شكل 6: نسبة النمو في موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع للعامين 2008، 2009



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

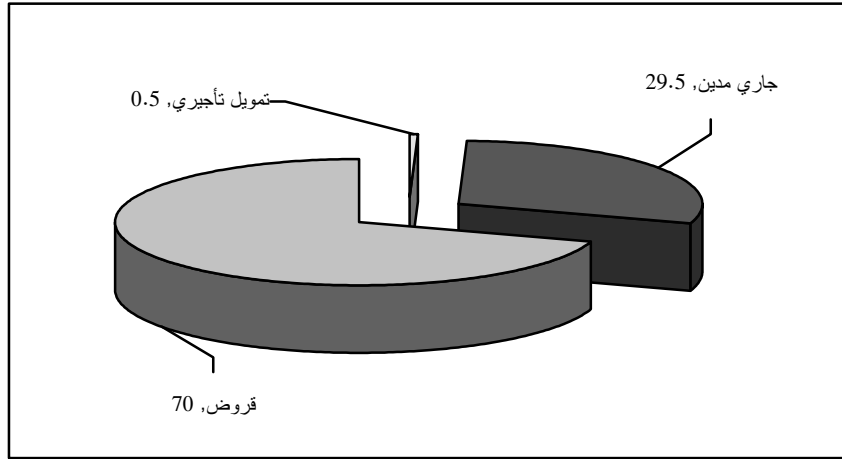
على الرغم من التراجع المستمر في أرصدة المصارف الخارجية، كنسبة من إجمالي الموجودات وودائع الجمهور، إلا أنها بقيت وجهة رئيسية أمام المصارف لتوظيف موجوداتها. وقد استمرت أرصدة المصارف لدى سلطة النقد بالارتفاع، حيث ارتفعت نهاية الربع الأخير من العام 2009 بنسبة بلغت 6.5% مقارنة بنهاية الربع الثالث وبأكثر من 9% عما كانت عليه نهاية الربع الأخير من العام 2008، ويعتبر ذلك أثراً جانبياً لسياسة تخفيض أرصدة المصارف الخارجية.

يتضح من خلال هيكل موجودات المصارف أن الأرصدة الخارجية تراجعت نهاية الربع الرابع من العام 2009 بنحو 1.4% مقارنة بالربع الثالث من نفس العام، وعند مقارنتها بما كانت عليه قبل عام، نجد تراجعاً بحوالي 13.8% قد حدث على هذا البند. ينسجم هذا التغير مع توجهات سلطة النقد، التي طلبت من البنوك بضرورة تخفيض أرصدها الخارجية بحيث لا تتجاوز 55% من إجمالي الودائع بحلول شهر آب من العام 2009، وذلك بهدف توجيه مزيد من الأموال إلى الاقتصاد الفلسطيني عبر قناتي الائتمان المصرفي والاستثمار.

شكلت القروض الجزء الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة بنسبة 70% من إجمالي التسهيلات الائتمانية خلال الربع الرابع من العام 2009، بينما شكل الجاري مدين والتمويل التأجيلي ما نسبته 29.5% و0.5% من إجمالي التسهيلات، على التوالي. يلاحظ استمرار تآكل نسبة التسهيلات المقدمة كجاري مدين لصالح تلك المقدمة كقروض، أي أن التغير في هيكلية التسهيلات الائتمانية الذي بدأ يظهر خلال السنوات الماضية لا يزال مستمراً (أنظر شكل 7).

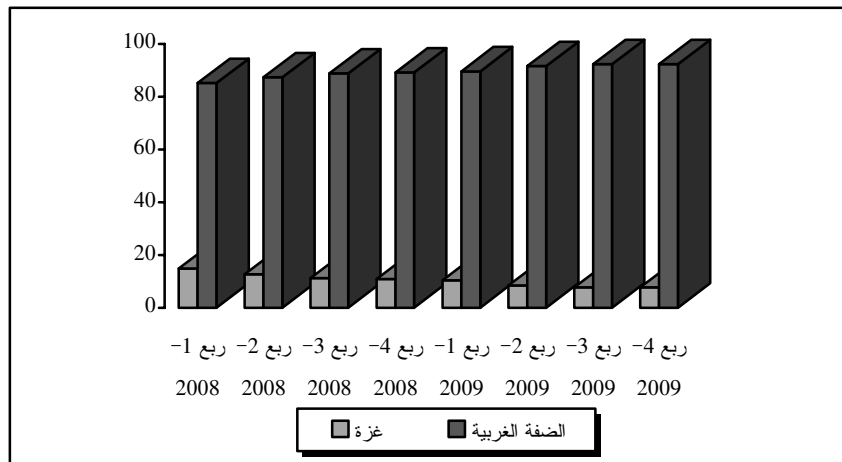
وخلال الربع الرابع 2009 انخفض إجمالي ودائع الجمهور بنسبة ضئيلة بلغت حوالي 1.4%. كما تراجعت محفظة التسهيلات الائتمانية نهاية الربع الأخير من العام 2009 بنسبة ضئيلة بلغت 1.2% مقارنة بالربع السابق، في حين أنها ازدادت بحوالي 22.2% مقارنة بالربع المناظر من العام 2008. ويبدو أن التراجع الطفيف الذي طرأ على إجمالي ودائع الجمهور انعكس في حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة، إذ أن نسبة التراجع في البندين قريبة إلى بعضهما.

شكل 7: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل نهاية الربع الرابع 2009



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف

شكل 8: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب المنطقة للفترة: الربع الأول 2008- الربع الرابع 2009



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف

واضحة للتسهيلات الممنوحة بعملة الدولار الأمريكي. شكلت التسهيلات الممنوحة بعملة الدولار ما نسبته 63.9% نهاية الربع الأخير من العام 2009، مقارنة بـ 61.4% نهاية الربع السابق، في حين شكلت 65.1% في الربع المناظر 2008. أما نسبة التسهيلات بعملة الشيكال الإسرائيلي فقد بلغت 25.9% خلال الربع الرابع 2009 مقارنة مع 28.8% نهاية الربع السابق، ولم تتغير بالمقارنة مع الربع المناظر 2008. أما نسبة التسهيلات المقدمة بالدينار الأردني خلال الربع الرابع 2009 فشكلت نحو 9.8% بارتفاع طفيف عن الربع السابق، بينما بقيت حصة العملات الأخرى من التسهيلات الائتمانية ضئيلة ودون 0.5% (أنظر جدول 21). ويبدو أن تقلبات أسعار الصرف خاصة بين الدولار الأمريكي والشيكال الإسرائيلي، إضافة إلى أسعار الفائدة لها دور مؤثر في عملية تحديد نوع عملة التسهيلات سواء من جانب المصارف أو العملاء (في جانبي العرض والطلب).

توزعت التسهيلات الائتمانية ما بين القطاعين الخاص والعام بنسبة 71.5% و 28.5%، على التوالي خلال الربع الرابع 2009. وبالمقارنة مع الربع السابق، نجد أن حصة التسهيلات الممنوحة للقطاع العام تراجعت نهاية الربع الرابع بحوالي 11.8% لصالح تلك الممنوحة للقطاع الخاص، حيث أنها بلغت حوالي 32.3% نهاية الربع السابق.

حصلت الضفة الغربية على ما نسبته 92.3% من إجمالي التسهيلات الائتمانية بينما ذهب الباقي إلى قطاع غزة، حيث أن هذه النسب لم تتغير مقارنة مع الربع السابق، وبالمقارنة مع الربع المناظر 2008، كان التوزيع الجغرافي للتسهيلات الائتمانية كالتالي: 89.0% للضفة الغربية و 11.0% لقطاع غزة. يعزى سبب هذا التغير إلى الحصار المفروض على قطاع غزة وإلى الأوضاع الأمنية غير المستقرة فيه (أنظر شكل 8).

توزعت التسهيلات الائتمانية على العملات المختلفة المتداولة في الأراضي الفلسطينية بنسب متفاوتة، مع سيطرة

جدول (21): توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة لأرباع العامين 2008 و 2009

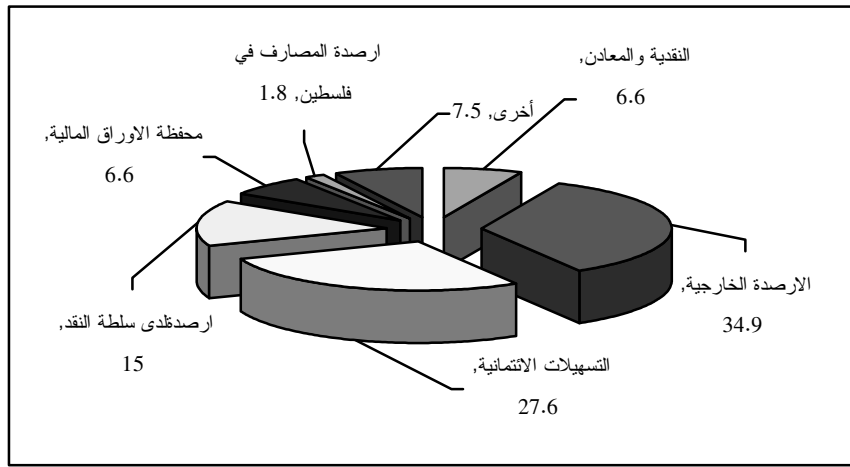
2009								2008				بيان الميزانية
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
حسب التوزيع الجغرافي												
2061.2	2087.3	1924.2	1650.7	1625.5	1603.1	1509.1	1460.7	الضفة الغربية				
172.7	173.6	175.5	192.2	202.7	204.4	237.6	313.2	قطاع غزة				
حسب الجهة المستفيدة												
637.4	722.2	748.8	581.6	532.7	544.8	511.3	511.3	قطاع عام				
1448.6	1365.2	1216.2	1123.2	1165.9	1129.6	1140.5	1191.3	قطاع خاص مقيم				
147.9	151.0	134.7	138.1	129.6	133.1	95.3	82.0	قطاع خاص غير مقيم				
حسب نوع التسهيل												
1566.8	1500.2	1338.9	1159.0	1114.2	1109.2	1066.5	1062.0	قروض				
659.3	753.3	750.7	673.6	703.7	687.8	669.3	700.9	جاري مدين				
7.8	7.5	10.2	10.3	10.3	10.5	10.8	10.9	تمويل تأجير				
حسب نوع العملة												
1427.4	1388.6	1301.7	1225.9	1190.2	1163.1	1117.7	1159.5	دولار أمريكي				
218.0	208.5	200.3	142.5	147.5	146.2	151.1	173.5	دينار أردني				
579.0	650.7	582.7	460.6	474.3	483.9	463.1	419.4	شيكال إسرائيلي				
9.5	13.1	15.0	13.8	16.2	14.3	14.7	21.4	عملات أخرى				

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية - الميزانية المجمع للمصارف

الأصول الثابتة بنسبة 4.7%، وتراجعت الأصول الأخرى بنسبة 24.0% مقارنة بالربع السابق.

يوضح الشكل 9 التوزيع النسبي لموجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الرابع 2009، حيث شكلت الأرصدة الخارجية 34.9% من إجمالي موجودات المصارف، في حين بلغت التسهيلات الائتمانية 27.6% من إجمالي الموجودات.

شكل 9: هيكل موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الرابع 2009



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف
أخرى تشمل: القبولات المصرفية، الاستثمارات، الأصول الثابتة، والأصول الأخرى.

2-1-5-1 جانب المطوبات

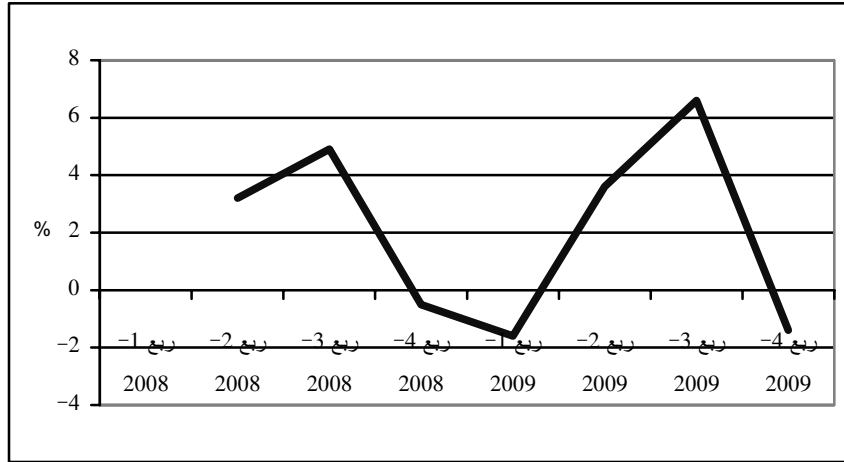
الملازمة له، على الرغم من التباينات الموسمية التي قد تظهر خلال الفترات القصيرة.

يشار إلى أن ودائع القطاع الخاص تشكل الجزء الأكبر من إجمالي ودائع الجمهور، فقد شكلت نحو 91% منها نهاية الربع الأخير من العام 2009، في حين لم تتعد حصة القطاع العام 9%. كما توزعت هذه الودائع حسب المنطقة الجغرافية بنسبة 85.3% للضفة الغربية و14.7% لقطاع غزة، مما يعني استمرار تراجع حصة قطاع غزة لصالح حصة الضفة الغربية، ويظهر ذلك من خلال المقارنة مع ما كان عليه الحال قبل عام، حيث كانت نسبة مشاركة قطاع غزة تفوق 15.0%. كما أن في ذلك إشارة إلى أن التراجع الذي حدث في إجمالي ودائع الجمهور يعود في جزء منه إلى تراجع مشاركة قطاع غزة في ودائع القطاع الخاص.

تفيد بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية أن انخفاضاً طفيفاً قد طرأ على إجمالي ودائع الجمهور نهاية الربع الأخير من العام 2009 مقارنة مع نهاية الربع السابق، وبلغت نسبة التراجع حوالي 1.4%، ولكن عند المقارنة مع الربع المناظر 2008، نجد أن زيادة بنسبة 7.7% قد تحققت في ودائع الجمهور (أنظر شكل 10).

ومن المعروف أن أهمية ودائع الجمهور تتبع من كونها المكون الرئيس لمطوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، فقد شكلت ما نسبته 77.8% من إجمالي المطوبات نهاية الربع الأخير من العام 2009. ويعتبر الارتفاع المستمر لهذا البند من عام لآخر من السمات

شكل 10: تطور ودائع الجمهور حسب الربع للعامين 2008 و2009

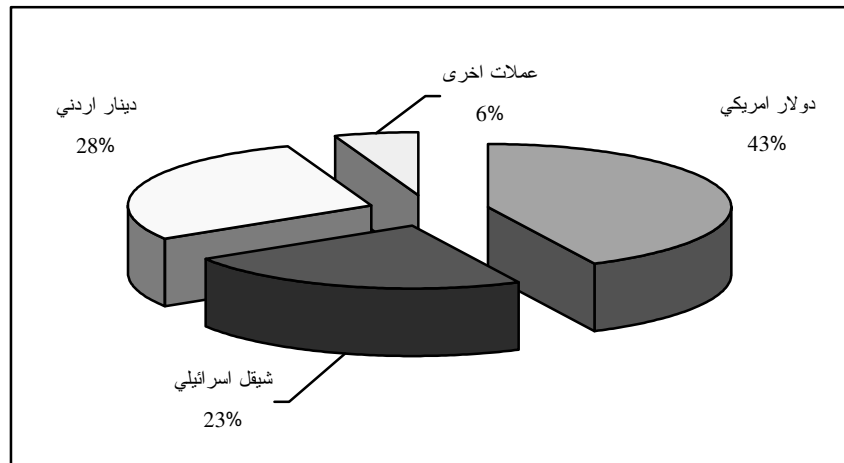


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2010.

تشير البيانات إلى تباين توزيع إجمالي ودائع الجمهور بحسب نوع عملة الإيداع، فبينما سيطرت عملة الدولار الأمريكي على 42.8% منها، بلغ نصيب كل من الدينار الأردني والشيك الإسرائيلي 28.4%، و 23.3% على التوالي، بينما بلغ نصيب العملات الأخرى 5.5%، وهي نسب قريبة لتلك التي كانت سائدة نهاية الربع السابق (أنظر شكل 11).

فيما يتعلق بتوزيع ودائع الجمهور حسب نوع الوديعة، يتبين أن: 37.4% ودائع جارية تحت الطلب، و 26.5% ودائع توفير، و 36.1% ودائع لأجل، وبذلك تكون الودائع تحت الطلب قد تراجعت بنحو 2% عما كانت عليه في الربع السابق لصالح النوعين الآخرين اللذان ارتفعا بما يقارب 1% لكل منهما.

شكل 11: توزيع ودائع الجمهور حسب نوع العملة نهاية الربع الرابع 2009



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2010.

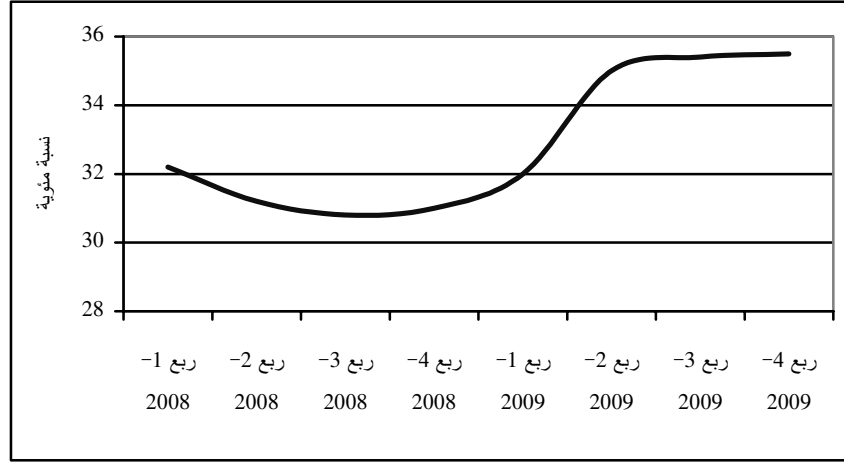
العام 2008. وعلى الرغم من الارتفاع شبه المتواصل لهذه النسبة، إلا أنها تبقى منخفضة ودون المستويات الموجودة في دول المنطقة، وتعكس هذه النسبة، إلى حد ما، مؤاممة العرض والطلب على التسهيلات الائتمانية في الظروف

استمر التحسن في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي ودائع الجمهور، حيث بلغت هذه النسبة 35.5% نهاية الربع الرابع من العام 2009، مقارنة مع 35.4% في الربع السابق، في حين بلغت حوالي 31% نهاية الربع الأخير من

العادية، إلا أنها لا تعكس ذلك في القطاع المصرفي الفلسطيني، نظرا للظروف السائدة، وارتفاع درجة المخاطر وعدم اليقين (أنظر شكل 12).

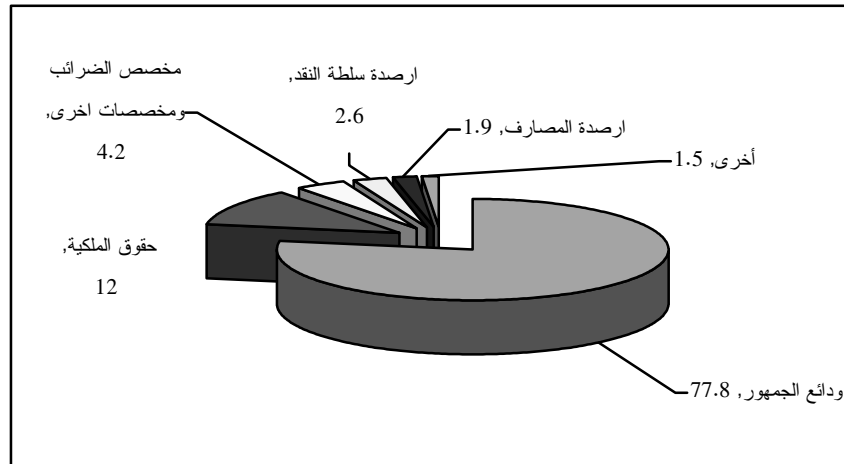
استمر بند حقوق الملكية في الارتفاع نهاية الربع الرابع 2009، فقد ارتفع بأكثر من 6% مقارنة بالربع الثالث، وبنحو 13.5% مقارنة مع الربع المناظر 2008.

شكل 12: التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي ودائع الجمهور للفترة:
الربع الأول 2008-الربع الرابع 2009



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2010.

شكل 13: هيكل مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية
نهاية الربع الرابع 2009



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2010.

أخرى تشمل: المطلوبات الأخرى، القبولات المنفذة والقائمة، أرصدة المصارف من خارج فلسطين.

بينها بحوالي 22.5%. أما مخصص الضرائب ومخصصات أخرى فقد تراجع بنحو 1.5% خلال نفس فترة المقارنة.

استمر الارتفاع في أرصدة سلطة النقد لدى المصارف، حيث زادت بما نسبته 15% مقارنة بالربع السابق، في حين استمر التراجع في أرصدة المصارف داخل فلسطين فيما

جدول 22: الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني الربع الأول 2008 - الربع الرابع 2009

مليون دولار

2009				2008				البيان
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	بيان الميزانية
534.9	515.8	501.0	334.6	346.2	273.9	367.5	357.3	النقدية والمعادن الثمينة
4,185.5	4,265.3	4,086.8	4,513.5	4,674.0	4,708.9	4,332.2	4,492.9	الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف
535.6	467.5	429.7	233.1	206.6	214.4	217.9	185.7	محفظه الأوراق المالية
2,233.9	2,261.2	2,099.7	1,842.9	1,828.2	1,807.5	1,746.6	1,773.1	التسهيلات الائتمانية المباشرة
3.9	4.2	3.5	3.2	6.2	4.3	4.2	3.4	القبولات المصرفية
162.2	165.7	172.8	188.1	144.6	173.5	188.6	190.1	الاستثمارات
267.9	255.9	252.8	243.9	237.3	225.9	224.4	218.3	الأصول الثابتة
167.3	220.9	208.7	213.2	197.3	249.3	236.0	250.4	الأصول الأخرى
8,091.1	8,156.5	7,755.0	7,570.7	7,640.4	7,657.6	7,308.3	7,471.9	مجموع الأصول (الإجمالي)
381.4	383.6	426.4	417.6	442.9	456.2	466.0	660.4	أرصدة سلطة النقد والمصارف
6,295.3	6,385.9	5,988.7	5,772.5	5,846.9	5,873.6	5,599.0	5,424.7	إجمالي ودائع الجمهور
12.4	13.2	10.7	9.3	21.0	15.2	15.9	16.7	القبولات المنفذة والقائمة
93.2	115.7	111.9	144.0	135.2	158.3	155.7	217.8	المطلوبات الأخرى
341.4	346.6	337.2	346.3	341.5	337.5	320.3	390.0	مخصص ضرائب وأخرى
967.8	911.5	880.1	880.9	853.0	817.0	751.5	762.3	حقوق الملكية
8,091.1	8,156.5	7,755.0	7,570.7	7,640.4	7,657.6	7,308.3	7,471.9	مجموع المطلوبات (الإجمالي)

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2010 - الميزانية المجمعة للمصارف

2-5 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي

ذلك على التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم إلى ودائع ذلك القطاع حيث ارتفعت بمقدار 1.3 نقطة مئوية. أما فيما يتعلق بمؤشرات الأرصدة الخارجية إلى إجمالي الودائع، وودائع العملاء إلى إجمالي الموجودات، والتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات فقد شهدت تراجعاً خلال الربع الرابع 2009 كما هو موضح في جدول 23.

شهدت بعض مؤشرات أداء القطاع المصرفي الفلسطيني نمواً بينما شهد البعض الآخر تراجعاً خلال الربع الرابع من العام 2009 مقارنة السابق. إذ ارتفع مؤشر صافي الدخل إلى معدل الموجودات بمقدار 0.3 نقطة مئوية، كما ارتفع مؤشر صافي الدخل إلى معدل حقوق الملكية بمقدار 2.4 نقطة مئوية. كما ارتفعت نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص بنسبة 4.9%، وانعكس

جدول 23: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للفترة 2006-الربع الرابع 2009

نسبة مئوية

الربع الرابع 2009	الربع الثالث 2009	الربع الثاني 2009	الربع الأول 2009	2008	2007	2006	المؤشر
1.8	1.5	1.6	1.4	1.6	1.6	1.5	صافي الدخل/معدل الموجودات
15.6	13.2	13.8	11.7	14.8	14.8	14.8	صافي الدخل /معدل حقوق الملكية
33.5	33.4	32.7	29.8	29.1	29.8	39.5	التسهيلات/إجمالي الودائع
35.5	35.4	35.1	32.0	31.3	33.3	43.7	التسهيلات/الودائع غير المصرفية

المؤشر	2006	2007	2008	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009
تسهيلات القطاع الخاص/ودائع القطاع الخاص	35.4	27.8	24.7	24.1	24.6	26.6	27.9
تسهيلات القطاع الخاص المقيم/ودائع القطاع الخاص المقيم	34.1	26.9	22.8	22.3	23.3	25.4	26.8
الأرصدة الخارجية/إجمالي الودائع	50.8	55.0	52.1	52.4	42.5	43.2	42.3
ودائع العملاء/إجمالي الموجودات	73.4	73.1	76.6	76.2	77.2	78.4	77.8
التسهيلات الائتمانية/إجمالي الموجودات	32.0	24.3	24.0	24.3	27.0	27.7	27.6

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف

3-5 نشاط غرف المقاصة

ارتفعت نسبة الشيكات المرتجعة من حيث في الربع الرابع 2009 بنسبة 0.7% لتبلغ 12%، في حين استقرت قيمتها عند 6.9% من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص. وعند مقارنة هذه النسب مع الربع المناظر 2008، نجد أن النسبة متساوية تقريباً من حيث عدد الشيكات المرتجعة، يقابله تراجع من حيث قيمتها بحوالي 0.5% على قيمة الشيكات المرتجعة نهاية الربع الحالي (أنظر جدول 24).

يتضح من خلال بيانات غرف المقاصة التابعة لسلطة النقد الفلسطينية، بأن ارتفاعاً طرأ في عدد الشيكات المقدمة للتقاص وقيمتها نهاية الربع الرابع 2009 مقارنة بالربع السابق. وبينما زاد عدد الشيكات المقدمة للتقاص بنحو 3.9%، ارتفعت قيمتها بنسبة 7.5%. كما أن عدد الشيكات نما بأكثر من 17.7% مقارنة بالربع المناظر 2008، بينما زادت قيمتها بأكثر من 11.8%.

جدول 24: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعاداة منها للفترة 2006-الربع الرابع 2009

الفترة	الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعاداة		نسبة المعاد / المقدم للتقاص	
	العدد (شيك)	القيمة (مليون \$)	العدد (شيك)	القيمة (مليون \$)	العدد %	القيمة %
2008/Q1	603,281	1935.3	72,649	136.4	12.2	7.0
2008/Q2	647,267	2144.3	72,762	132.4	11.2	6.2
2008/Q3	686,097	2179.4	81,125	144.6	11.8	6.6
2008/Q4	717,579	2009.4	86,669	147.0	12.1	7.3
2009/Q1	668,531	1749.4	88,789	141.8	13.3	8.1
2009/Q2	741,186	2016.6	76,523	109.2	10.3	5.4
2009/Q3	813,545	2089.7	91,833	144.1	11.3	6.9
2009/Q4	845,135	2247.8	101,896	155.4	12.0	6.9

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- النشرة الإحصائية الشهرية

4-5 عدد المصارف والفروع

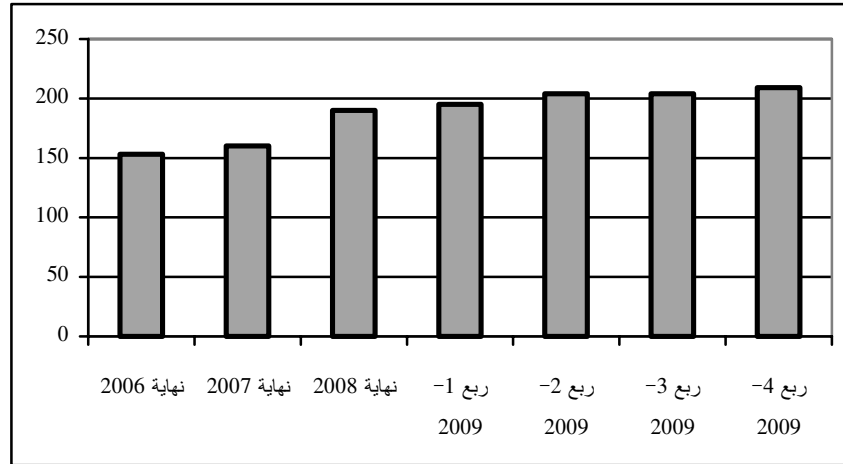
أهمية خاصة. في نهاية الربع الرابع من العام 2009 بلغ عدد الفروع والمكاتب المنتشرة في الأراضي الفلسطينية 209 فرع ومكتب، بزيادة 5 فروع ومكاتب جديدة عن الربع السابق، وبزيادة 19 فرعاً ومكتباً عن الربع المناظر.

يهدف إيصال الخدمات المصرفية إلى أكبر عدد ممكن من السكان وضمن الإمكانيات المتوفرة، فقد استمر فتح المزيد من الفروع والمكاتب الجديدة للمصارف المختلفة العاملة في الأراضي الفلسطينية، وهو ما توليه سلطة النقد الفلسطينية

مصرفاً، موزعة بالتساوي بين مصارف محلية ووافدة (أنظر شكل 14).

بلغ عدد الفروع والمكاتب للمصارف المحلية 104 فرع ومكتب، و105 فرع ومكتب للمصارف الوافدة، علماً بأن عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بلغ 20

شكل 14: عدد فروع ومكاتب المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية للفترة 2006-الربع الرابع 2009



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

6- سوق فلسطين للأوراق المالية

الكفاءة بسرعة استجابة أسعار أسهم الشركة المدرجة فيه لكل معلومة جديدة ترد إلى المتعاملين من شأنها تغيير نظرتهم في الشركة المصدرة لهذه الأسهم. وتتجه أسعار الأسهم صعوداً وهبوطاً تبعاً لطبيعة الأنباء إذا كانت إيجابية أم لا. بمعنى أن سعر سهم الشركة في السوق المالية الكفاءة يعكس المعلومات المتاحة عنها سواء كانت تلك المعلومات على شكل قوائم مالية أو معلومات تتعلق بأنشطتها تبثها وسائل الإعلام. فكلما كانت سرعة استجابة سعر السهم للمعلومة أكبر، كانت كفاءة السوق أعلى. وللوصول إلى سوق مالي كفؤ، يشترط إتاحة المعلومات عن السوق للجميع وفي نفس الوقت وبدون تكاليف وبدون قيود على المعاملات مثل الضرائب وغيرها، بالإضافة إلى قدرة المستثمر على بيع وشراء كمية الأسهم التي يريدها بدون شروط وبسهولة، وتوفير عدد كبير من المستثمرين بما يكفي لمنع تأثير تصرفات بعض المستثمرين على أسعار الأسهم.

تلعب أسواق الأوراق المالية دوراً مهماً في استقطاب رؤوس الأموال الفائضة وغير الموظفة وغير المعبأة في الاقتصاد القومي، بحيث تحوله من رأس مال خامل إلى رأس مال فاعل في الدورة الاقتصادية من خلال الاستثمار في الأسهم والسندات التي يتم طرحها في سوق الأوراق المالية. كما أن الأسواق المالية توفر موارد مالية حقيقية للشركات المصدرة للأسهم لتمويل مشاريعها، بالإضافة إلى أن سوق الأوراق المالية تعتبر حافزاً أمام هذه الشركات لتحسين أدائها الاقتصادي وزيادة ربحيتها من أجل المحافظة على أسعار أسهمها.

تجدر الإشارة هنا إلى موضوع مهم وهو التفرقة بين كفاءة السوق المالي وكفاءة الشركات المدرجة فيه. فارتفاع سعر أسهم شركة ما لا يعني بالضرورة ارتفاع كفاءة السوق، وإنما قد يعود ذلك إلى تحسن في ربحية الشركة أو تسرب معلومات إيجابية عنها. في المقابل تمتاز السوق المالي

الإجمالي. وهذا يعني تواضع نسبة السيولة في سوق الأوراق المالية الفلسطيني.

✧ الدوران: ويحسب عن طريق قسمة إجمالي قيمة الأسهم المتداولة إلى إجمالي قيمة الأسهم المدرجة في السوق. وبلغت هذه النسبة في العام 2009 حوالي 21%، وهي نسبة متدنية، وقد تكون بسبب إما تخوف المستثمرين من تقلبات غير متوقعة للأسعار، أو بسبب تدني نسبة المستثمرين في السوق لأغراض المضاربة مقارنة بأولئك المستثمرين بغرض الحصول على عوائد الأسهم أو بغرض الادخار.

3. درجة التركيز:

وتقاس من خلال حصة أكبر خمس أو عشر شركات من قيمة الأسهم المدرجة أو الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية. ويستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى قوة تأثير هذه الشركات على التغيرات في مؤشرات سوق الأوراق المالية وأهمها أسعار الأسهم. وفي سوق فلسطين للأوراق المالية حظيت أكبر خمس شركات في السوق على 82.7% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة. وهذا تركيز عالي يتيح للشركات الخمس قدرة على التأثير على مؤشرات سوق الأوراق المالية.

وفيما يلي شرح تفصيلي حول تطورات سوق فلسطين للأوراق المالية خلال الربع الرابع 2009، والعام 2009 ككل. حيث تشير المؤشرات بشكل عام إلى تراجع عام في السوق خلال الربع الرابع من العام 2009 مقارنة بالربع السابق، وأداء العام 2009 مقارنة بأداء العام السابق. فقد تراجع عدد الأسهم المتداولة في السوق للربع الرابع 2009 والعام 2009 ليصل إلى 42.18 مليون سهم (مقارنة بـ 50.8 مليون سهم في الربع السابق)، و238.9 مليون سهم (مقارنة بـ 339.2 مليون سهم في العام السابق 2008) (أنظر شكل 15).

ولرصد واقع سوق فلسطين الأوراق المالية والتطورات الحاصلة فيه، فإنه عادة ما يتم استخدام مجموعة من المؤشرات المالية أهمها:

1. مؤشرات حجم السوق المالي:

✧ الرسملة السوقية: وتقاس بقسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد القومي. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأربعها²⁰، وحيث أن بيانات العام 2009 متوفرة بالأسعار الثابتة فقط، فقد تم استخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعام 2009 ككل بدلاً عن الأسعار الجارية، وبناءً عليه تم احتساب الرسملة السوقية. وبلغت هذه النسبة في سوق الأوراق المالية الفلسطيني للعام 2009 (46.4%) بمعنى أن قيمة رؤوس الأموال الموظفة في سوق الأوراق المالية الفلسطيني تعادل تقريباً نصف قيمة الإنتاج الفلسطيني.

✧ عدد الشركات المدرجة: ويدل هذا المؤشر على عمق السوق وتنوعها. وقد بلغ عدد الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في العام 2009 (39) شركة، منها ثلاث شركات موقوفة عن التداول. وهي تشكل نسبة 30% من إجمالي الشركات المساهمة العامة العاملة في الأراضي الفلسطينية.

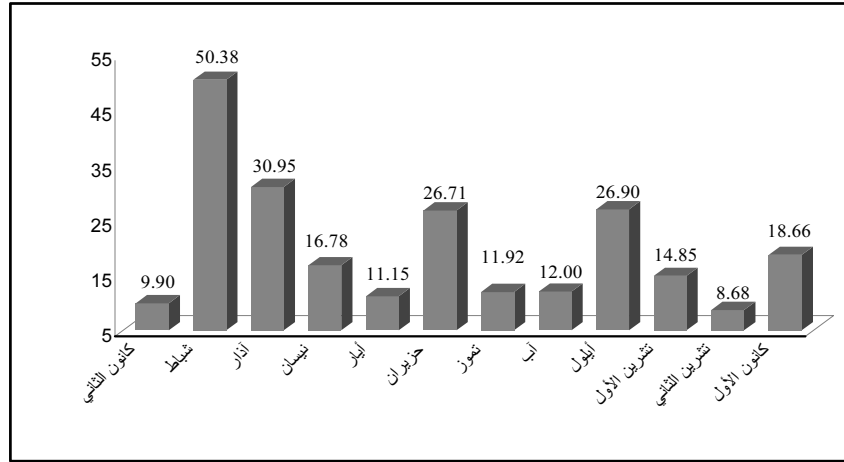
2. مؤشرات السيولة:

✧ قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت هذه النسبة في سوق فلسطين للأوراق المالية 9.7% فقط، وذلك على الرغم من أن قيمة الأسهم المدرجة في السوق تصل إلى نصف الناتج المحلي

²⁰ إن القيمة السوقية للأسهم خلال ربع معين هو معدل جميع أشهر الربع، وبالتالي فإن القيمة للسنة هي أيضاً معدل الأشهر أو الأرباع، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي للسنة هو مجموع الأرباع. وبالتالي، لا يمكن احتساب نسبة الرسملة السوقية للربع لاختلاف أساس احتساب البسط (القيمة السوقية) عن المقام (الناتج المحلي الإجمالي).

شكل 15: عدد الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال أشهر العام 2009

الأعداد بالمليون



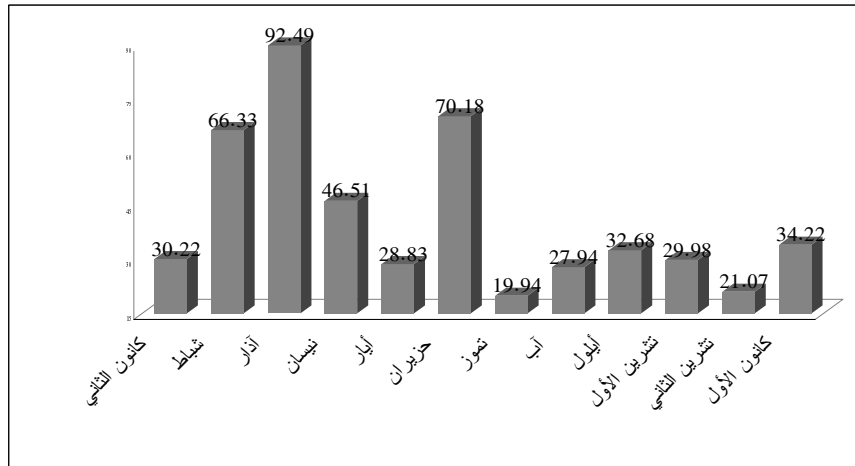
المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

انخفاض، في عدد الأسهم المتداولة يشير إلى أن حركة التداول تتم في غالبيتها على أسهم الشركات التي تمتاز بارتفاع قيمة أسهمها، وهو ما يشير أيضاً إلى انتقائية المستثمرين في شراء الأسهم، والتركيز على ما يسمى بالأسهم القيادية.

أما فيما يخص قيمة الأسهم فبالرغم من انخفاض أعدادها في الربع الرابع 2009، فقد ارتفعت قيمتها بحوالي 4.7 مليون دولار. في حين أن قيمتها في العام 2009 قد انخفض بشكل كبير مقارنة بالعام 2008، إذ وصلت نسبة الانخفاض إلى 13.9% (أنظر شكل 16). إن ارتفاع قيمة الأسهم المتداولة مترافقاً مع زيادات بسيطة، أو حتى

شكل 16: قيمة الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال أشهر العام 2009

مليون دولار

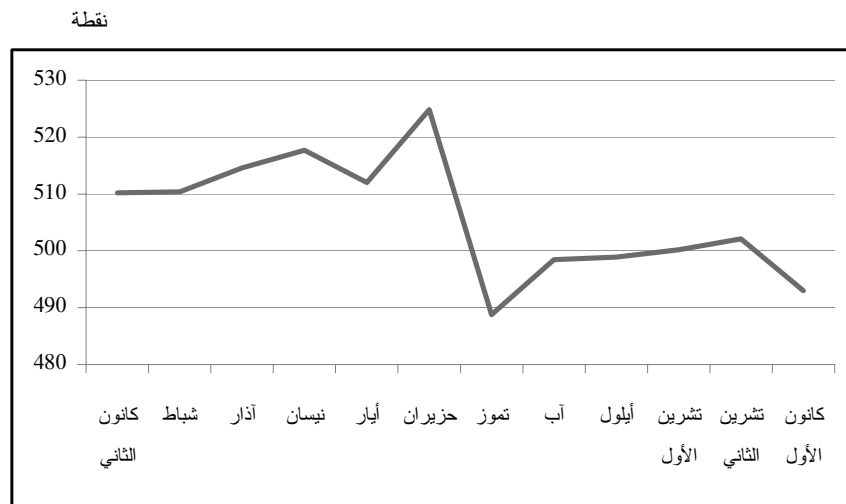


المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

نهاية العام 2009 بمستواه نهاية العام 2008، نلاحظ الانخفاض الكبير الذي شهده المؤشر عبر العامين، إذ انخفض بنسبة 17.3% من 596.09 إلى 493.0 نقطة.

أما فيما يتعلق بالأسعار، فقد تراجع مؤشر القدس مع نهاية الربع الرابع 2009 بنسبة طفيفة لم تتجاوز 1.2% ليصل إلى 493.0 نقطة، مقارنة بـ 498.9 نقطة في نهاية الربع الثالث (أنظر شكل 17). وعند مقارنة مؤشر القدس في

شكل 17: مؤشر القدس لأشهر العام 2009



المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

ارتفاعاً. أما فيما يخص العام 2009 ككل، فمن أصل 36 تم تداول أسهمها، أظهرت 18 شركة ارتفاعاً في أسهمها مقابل 13 شركة أظهرت انخفاضاً في أسعار أسهمها (أنظر جدول 25).

وعلى صعيد أداء الشركات، تشير البيانات إلى أن 17 شركة من أصل 34 شركة تم تداول أسهمها في السوق قد تراجع قيمة أسهمها في شهر تشرين الأول، مقابل 12 شركات حققت ارتفاعاً. وفي شهر تشرين الثاني منيت 16 شركات بخسارة في قيمة أسهمها، مقابل 10 شركة حققت

جدول 25 : المؤشرات الرئيسية لسوق فلسطين للأوراق المالية

خلال أشهر الربع الرابع من العام 2009، والأرباع الثلاثة السابقة

عدد الأسهم المتداولة (مليون)	حجم التداول (قيمة الأسهم المتداولة) (مليون دولار)	مؤشر القدس (في نهاية كل شهر)	عدد جلسات التداول	القيمة السوقية (مليار دولار)	الفترة
91.23	189	514.61	60	2.38	الربع الأول 2009
54.64	145.5	524.85	65	2.39	الربع الثاني 2009
50.81	80.6	498.92	61	2.33	الربع الثالث 2009
14.85	29.98	500.18		2.39	تشرين أول
8.68	21.07	502.12	18	2.40	تشرين ثاني
18.66	34.24	493.00	21	2.38	كانون أول
42.18	85.29	493.00	60	2.39	الربع الرابع 2009
238.88	500.39	493.00	246	2.39	العام 2009
339.17	1,185.20	596.09	244	2.12	العام 2008

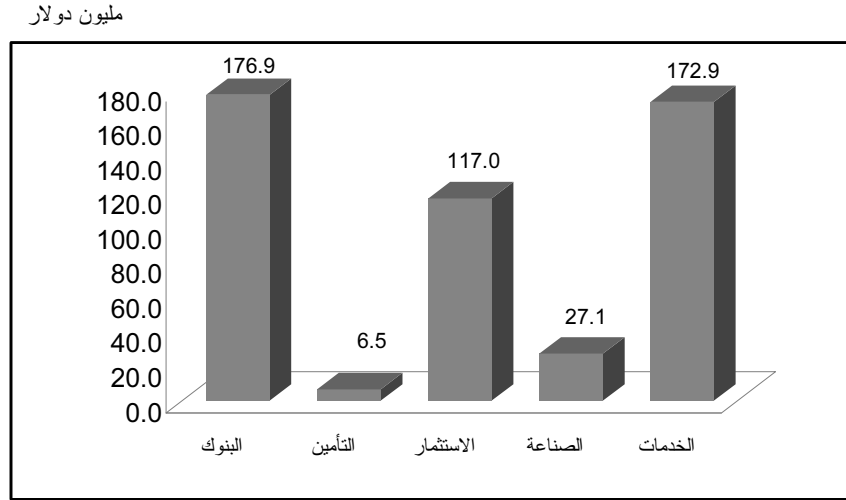
المصدر: الموقع الإلكتروني لسوق فلسطين للأوراق المالية: www.p-s-e.com

مليون دولار، مشكلة بذلك (35.4%) من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوق. يلي قطاع البنوك قطاع الخدمات بقيمة 172.9 مليون دولار (34.6%)، ثم قطاع

أما على صعيد القطاعات، فقد حظي قطاع البنوك على النصيب الأكبر من قيمة الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية في العام 2009 بقيمة وصلت إلى 176.9

الاستثمار بقيمة 117 (23.4%)، قطاع الصناعة بقيمة 27.1 مليون دولار (5.4%). فيما كان أقلها قطاع التأمين بقيمة 6.5 مليون دولار (1.3%) (أنظر شكل 18).

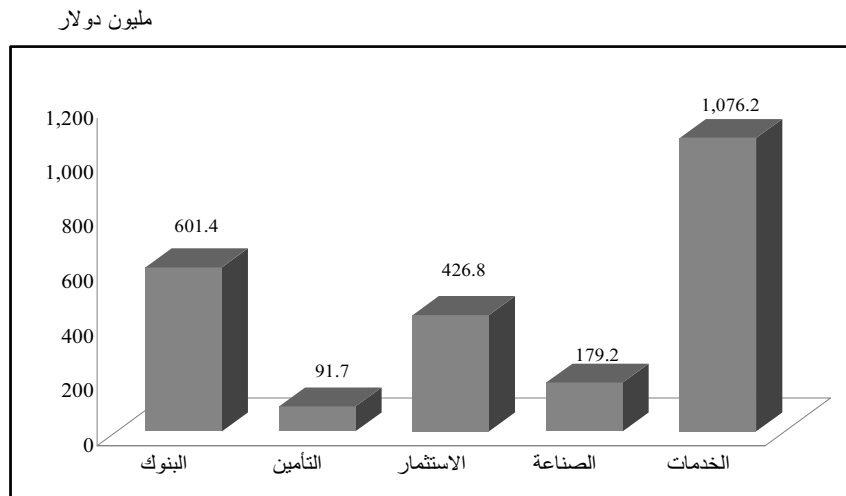
شكل 18 : قيمة الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية حسب القطاع للعام 2009



المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

وعلى الرغم من أن نصيب قطاع الخدمات يأتي في المرتبة الثانية من حيث قيمة الأسهم المتداولة، إلا أنه يأتي في المرتبة الأولى من حيث الأسهم المدرجة في السوق لتصل إلى 1.076.2 مليون دولار مشكلة 45.3% من إجمالي قيمة الأسهم المدرجة. يلي قطاع الخدمات قطاع البنوك بقيمة 601.4 مليون دولار (25.3%). وهذا يدل مرة أخرى على أن معدل الدوران في قطاع البنوك أعلى منه في قطاع الخدمات. ويأتي في المرتبة الثالثة قطاع الاستثمارات بقيمة 426.8 مليون دولار (18%)، ثم قطاع الصناعة بقيمة 179.2 مليون دولار (7.6%)، وأقلها قطاع التأمين بقيمة 91.7 مليون دولار (3.9%) (أنظر شكل 19).

شكل 19: قيمة الأسهم المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية حسب القطاع للعام 2009



المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

7- الأسعار والقدرة الشرائية²¹

7-1 الأسعار

مع استمرار انحسار موجة الارتفاع في الأسعار العالمية، خاصة بعد استقرار أسعار المواد الغذائية الأساسية بالإضافة إلى استقرار أسعار النفط عند مستويات أسعار معتدلة، شهد الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع من العام 2009 ارتفاعاً بنسبة 1.30%، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 125.37 في الربع الثالث 2009 إلى 126.99 في الربع الرابع 2009 (أنظر جدول 26).

من خلال تتبع حركة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية، نلاحظ أنها سجلت ارتفاعاً خلال الربع الرابع من العام 2009 مقارنة بالربع السابق. ويعتبر الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك استمراراً للارتفاع الحاصل خلال الربع الثالث 2009، إلا أن هذا الارتفاع يبقى محدوداً إذا ما قورن بالارتفاع الحاد خلال أرباع العام 2008.

جدول 26: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية لأشهر الربيعين الثالث والرابع 2009 (سنة الأساس 2004 = 100)

الفترة الزمنية	الرقم القياسي	نسبة التغير الشهرية	نسبة التغير الربعية
تموز 2009	124.22	0.60	
آب 2009	125.60	1.11	
أيلول 2009	126.28	0.54	
متوسط الربع الثالث	125.37		1.90
تشرين أول 2009	126.22	(0.04)	
تشرين ثاني 2009	127.01	0.63	
كانون أول 2009	127.75	0.58	
متوسط الربع الثالث	126.99		1.30

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009.

والوقود السائل المنزلي. وكذلك سجلت مجموعة خدمات التعليم ارتفاعاً بنسبة 4.89%. كما ارتفعت أسعار مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بنسبة 1.64%، ومجموعة الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية بنسبة 1.25%، وأسعار مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 2.33% (أنظر جدول 27).

كما يلاحظ أن أبرز المجموعات التي أثرت على ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الربع الرابع هي ارتفاع أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بنسبة 1.41%، متأثرة بارتفاع أسعار الخضروات الطازجة وأسعار السكر وأسعار الأرز وأسعار الزيوت والدهون. بالإضافة لارتفاع أسعار مجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 2.75%، متأثرة بارتفاع أسعار الغاز

²¹ قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتحديث سنة الأساس في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، عملاً بالتوصيات الدولية، حيث تم الانتقال من سنة 1996 إلى سنة 2004، وقد تم اختيار تلك السنة على أساس كونها الأكثر استقراراً من بين السنوات التي تمت دراستها أوزانها خلال سنوات انقضاة الأقصى. كما تم استخدام تصنيف آخر للسلع وهو تصنيف "الاستهلاك الفردي حسب الغرض" الصادر عن الاتحاد الأوروبي (COICOP) الذي يعتمد تصنيف المجموعات إلى اثنتي عشرة مجموعة رئيسية بدلاً من عشر مجموعات، إضافة إلى تغيير توزيع بعض السلع داخل بعض المجموعات بأسلوب جديد يعتمد تصنيف السلع حسب الغرض من استخدامها.

جدول 27: نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية في الربع الرابع 2009 عن الربع السابق والربع المناظر من العام السابق (سنة الأساس 2004 = 100)

المجموعة	نسب الربع الرابع 2009 عن الربع الثالث 2009	نسب الربع الرابع 2009 عن الربع الرابع 2008
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	1.41	2.46
المشروبات الكحولية والتبغ	(0.04)	13.42
الأقمشة والملابس والأحذية	1.64	3.11
المسكن ومستلزماته	2.75	2.08
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	1.25	6.12
الخدمات الطبية	1.01	(0.06)
النقل والمواصلات	(0.02)	0.50
الاتصالات	(2.87)	(2.66)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	0.57	1.93
خدمات التعليم	4.89	8.26
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	1.57	4.32
سلع وخدمات متنوعة	2.33	5.83
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	1.30	3.07

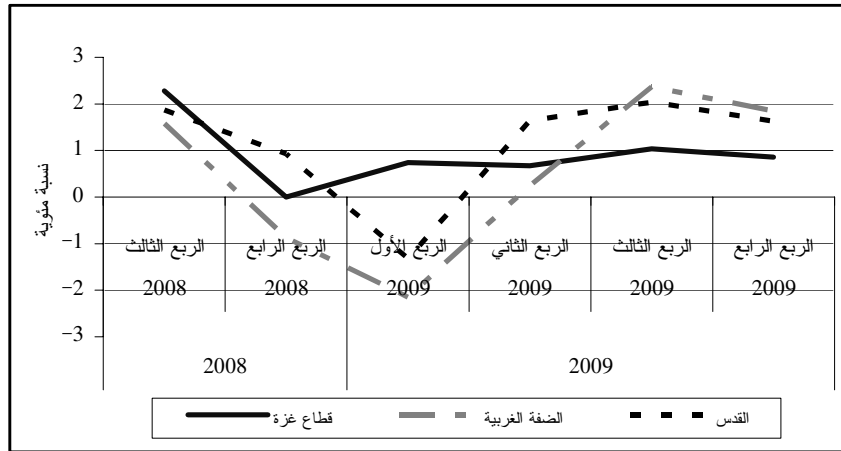
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

والمشروبات المرطبة شهدت ارتفاعاً في القدس بنسبة 2.25% خلال الربع الرابع من العام 2009 مقارنة مع الربع السابق، فيما ارتفعت في الضفة الغربية بنسبة 2.94%، وبنسبة 0.30% في قطاع غزة. أما مجموعة المسكن ومستلزماته، فقد سجلت في الضفة الغربية ارتفاعاً وصل إلى 2.07% خلال الربع الرابع 2009، كما سجلت المجموعة ارتفاعاً في كل من قطاع غزة والقدس بنسب 3.16% و 1.93%، على التوالي. كذلك مجموعة خدمات التعليم سجلت ارتفاعاً في الضفة الغربية بنسبة 5.94%، وفي قطاع غزة بنسبة 4.69% وفي القدس بنسبة 2.95%. فيما سجلت مجموعة الاتصالات انخفاضاً في المناطق الثلاث عن نفس الفترة، أما على صعيد باقي المجموعات فقد سجلت حركة متفاوتة في المناطق الفلسطينية خلال الربع الرابع 2009 مقارنة بالربع السابق (أنظر جدول 28).

على مستوى المناطق الفلسطينية، شهدت الأسعار في الضفة الغربية خلال الربع الرابع من العام 2009 ارتفاعاً بنسبة 1.85% مقارنة مع الربع السابق، فيما شهدت انخفاضاً بنسبة 2.46% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2008. كذلك فقد سجلت الأسعار في القدس ارتفاعاً في الربع الرابع 2009 بنسبة 1.63% مقارنة مع الربع السابق، وارتفاعاً بنسبة 4.02% مقارنة بالربع المناظر من العام 2008. أما بالنسبة لقطاع غزة، فتشير الأرقام القياسية إلى ارتفاع في الأسعار خلال الربع الرابع من العام 2009 مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام بنسبة 0.86%، فيما ارتفعت الأسعار بمقدار 3.34% مقارنة بالربع المناظر من العام 2008. أما باقي المجموعات، فقد سجلت ارتفاعاً طفيفاً في معدل أسعارها خلال الربع الثالث مقارنة مع الربع الثاني من العام 2009 (أنظر شكل 20).

على مستوى المناطق والمجموعات المختلفة المكونة للسلة الاستهلاكية، فيلاحظ أن مجموعة المواد الغذائية

شكل 20: معدل التضخم بالشيكل في كل من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة للأربع: الثالث 2008 - الربع 2009



المصدر: حسب بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، سنوات مختلفة.

جدول 28: التغيرات الحاصلة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية، حسب المنطقة والمجموعة السلعية في الربع الرابع 2009 مقارنة بالربع السابق

المجموعة السلعية	الضفة الغربية %	قطاع غزة %	القدس %
المواد الغذائية و المشروبات المرطبة	2.94	0.30	2.25
المشروبات الكحولية والتبغ	0.21	(0.38)	(0.02)
الأقمشة والملابس والأحذية	0.66	0.04	3.43
المسكن ومستلزماته	2.07	3.16	1.93
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	1.27	2.84	0.97
الخدمات الطبية	1.04	0.20	2.57
النقل والمواصلات	(0.01)	0.52	0.55
الاتصالات	(3.02)	(2.13)	(3.30)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	0.46	0.11	1.24
خدمات التعليم	5.94	4.69	2.95
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	1.30	2.20	1.35
سلع وخدمات متنوعة	2.25	1.88	1.74
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	1.85	0.86	1.63

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

7-2 متوسط أسعار بعض السلع الاستهلاكية

المجموعات السلعية خلال الربع الرابع 2009 مقارنة بالربع السابق:

شهدت أسعار بعض السلع الاستهلاكية على مستوى الأراضي الفلسطينية تغيرات متفاوتة خلال الربع الرابع من العام 2009، وفيما يلي استعراض لحركة أسعار بعض

أسعار الزيوت والدهون:

سجلت أسعار مجموعة الزيوت والدهون خلال الربع الرابع من العام 2009 مقارنة مع الربع الثالث من العام 2009 ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 12.08%، بسبب الارتفاع الملحوظ في أسعار زيت الزيتون.

أسعار المحروقات:

سجلت أسعار مجموعة المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات ارتفاعاً بنسبة 1.08% خلال الربع الرابع من العام 2009 مقارنة مع الربع الثالث من العام 2009، كما سجلت أسعار الوقود المنزلي ارتفاعاً بنسبة 4.05% عن نفس الفترة.

أسعار الخضروات:

سجلت أسعار مجموعة الخضروات خلال الربع الرابع من العام 2009 ارتفاعاً بنسبة 5.08%.

أسعار السكر:

أما أسعار مجموعة السكر خلال الربع الرابع من العام 2009، فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة 3.14%.

أسعار الأرز:

كما سجلت أسعار مجموعة الأرز خلال الربع الرابع من العام 2009 ارتفاعاً بنسبة 0.93%.

أسعار الفواكه الطازجة:

سجلت أسعار مجموعة الفواكه الطازجة خلال الربع الرابع من العام 2009 انخفاضاً بنسبة 1.93%.

أسعار السجائر:

وسجلت أسعار مجموعة السجائر خلال الربع الرابع من العام 2009 انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.10%.

أسعار الطحين:

سجلت أسعار مجموعة الطحين خلال الربع الرابع من العام 2009 مقارنة مع الربع الثالث من العام 2009 انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.39%.

أسعار اللحوم الطازجة:

وسجلت أسعار مجموعة اللحوم الطازجة خلال الربع الرابع من العام 2009 انخفاضاً بنسبة 1.35%.

أسعار الدواجن الطازجة:

فيما سجلت أسعار مجموعة الدواجن الطازجة انخفاضاً بنسبة 0.89% خلال الربع الرابع من العام 2009 مقارنة مع الربع الثالث من العام 2009.

أسعار منتجات الألبان والبيض:

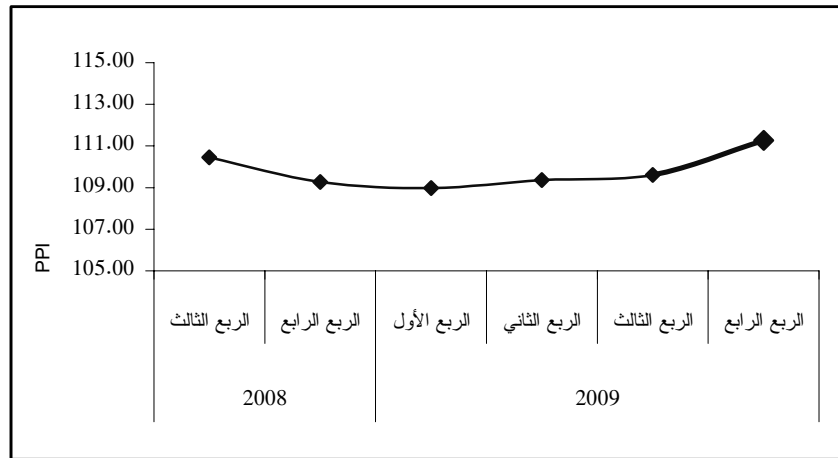
أما أسعار مجموعة الألبان والبيض، فقد سجلت خلال الربع الرابع من العام 2009 ارتفاعاً بنسبة 2.75%.

3-7 أسعار المنتج

سجلت أسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج من المشتري لقاء سلعة معينة، مخصوماً منها ضريبة القيمة المضافة، أو أية ضرائب مقطوعة أخرى توضع على فاتورة المشتري، وغير شاملة أية تكاليف نقل) ارتفاعاً في الرقم القياسي العام بنسبة 1.51% خلال الربع الرابع من العام 2009 مقارنة بالربع السابق. فقد ارتفع متوسط الرقم القياسي من 109.61 خلال الربع الثالث إلى 111.26 خلال الربع الرابع 2009 (سنة الأساس 2007=100) (أنظر شكل 21). نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار السلع المنتجة والمعدة للبيع لنشاط الصناعة التحويلية بنسبة 0.28%، والتي تشكل أهميتها النسبية 63.48% من سلة أسعار المنتج، كذلك شهدت أسعار السلع الزراعية ارتفاعاً بنسبة 3.88%، والتي تشكل أهميتها النسبية 35.06%. فيما شهدت أسعار الصناعات التعدينية والاستخراجية انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.30%، والتي تشكل أهميتها النسبية 1.26%. وأسعار صيد الأسماك سجلت انخفاضاً بنسبة 0.31%، والتي تشكل أهميتها النسبية 0.20%.

السبب الرئيسي لارتفاع أسعار الأنشطة الرئيسية يعود لارتفاع أسعار كل من السلع المنتجة محلياً والسلع المصدرة بنسبة 1.69% على التوالي. أما عند مقارنة الربع الرابع من العام 2009 بالربع المناظر من العام 2008، فقد سجل متوسط أسعار المنتج ارتفاعاً بنسبة 1.82%.

شكل 21: الاتجاه العام لحركة الأرقام القياسية لأسعار المنتج في الأراضي الفلسطينية للأرباع: الثالث 2008 - الرابع 2009 (سنة الأساس 2007=100)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
ملاحظة: قام الجهاز المركزي للإحصاء بتحديث سنة الأساس في حساب الرقم القياسي لأسعار المنتج، عملاً بالتوصيات الدولية، حيث تم الانتقال من سنة 1996 إلى سنة 2007.

4-7 أسعار صرف العملات

تقلب سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الشيكيل الإسرائيلي خلال الربع الرابع من العام 2009، فبينما تراجع بنحو 1.22% في شهر تشرين أول من العام 2009، عاد ليرتفع من جديد في الشهرين التاليين بنسب 1.26%، و 0.43% على التوالي. وقد تراجع معدل سعر صرف الدولار خلال الربع الرابع 2009 مقارنة مع الربع السابق بنسبة 1.91% (أنظر جدول 29).

جدول 29: المتوسط الشهري لأسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيكيل الإسرائيلي للفترة من تشرين أول 2008-كانون أول 2009

الفترة	الدولار الأمريكي		الدينار الأردني	
	متوسط سعر الصرف	معدل التغير %	متوسط سعر الصرف	معدل التغير %
2008	تشرين أول	3.67	3.88	3.75
	تشرين ثاني	3.87	5.55	5.68
	كانون أول	3.82	(1.32)	(0.51)
	كانون ثاني	3.90	1.91	.1
2009	شباط	4.10	5.29	4.92
	آذار	4.16	1.34	1.71
	نيسان	4.18	0.5	0.5
	أيار	4.07	(2.6)	(2.5)
	حزيران	3.98	(2.2)	(3.1)
	تموز	3.90	(0.73)	(1.22)
	آب	3.83	(1.8)	(1.8)
	أيلول	3.77	(1.54)	(1.54)
	تشرين أول	3.72	(1.22)	(1.21)
	تشرين ثاني	3.77	1.26	1.26
	كانون أول	3.79	0.43	0.54

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية
الأرقام داخل الأقواس هي أرقام سالبة
احتسبت القيم في الجدول بحسب المتوسط الشهري لسعر الصرف للبيع والشراء.

الشرائية لهاتين العملتين في السوق الفلسطينية، كونها من العملات المستخدمة في التعاملات المختلفة في السوق الفلسطيني. خلال الربع الأخير من العام 2009 بلغ إجمالي التراجع في القوة الشرائية 0.69% للدولار الأمريكي و0.49% للدينار الأردني. وبذلك تكون القوة الشرائية لكلا العملتين قد تراجعت خلال الربعين الثالث والرابع من العام بنحو 7.0% و7.30% على التوالي (أنظر جدول 30).

ما حدث للدولار الأمريكي ينطبق على الدينار الأردني، فقد تراجع في بداية الربع الأخير بنفس النسبة (1.2%) ثم عاود للارتفاع في الشهرين التاليين بنسب 1.26%، و0.54% على التوالي. تراجع معدل سعر صرف الدينار خلال الربع الرابع مقارنة مع الربع الثالث من العام 2009 بنسبة 1.85%.

5-7 القدرة الشرائية

ينعكس أثر تقلب سعر صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي مباشرة على القوة

جدول 30: المتوسط الشهري لأسعار صرف العملات (دولار، دينار مقابل الشيكل) والتغيرات في قوتها الشرائية للفترة من كانون ثاني 2009-كانون أول 2009

الفترة	التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)	العملة	التغير في سعر صرف العملة	التغير في القوة الشرائية للعملة (%)
كانون ثاني	(0.71)	دولار	1.91	2.63
		دينار	0.1	1.79
شباط	(0.02)	دولار	5.29	5.31
		دينار	4.92	4.94
آذار	1.05	دولار	1.34	0.29
		دينار	1.71	0.66
نيسان	(0.22)	دولار	0.60	0.82
		دينار	0.45	0.67
أيار	0.41	دولار	(2.73)	(3.14)
		دينار	(2.57)	(2.98)
حزيران	0.35	دولار	(3.58)	(3.93)
		دينار	(3.09)	(3.44)
تموز	0.60	دولار	(0.73)	(1.33)
		دينار	(1.22)	(1.82)
آب	1.11	دولار	(1.79)	(2.90)
		دينار	(1.80)	(2.91)
أيلول	0.54	دولار	(1.54)	(.2)
		دينار	(1.54)	(.2)
تشرين أول	(0.05)	دولار	(1.22)	(1.17)
		دينار	(1.21)	(1.16)
تشرين ثاني	0.63	دولار	1.26	0.63
		دينار	1.26	0.63
كانون أول	0.58	دولار	0.43	(0.15)
		دينار	0.54	0.04

المصدر: سلطة النقد، الجهاز المركزي
الأرقام داخل الأقواس هي أرقام سالبة

8- النشاط الفندقي

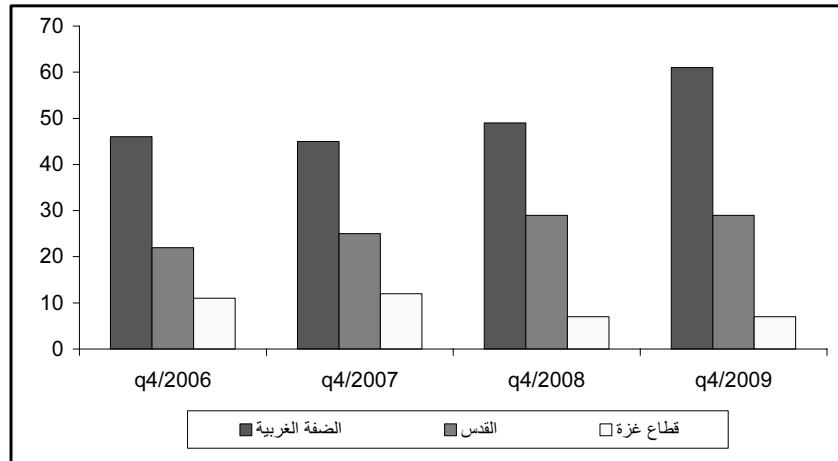
شهر كانون أول 2009، يتوفر فيها 4,986 غرفة، وتضم 11,042 سريراً (أنظر شكل 22).

بلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع 2009 ما مجموعه 142,504 نزلاء، 10.5% منهم من الفلسطينيين، و36.6% من دول الإتحاد الأوروبي، وبالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2008 يتبين أن هناك ارتفاعاً في عدد النزلاء بنسبة 21.2%، وبالمقارنة مع الربع الثالث 2009 فقد ازداد عدد النزلاء بنسبة 4.8%.

شهد النشاط السياحي في الأراضي الفلسطينية بعض التحسن منذ بداية العام 2007. وفي الربع الرابع من العام 2009، سجل النشاط الفندقي ارتفاعاً بعدد النزلاء مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. ولا يزال قطاع السياحة يعاني من التذبذب وعدم الاستقرار، وذلك بسبب استمرار الممارسات الإسرائيلية التعسفية، والاضطرابات الأمنية المختلفة.

بلغ إجمالي عدد الفنادق في الأراضي الفلسطينية 126 فندقاً، تشمل الفنادق العاملة والمغلقة مؤقتاً، ويختلف عدد الفنادق العاملة منها حسب الشهر، فقد كان هناك 97 فندقاً عاملاً في

شكل 22: عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع الرابع، 2006-2009

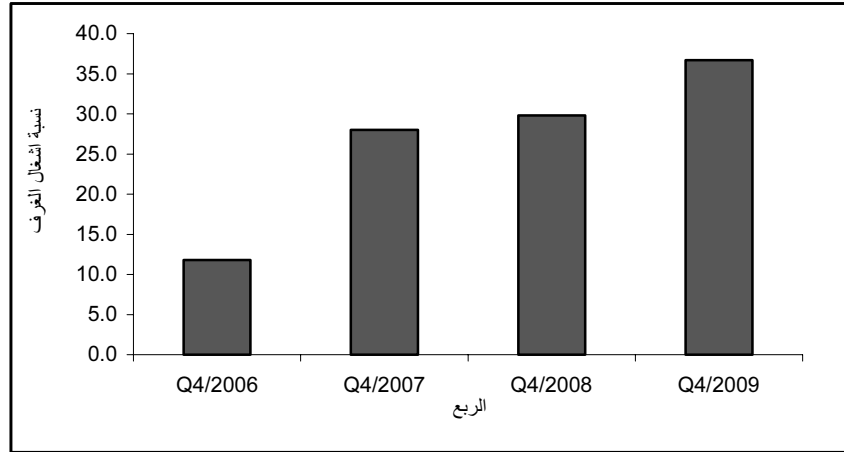


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. مسح النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية. الربع الرابع 2006-2009.

وخلال الربع الرابع 2009، بلغ عدد ليالي المبيت في فنادق الأراضي الفلسطينية 311,617 ليلة خلال الربع الرابع 2009، حيث شكلت ليالي المبيت للنزلاء الفلسطينيين ما نسبته 8.9% والنزلاء القادمين من الإتحاد الأوروبي 40.9% من إجمالي عدد ليالي المبيت، بينما بلغت نسبة ليالي المبيت للنزلاء القادمين من الولايات المتحدة وكندا 12.2%. وبمقارنة عدد ليالي المبيت مع ذات الربع من العام 2008 يتبين أن هناك ارتفاعاً بعدد ليالي المبيت خلال الربع الرابع بنسبة 0.6%، وزيادة بنسبة 0.3% مقارنة مع الربع السابق من العام 2009.

بلغ متوسط إشغال الغرف في الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 1,791.1 غرفة فندقية يومياً، بنسبة 36.7% من الغرف المتاحة، (أنظر شكل 23). يتركز النزلاء في فنادق القدس، حيث وصلت نسبتهم إلى 49.1% من مجموع النزلاء، يليها فنادق جنوب ووسط الضفة الغربية وبنسبة 30.2% و18.7% على التوالي، أما نسبة نزلاء الفنادق في شمال الضفة الغربية فقد بلغ 1.8%، في حين بلغت 0.2% في فنادق قطاع غزة.

شكل 23: نسبة إشغال الغرف الفندقية خلال الربع الرابع، 2006-2009



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، الربع الرابع 2009-2006.

معدل مدة الإقامة 1.9، و 2.0 ليلة لكل نزيل على التوالي، وأما في منطقة القدس فقد بلغ معدل مدة الإقامة 2.2 ليلة لكل نزيل، وفي منطقة غزة 1.7 ليلة لكل نزيل (أنظر جدول 31).

بلغ معدل مدة الإقامة خلال الربع الرابع في فنادق الأراضي الفلسطينية 2.2 ليلة لكل نزيل، وقد بلغ أعلى معدل لمدة الإقامة للنزلاء 2.3 ليلة لكل نزيل وذلك في جنوب الضفة الغربية، أما في مناطق شمال ووسط الضفة الغربية فقد بلغ

جدول 31: نسبة التغير في المؤشرات الفندقية خلال الربع الرابع 2009، مقارنة مع الربع 2008، والربع السابق من العام 2009

المؤشر	نسبة التغير (%) مقارنة مع الربع الرابع 2008	نسبة التغير (%) مقارنة مع الربع الثالث 2009
عدد الفنادق العاملة كما في نهاية الربع	14.1	9.0
متوسط عدد العاملين خلال الربع	16.7	8.2
عدد النزلاء	21.2	4.8
عدد ليالي المبيت	0.6	0.3
متوسط إشغال الغرف	44.3	*(1.9)
متوسط إشغال الأسرة	0.6	0.3
نسبة إشغال الغرف %	23.2	*(7.6)
نسبة إشغال الأسرة %	*(17.4)	*(6.8)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية- الربع الرابع 2009.
* الأرقام بين الأقواس سالبة.

9- مؤشرات الاستثمار

9-1 تسجيل الشركات

الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964، يطبق في قطاع غزة قانونين: قانون الشركات رقم (18) للعام 1929، وقانون الشركات العادية رقم (19) للعام 1930. تقوم

لا يزال العمل في الأراضي الفلسطينية يتم وفق قوانين شركات مختلفة، ففي حين يطبق في الضفة الغربية قانون

وزارة الاقتصاد الوطني بتسجيل الشركات بموجب هذين القانونين.

يقوم المراقب الاقتصادي بتحليل بيانات الشركات من حيث عدد الشركات المسجلة ونوعها ورأس المال المسجل، كما يتم تصنيف الشركات قطاعياً، وحسب الوضع القانوني فالشركات تقسم إلى ثلاثة أنواع: الشركات المساهمة (العامة والخصوصية)؛ والشركات العادية؛ وأخيراً الشركات الأجنبية المساهمة والعادية. بالإضافة إلى تصنيفها بحسب المنطقة الجغرافية. ويستشف المراقب من تحليل البيانات فكرة مبدئية عن طبيعة الأنشطة التي تتجه إليها الاستثمارات، ومدى قدرة الاقتصاد على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

شهد عدد الشركات المسجلة في الضفة الغربية في الربع الرابع من العام 2009 ارتفاعاً بحوالي 25.5% مقارنة بالربع السابق، حيث تم تسجيل 438 شركة من نهاية شهر أيلول وحتى نهاية شهر كانون أول، مقارنة مع 349 شركة خلال الربع السابق (أنظر جدول 32). أما رأس المال المسجل، فقد ارتفع بشكل كبير بارتفاع أعداد الشركات المسجلة في الضفة الغربية، حيث وصلت نسبة الارتفاع إلى أكثر من 55%، ليلعب 63.9 مليون دينار أردني. تجدر الملاحظة أنه لا تتوفر لدى وزارة الاقتصاد الفلسطيني في رام الله أي معلومات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة في الربع الرابع من العام 2009 (كما هو الوضع منذ تشرين الثاني 2007).

جدول 32: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال العامين 2008-2009

الربع	العام 2008	العام 2009
الربع الأول	247	454
الربع الثاني	334	412
الربع الثالث	315	349
الربع الرابع	287	438
مجموع العام	183,1	653,1

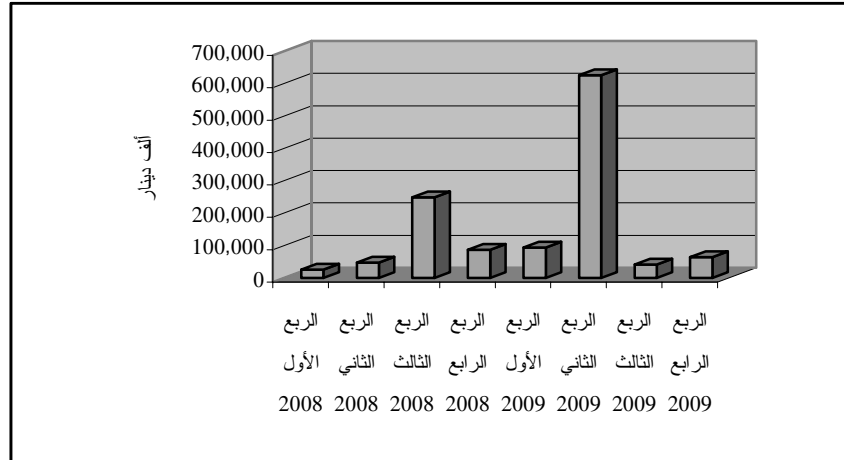
المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، العامين 2008 و2009

وعند المقارنة بين قيمة رؤوس أموال الشركات المسجلة خلال العامين 2008 و2009، فإن رأس مال الشركات المسجلة قد ارتفع ما بين العامين بنسبة تجاوزت الـ 100%، إذ ارتفع من نحو 406.9 مليون دينار في العام 2008 إلى حوالي 824.3 مليون دينار في العام 2009. وكانت الزيادة الكبيرة في رؤوس أموال الشركات قد حدثت في الربع الثاني 2009 الذي شهد آنذاك تسجيل شركات برؤوس أموال مرتفعة جداً. وإذا إستثنينا الزيادة الكبيرة التي حدثت في الربع الثاني 2009، يمكن القول أن رؤوس أموال الشركات المسجلة في العامين الماضيين كانت باتجاه الزيادة الطفيفة (أنظر شكل 24).

الخدمات من رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الرابع من العام 2009 مقارنة بالربع السابق (من 27.4% إلى 31.5%)، وبذلك احتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية بعد قطاع التجارة والذي انخفضت نسبته من إجمالي رؤوس الأموال للشركات المسجلة من 39.3% إلى 36.7%. أما الملفت للنظر فهو الارتفاع الكبير في نسبة رؤوس الأموال المسجلة في قطاع الصناعة من إجمالي رؤوس الأموال من 4.4% في الربع الثالث 2009 إلى 20.7% في الربع الرابع 2009. كما انخفضت حصة قطاع الإنشاءات بشكل كبير من 18.4% إلى 9.6% خلال الربع الرابع. أما القطاعات المتبقية، فقد حصلت على الحصة الأقل من رأس المال في الربع الرابع وذلك كالتالي: قطاع الصحة (من 3% إلى 0.1%)، قطاع الزراعة (من 2.4% إلى 0.5%)، قطاع السياحة (من 5.1% إلى 0.8%).

شهد الربع الرابع من العام 2009 العديد من التغيرات على حصة القطاعات الاقتصادية المختلفة من رأس المال المسجل في الضفة الغربية. فقد ارتفعت حصة قطاع

شكل 24: قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية
بالدينار الأردني لأرباع العامين 2008-2009

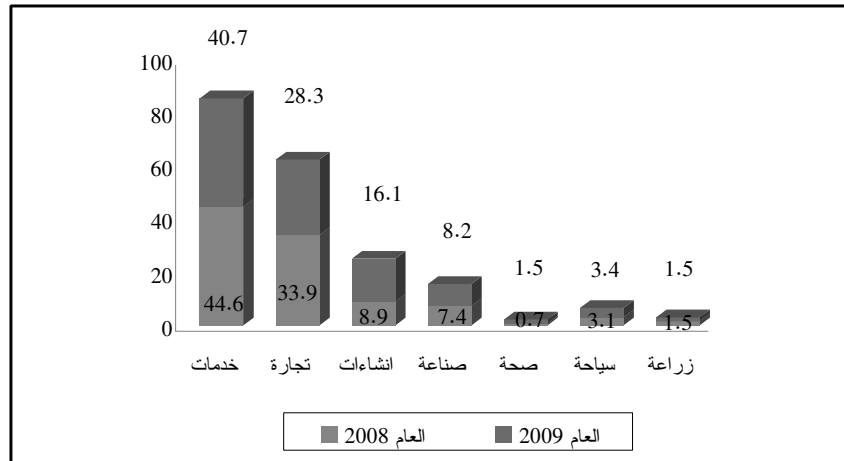


المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، العامين 2008، و2009.

وبشكل عام، فقد كان توزيع رؤوس أموال الشركات المسجلة في الضفة الغربية على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال العام 2009 حسب ما يبيّنه الشكل 24. وعند مقارنة هذه النسب مع مثيلاتها في العام 2008، يلاحظ

اختلاف بعض تلك التوزيعات خاصة فيما يتعلق بالقطاعات التي تستحوذ عادة على النسب الأكبر من رؤوس الأموال وهي قطاعات: الخدمات، التجارة، الإنشاءات (أنظر شكل 25).

شكل 25: توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الرابع من العام 2009 (%)



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات 2009.

تغيراً واضحاً في توزيع رأس المال على أنواع الشركات المختلفة مقارنة بالربع السابق. إذ ارتفعت حصة الشركة المساهمة الخصوصية إلى ما يقارب 60% مقارنة مع 55.6% في الربع السابق. كما انخفضت حصة الشركة

وتعتبر بيانات الشركات مؤشراً ليس على الاستثمار فحسب، وإنما أيضاً على التوجهات والوضع القانوني للشركات في الأراضي الفلسطينية. وعند النظر إلى الوضع القانوني للشركات المسجلة في الربع الرابع من العام 2009، نلاحظ

مساهمة عامة، أو شركة عادية أجنبية، أو شركة مساهمة عامة أجنبية، أو شركة عادية محدودة خلال الربع الثالث من العام 2009 (الجدول 33 يوضح توزيع قيمة رؤوس الأموال حسب الهيئة القانونية).

العادية من 43.7% خلال الربع السابق إلى 39% خلال الربع الحالي. وخلال الربع الرابع، تم تسجيل 5 شركات مساهمة خصوصية أجنبية، لترتفع بذلك نسبتها من مجموع رؤوس الأموال المسجلة إلى ما يقارب 1% مقارنة مع 0.7% خلال الربع السابق. فيما لم يتم تسجيل أي شركة

جدول 33: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2009

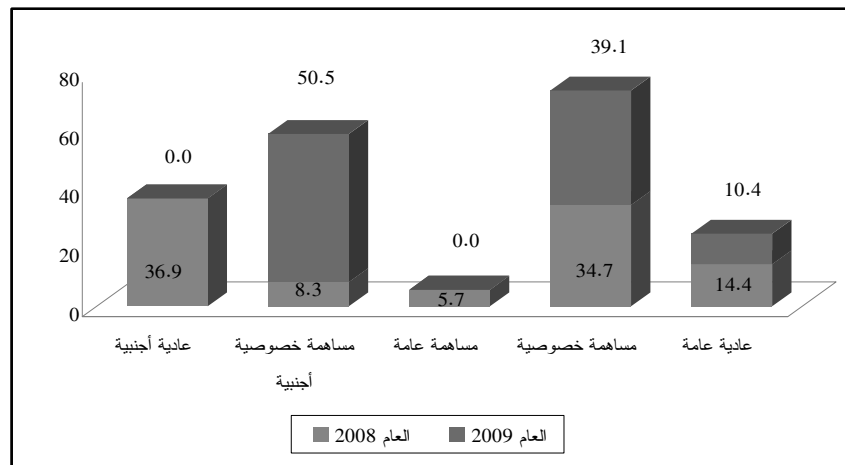
المجموع	الهيئة القانونية							السنة
	عادية محدودة	مساهمة عامة أجنبية	عادية أجنبية	مساهمة خصوصية أجنبية	مساهمة عامة	مساهمة خصوصية	عادية عامة	
93,431,250	100,000	0	0	1,603,770	0	69,548,440	22,179,040	الربع الأول 2009
625,707,0	0	0	0	413528125	0	197102459	15,076,424	الربع الثاني 2009
41,183,340	0	0	0	300,000	0	22,895,540	17,987,800	الربع الثالث 2009
63,952.6	0	0	0	1,173	0	32,396	30,384	الربع الرابع 2009
824,274,202	100,000	0	0	416,604,499	0	321,942,439	85,627,264	مجموع العام 2009

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2009.

التوزيع النسبي لرؤوس الأموال على الأشكال القانونية خلال الأرباع، وبالتالي اختلافها خلال الأعوام. ويبيّن شكل 26 التوزيع النسبي لرؤوس الأموال حسب الكيان القانوني للعامين 2008 و2009، والذي يظهر الاختلافات المشار إليها أعلاه.

وبشكل عام، فإن غالبية الشركات التي سجلت في الضفة الغربية خلال العامين الأخيرين أخذت الأشكال القانونية الثلاثة: شركة عادية عامة، مساهمة خصوصية ومساهمة خصوصية أجنبية. بالإضافة إلى المساهمة العامة والعادية الأجنبية ولكن بنسب أقل مقارنة بالأشكال القانونية الثلاثة سابقة الذكر. وتشير البيانات إلى الاختلافات الواسعة في

شكل 26: التوزيع النسبي لرؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال العام 2009 (%)



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، العام 2009.

منخفضة عن النسبة التي سجلتها في الربع السابق بواقع 5.6 نقطة مئوية. أما المحافظات المجاورة لمحافظة جنين (طولكرم، وقلقيلية، وسلفيت) والتي تنتم بذات الطابع الزراعي لاقتصاد مدينة جنين، فإن نسب الشركات المسجلة فيها بلغت 3.7% و 2.7% و 0.7% من أعداد الشركات الجديدة المسجلة، على التوالي. حيث يلاحظ ارتفاعاً ملاحظاً في نسب الشركات المسجلة في محافظة طولكرم. وفي حين بقيت نسبة الشركات المسجلة في محافظة قلقيلية ثابتة نسبياً، فقد انخفضت قليلاً في محافظة سلفيت. أما الشركات المسجلة الجديدة في ضواحي مدينة القدس، فبلغت 2.7% من العدد الكلي للشركات الجديدة المسجلة. وفيما شكلت نسبة الشركات الجديدة المسجلة في محافظة بيت لحم 5.3%، فقد بلغت النسبة 1.4% في محافظة أريحا والأغوار التي تتميز بطابع زراعي يحدّ من الفرص الاستثمارية في القطاعات الأخرى (أنظر جدول 34).

تشير بيانات الربع الرابع 2009 أن النسبة الأكبر من الشركات المسجلة -كما في الأرباع الماضية- كانت في محافظات رام الله والبيرة ونابلس والخليل، وبنسب 31.5% و 22.6% و 20.1% على التوالي. وقد ارتفعت هذه النسب في الربع الرابع مقارنة بالربع السابق. وتعتبر البنية التحتية في المحافظات الثلاث السابقة أكثر تأهيلاً وقدرة على خدمة الأهداف الاستثمارية مقارنة بالمحافظات الأخرى. كما يحيط بكل من مدينة الخليل ونابلس العديد من التجمعات السكنية الحضرية وهو ما يزيد من نسبة عدد الشركات المسجلة في المحافظتين. وهو الحال أيضاً في محافظة جنين، فبالرغم من أن عدد سكانها أقل مقارنة بالمحافظات سابقة الذكر، إلا أن هنالك تزايداً في القوة الاقتصادية في محيط المدينة بسبب التطور النسبي للبنية التحتية الخاصة بالتجمعات السكنية المحيطة بها. وفي الربع الرابع، بلغت نسبة الشركات الجديدة المسجلة في محافظة جنين 9.1%،

جدول 34: توزيع عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية

حسب المحافظات خلال أرباع العام 2009

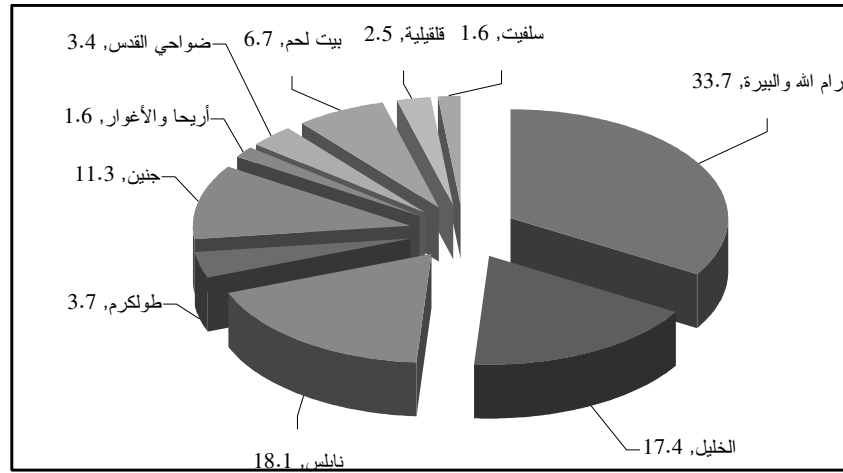
المحافظة	الربع الأول	النسبة من المجموع %	الربع الثاني	النسبة من المجموع %	الربع الثالث	النسبة من المجموع %	الربع الرابع	النسبة من المجموع %	العام 2009	النسبة من المجموع %
رام الله والبيرة	144	31.7	152	37.0	123	28.2	138	31.5	557	33.7
الخليل	91	20.0	58	14.1	51	15.5	88	20.1	288	17.4
نابلس	66	14.5	63	15.3	71	22.1	99	22.6	299	18.1
طولكرم	22	4.8	19	4.6	4	0.7	16	3.7	61	3.7
جنين	57	12.6	42	10.2	47	14.7	40	9.1	186	11.3
أريحا والأغوار	7	1.5	7	1.7	6	2.4	6	1.4	26	1.6
ضواحي القدس	18	4.0	12	2.9	14	3.3	12	2.7	56	3.4
بيت لحم	33	7.3	35	8.5	19	9.4	23	5.3	110	6.7
قلقيلية	9	2.0	10	2.4	10	2.7	12	2.7	41	2.5
سلفيت	7	1.5	13	3.2	4	1.0	3	0.7	27	1.6
المجموع	454	100	412	100	349	100	437	100	1,652	100

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2009.

خلال أرباع العام 2009 ثابتاً. الشكل 27 يبيّن توزيع الشركات المسجلة حديثاً على المحافظات الفلسطينية المختلفة.

بالرغم من الارتفاع في نسب الشركات المسجلة في محافظات معينة دون أخرى خلال الربع الرابع 2009، إلا أن ترتيب المحافظات بحسب عدد الشركات المسجلة بقي

شكل 27: التوزيع النسبي لرؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظة خلال العام 2009 (%)



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2009.

9-2 رخص الأبنية

تشير إحصاءات رخص الأبنية إلى ارتفاع عدد رخص البناء خلال الربع الرابع من العام 2009 مقارنة بالربع المناظر له من العام 2008 بنسبة 51.2%. أما بيانات قطاع غزة فهي غير متوفرة للربع الرابع 2009، كما هو الحال في الأرباع الأول والثالث والرابع من العام 2008، وكذلك الربع الأول والثاني والثالث 2009.

بلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الربع الرابع من العام 2009 حوالي 593.7 ألف متر مربع، مرتفعاً بحوالي 54.0% عن الربع المناظر من العام 2008. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة بشكل كبير خلال الربع الرابع من العام 2009، ففي حين كان عدد الوحدات السكنية الجديدة المرخصة خلال الربع الرابع 2008 حوالي 1,111 وحدة سكنية، ارتفعت إلى 1,668 بارتفاع مقداره 50.1%، وبذات الوتيرة ارتفعت مساحة تلك الوحدات بنسبة 52.6%. كما وارتفع عدد الوحدات السكنية القائمة المرخصة إلى 423 وحدة، مرتفعة بحوالي 109.4% (أنظر جدول 35).

يعتبر عدد رخص الأبنية الصادرة خلال فترة زمنية معينة مؤشراً على حجم النشاط الاستثماري في قطاع الإنشاءات، آخذين بعين الاعتبار أن عدد الرخص الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. ويعود السبب في ذلك إلى أن جزءاً من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص بنائها.

يتأثر عدد رخص الأبنية الصادرة بشكل كبير بالعوامل الجوية والأجواء المناخية وحالة الطقس خلال فترة زمنية معينة. وبناءً على ذلك، يمكن ملاحظة التزايد والتناقص في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة. إذ يتزايد حجم الأنشطة المرتبطة بقطاع البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (خلال فصل الصيف)، في حين يتراجع حجم تلك الأنشطة خلال الربعين الأول والرابع (خلال فصل الشتاء). إن هذا الارتباط بالعوامل السابقة الذكر يجعل من عملية المقارنة بين عدد الرخص الصادرة في ربع معين مع تلك الصادرة خلال الربع المناظر له من العام السابق أكثر دلالة ودقة.

جدول 35: بعض المؤشرات المتعلقة برخص الأبنية والمساحات المرخصة في الأراضي الفلسطينية خلال أرباع العامين 2008 و2009

الربع الرابع *2009	الربع الثالث *2009	الربع الثاني *2009	الربع الأول *2009	الربع الرابع *2008	الربع الثالث *2008	الربع الثاني 2008	
1,482	1,296	1,309	1,219	980	1,096	1,155	مجموع الرخص الصادرة
1,296	1,135	1,144	1,052	827	931	979	مبنى سكني
186	161	165	167	153	165	176	مبنى غير سكني
593.7	510.3	522.9	469.2	385.5	458.8	354.8	مجموع المساحات المرخصة (ألف م ²)
							الوحدات السكنية المرخصة
1,668	1,311	1,485	1,266	1,111	1,174	1,062	عدد وحدات جديدة
297.8	241.4	311.2	245.6	195.5	234.3	195.2	مساحة (ألف م ²)
423	495	322	261	202	223	331	عدد وحدات قائمة
74.5	88.5	85.6	74.3	51.6	62.5	60.7	مساحة (ألف م ²)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله - فلسطين.
* الأرباع للضفة الغربية فقط ولا تشمل قطاع غزة.

10- اتجاهات آراء أصحاب المنشآت الصناعية بشأن الأوضاع الاقتصادية

10-3 التشغيل

أشار 10.0% من أصحاب/مدراء المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية إلى أنهم قاموا بتسريح بعض العاملين لديهم خلال شهر كانون الأول 2009 (10.3% في الضفة الغربية، 5.1% في قطاع غزة)، بينما أشار 80.9% من أصحاب المؤسسات إلى أنه لم يطرأ أي تغيير على عدد العاملين (80.4% في الضفة الغربية، 88.5% في قطاع غزة).

في حين أظهرت توقعات أصحاب/مدراء المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية حول التشغيل لشهر كانون ثاني 2010 أن 13.9% منهم فقط يتوقعون ارتفاع مستوى التشغيل (13.6% في الضفة الغربية، 17.9% في قطاع غزة). أما على صعيد توقعات أصحاب ومدراء المؤسسات الصناعية على المدى المتوسط (أي خلال الأشهر الستة القادمة)، فقد أشارت التوقعات إلى أن 26.7% في الضفة الغربية يتوقعون ارتفاعاً في مستوى التشغيل، مقابل 26.9% في قطاع غزة يتوقعون ذلك.

10-1 أداء المنشآت الصناعية بشكل عام

أفاد 28.8% من أصحاب/مدراء المؤسسات الصناعية أن أداء مؤسساتهم بشكل عام في شهر كانون الأول 2009 قد تحسن عما كان عليه خلال شهر تشرين الثاني 2009 (29.3% في الضفة الغربية، 20.5% في قطاع غزة).

10-2 الإنتاج

يعتبر ارتفاع أسعار وتكاليف المواد الخام العامل الأهم في التأثير على تكاليف الإنتاج بحسب آراء 91.5% من أصحاب المؤسسات الصناعية العاملة خلال الربع الرابع 2009، بواقع 92.1% في الضفة الغربية و82.1% في قطاع غزة. وأشار 89.8% من أصحاب ومدراء المؤسسات الصناعية العاملة إلى قوة تأثير الأوضاع السياسية الحالية على النشاط الاقتصادي بواقع 90.1% في الضفة الغربية و84.6% في قطاع غزة.

10-4 الأوضاع المالية الخاصة والتمويل عبر الاقتراض

11- الإجراءت الإسرائيلية²²

11-1 الشهداء والجرحى

بلغ عدد الشهداء في الأراضي الفلسطينية خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام 2010 (11) شهيداً، بينهم طفل، و10 منهم من قطاع غزة. في حين بلغ عدد الجرحى الفلسطينيين 104 جريحاً للفترة نفسها من العام 2010، بينهم 23 طفلاً وامرأتين وصحافيين اثنين. كما بلغ عدد المعتقلين 628 معتقلاً، 95% منهم من الضفة الغربية (أنظر جدول 36).

تفيد نتائج المسح إلى ضعف إقبال المؤسسات الصناعية العاملة على طلب القروض من البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع 2009، حيث أفاد 93.6% من أصحاب المؤسسات الصناعية العاملة بأنهم لم يتقدموا بطلب الاقتراض من البنوك العاملة (93.2% في الضفة الغربية و100% في قطاع غزة)، بينما تقدم 5.5% من المؤسسات العاملة بطلب الاقتراض بواقع مرة واحدة، مقابل 0.9% للمؤسسات التي عمدت إلى الاقتراض من البنوك ما بين 2-5 مرات في الأراضي الفلسطينية (1.0% في الضفة الغربية، لم يعتمد أي من المنشآت في قطاع غزة إلى طلب الاقتراض 2-5 مرات).

أما التوقعات المستقبلية لهم خلال شهر كانون ثاني 2010، فتشير إلى أن 21.5% منهم يتوقعون تحسن الأوضاع المالية الخاصة، و2.7% فقط يتوقعون تحسن التسهيلات المصرفية.

جدول 36: الانتهاكات الإسرائيلية في شهري كانون الثاني وشباط من العام 2010

المجموع	شباط		كانون الثاني		الحدث
	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
11	2	1	8	0	القتل
104	18	24	16	46	الجرح
628	26	334	6	262	الاعتقال
743	46	359	30	3	المجموع

المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية (2010) للأشهر: كانون الثاني، شباط، الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية: <http://www.Nad-plo.org>

11-2 عوائق الحركة والتنقل

(الحواجز المؤقتة) في الضفة الغربية قد بلغ 1,192 حاجزاً خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام 2010. في حين بلغ عدد مرات إغلاق المعابر بين قطاع غزة وإسرائيل 192 مرة، بينما أغلقت المنافذ الدولية 91 مرة لنفس الفترة (أنظر جدول 37).

لا تزال قوات الاحتلال تعمل بكافة الطرق لمنع المواطن الفلسطيني من التحرك بحرية، فهي تعمل على زيادة المعاناة وتضييق الخناق على كافة أنواع الحركة والتنقل، وذلك عن طريق ممارسات الحواجز والاعلاقات. تشير البيانات أن عدد الحواجز العسكرية الإسرائيلية المفاجئة

²² المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية (2010) للأشهر: كانون الثاني، شباط، الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية:

جدول 37: الإغلاق الكلي للمنافذ والمعابر مع إسرائيل
خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام 2010

العوائق	كانون الثاني	شباط	المجموع
إغلاق المعابر	88	104	192
إغلاق المنافذ	43	48	91
المجموع	131	152	283

المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية (2010) للأشهر: كانون الثاني، شباط، الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية: <http://www.nad-plo.org>

11-3 الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة
11-4 الاعتداءات على الممتلكات الفلسطينية والأجهزة الأمنية

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تمارس سياسة الاعتداء على الممتلكات الفلسطينية العامة والخاصة، فقد بلغ عدد المنازل التي تم احتلالها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام 2010 (18) منزلاً، في حين بلغ عدد الاعتداءات على الممتلكات الفلسطينية خلال نفس الفترة 162 اعتداءً. وبلغ عدد التحرشات بالأجهزة الأمنية الفلسطينية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال نفس الفترة 42 تحرشاً، وقعت جميعها في مناطق الضفة الغربية (أنظر جدول 38).

بلغ عدد الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع التعليم الفلسطيني خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام 2010 (9) اعتداءات، حيث وقعت جميع هذه الاعتداءات داخل مناطق الضفة الغربية (3 اعتداءات في كانون الثاني، و6 اعتداءات في شباط). وتوزعت هذه الاعتداءات بين إقامة نقطتين عسكريتين على سطح مدرستين في نابلس، ومداومة روضة أطفال، ونفقتيش وهدم العديد من المدارس. أما بالنسبة للقطاع الصحي فقد تعرض إلى اعتداءين خلال نفس الفترة، حيث تم مداومة مركز صحي في مدينة القدس، كما تم منع سيارة إسعاف من نقل حالة خطيرة إلى المستشفى. بمدينة رام الله

جدول 38: اعتداءات سلطات الاحتلال على الممتلكات الفلسطينية والأجهزة الأمنية خلال شهري كانون الثاني وشباط من العام 2010

المجموع	شباط		كانون الثاني		الحدث
	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
18	0	11	0	7	احتلال منازل
4	2	0	1	1	هدم منازل
42	0	29	0	13	تحرش بالأجهزة الأمنية
162	18	69	19	56	اعتداءات على الممتلكات

المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية 2010 (كانون الثاني، شباط)، الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية: <http://www.nad-plo.org>

11-5 النشاطات الاستيطانية واعتداءات المستوطنين

كانون الثاني وشباط من العام 2010. وتعددت هذه الأنشطة ما بين تجريف أراض زراعية، وبناء وحدات سكنية جديدة،

ما زالت الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية مستمرة، حيث بلغت 14 نشاطاً استيطانياً خلال شهري

(54.8%). كما أن هنالك 54 أنثى من بين كل مئة طالب وطالبة ملتحقة في المرحلة الثانوية في العام الدراسي 2009/2008، في حين أن نسبة الإناث الملتحقات في المرحلة الأساسية قد بلغت 49.5% من إجمالي الطلبة الملتحقين في المرحلة الأساسية لنفس العام الدراسي.

12-3 مؤشرات سوق العمل

لا تزال نسبة مشاركة النساء الفلسطينيات في سوق العمل متدنية جداً مقارنة بدول المنطقة. وقد بلغت نسبة الإناث المشاركات في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية 15.5% في العام 2009 (بواقع 17.4% في الضفة الغربية و12.2% في قطاع غزة). ويظهر مدى انخفاض هذه النسبة عند مقارنتها بمعدل مشاركة المرأة في الدول المجاورة. ففي العام 2008، بلغت نسبة مشاركة النساء في سوق العمل في الأردن 23.4%، كما بلغت 21.8% في لبنان، و22.8% في مصر²⁴. أما فيما يخص معدل البطالة بين أوساط الإناث، فقد بلغت 26.4% خلال العام 2009، وبلغت النسبة الأعلى بين أوساط النساء اللواتي أنهين 13 سنة دراسية فأكثر²⁵.

أما فيما يخص القطاعات التي تعمل بها المرأة الفلسطينية فهي متعددة، وترتفع نسبة مساهمة المرأة الفلسطينية في قطاعات معينة دون غيرها. إذ بلغت نسبة مساهمتها في قطاع التعليم 34.7%، يليه قطاع الزراعة والحراثة والصيد وصيد الأسماك وذلك بنسبة 20.5%، ثم قطاع الصحة بنسبة 9.4%. وفي قطاع الصحة بالتحديد، فتشير بيانات العام 2008 أن هناك 56 ممرضة من بين كل 100 ممرض وممرضة عاملين في الأراضي الفلسطينية. كما أن خمس أطباء الأسنان ونصف الصيادلة تقريباً هن إناث أيضاً.

أما على صعيد الحياة السياسية، فمع نهاية العام 2009 بلغت عدد الوزراء الإناث 5 وزراء من أصل 22 وزيراً. كما تم خلال العام 2009 تعيين أول امرأة في منصب

وإقامة أبراج مراقبة عسكرية. كذلك بلغ عدد اعتداءات المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم لنفس الفترة 125 اعتداء، ما بين إطلاق للنار، واعتداء على مواطنين، واقتحام قرى.

12- واقع النساء الفلسطينيات في الأراضي الفلسطينية²³

12-1 مؤشرات ديموغرافية

بلغ عدد الإناث المقدر في نهاية العام 2009 في الأراضي الفلسطينية حوالي 1.965 مليون، حيث يشكل 49.2% من العدد الإجمالي للسكان. كما بلغ العمر المتوقع عند الولادة للإناث 73.2 سنة، وهو أعلى من مثيله في أوساط الذكور الذي بلغ 70.5.

وتشير البيانات أن 55.9% من النساء 15 سنة فأكثر هن متزوجات، و6.1% منهن أرمال، و1.3% مطلقات، و0.2% منفصلات عن أزواجهن، في حين أن 36.5% من النساء 15 سن فأكثر عازبات. وقد بلغت العزوبية بين النساء في الفئة العمرية (30 سنة فأكثر) 9.9%. وعند الأخذ بعين الاعتبار أن العمر الوسيط للإناث عند الزواج الأول قد بلغ 19.5 في العام 2007، فإن ذلك قد يعطي صورة عن مستوى العنوسة بين أوساط النساء الفلسطينيات.

12-2 مؤشرات التعليم

تشير البيانات إلى ارتفاع معدلات الأمية بين أوساط الإناث بالمقارنة مع مثيلتها بين أوساط الذكور، ففي حين بلغت 8.3% للإناث 15 سنة فأكثر، تنخفض إلى 2.6% بين أوساط الذكور. في المقابل، تظهر البيانات أن أكثر من نصف الطلبة الملتحقين بالجامعات والخريجين منهم للعام الدراسي 2008/2007 هم من الإناث (55.2%)، وأن أكثر من نصف الهيئة التدريسية في المدارس الحكومية هن إناث

²⁴ قاعدة بيانات البنك الدولي على الانترنت:

<http://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.FE.ZS>

²⁵ لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع للقسم 3 من المراقب (سوق العمل).

²³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010). تقرير صحفي بمناسبة يوم المرأة العالمي. رام الله - فلسطين.

ذاتها أن أقل نسبة من اللاجئين الذي يعيشون داخل المخيمات قد كانت في الأردن، والتي بلغت 17% من إجمالي عدد اللاجئين المسجلين في الأردن، تليها سوريا (27%)، ومن ثم الضفة الغربية (25%) وقطاع غزة (46%). فيما أن أكثر من نصف اللاجئين المسجلين في لبنان لا يزالون يعيشون داخل تلك المخيمات (53%). إلا أنه تجدر الإشارة أن هذه البيانات فيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة تختلف إلى حد ما مع البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد السكان الفلسطينيين القاطنين في المخيمات الفلسطينية قد بلغ 350.3 ألف في العام 2007، بواقع 126.8 ألف مواطن في مخيمات الضفة الغربية، و223.5 ألف في مخيمات قطاع غزة في العام 2007²⁶. أما عند احتساب أعداد اللاجئين الفلسطينيين الساكنين في المخيمات بناءً على البيانات التي توفرها الأونروا، فإن عددهم يبلغ 188 ألف لاجئ في الضفة الغربية و497.3 ألف في قطاع غزة في حتى نهاية النصف الأول العام 2009.

ويدرس الطلبة الفلسطينيون في المخيمات في مدارس تابعة للأونروا، والتي بلغ عددها في بداية العام الدراسي 2009/2010 (689) مدرسة، موزعة كالتالي: 174 مدرسة في الأردن، و119 مدرسة في سوريا، و81 مدرسة في لبنان. في حين يبلغ عدد المدارس في الضفة الغربية 94 مدرسة، مقابل 221 مدرسة في قطاع غزة. وقد يبدو عدد المدارس غير متنسق مع عدد اللاجئين المسجلين في الدول والمناطق المختلفة، إلا أن ذلك يعود إلى حقيقة التباينات الكبيرة في نسب اللاجئين القاطنين داخل المخيمات على مستوى المناطق. وعند النظر إلى عدد الطلبة الملتحقين في تلك المدارس، فإن عددهم الإجمالي لنفس العام الدراسي قد بلغ حوالي 479,156 طالب، بواقع 123,917 في الأردن، و34,516 في لبنان، و65,479 في سوريا. بينما بلغ عددهم في الضفة الغربية وقطاع غزة 56,384 و198,860 طالب على التوالي. وبقسمة عدد الطلاب على عدد المدارس، يتضح أن مدارس قطاع غزة هي الأكبر من حيث متوسط

رئيس هيئة سوق رأس المال، ومع بداية عام 2010 تم تعيين أول سيدة لتشغل منصب محافظ، كما تم تعيين أول امرأة في عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي العام 2008، كان 12% من القضاة نساء. وحتى آذار 2008، بلغ عدد السفراء الإناث 5 سفراء. كما بلغت نسبة النساء من مجمل أعضاء المجلس التشريعي 12.9% خلال العام 2006.

12-4 النساء الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية

مع نهاية العام 2009، بلغ عدد الأسيرات الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية 34 أسيرة، منهن 20 أسيرة محكومة، بواقع خمس أسيرات محكومات بالسجن المؤبد، و12 موقوفات، و2 معتقلات إدارياً.

13- اللاجئين الفلسطينيون

تشير البيانات الصادرة مؤخراً عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) أن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها خلال النصف الأول من العام 2009 قد بلغ 4.7 مليون لاجئ فلسطيني، بواقع 42% في الأردن، و9% في لبنان، و10% في سوريا. في حين بلغت نسبتهم 16% في الضفة الغربية، و23% في قطاع غزة. وتراوحت نسبة الزيادة السكانية في أوساطهم بين العامين 2008 و2009 بين 1.3% في لبنان، و3.0% في قطاع غزة.

يتوزع اللاجئون الفلسطينيون على 58 مخيماً منتشراً بواقع 10 مخيمات في الأردن، و12 مخيم في لبنان، و9 مخيمات في سوريا، في حين بلغ عدد المخيمات في الضفة الغربية 19 مخيم، مقابل 8 مخيمات في قطاع غزة. وتشير بيانات الأونروا إلى أن غالبية اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها يعيشون خارج المخيمات. ففي النصف الأول من العام 2009 بلغت نسبة اللاجئين في المخيمات إلى تعداد اللاجئين المسجلين 29.4%، ما يعني أن حوالي 1.7 مليون لاجئ فلسطيني فقط يعيش داخل المخيمات. وتشير البيانات

²⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2008). التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007. المؤشرات الأساسية حسب نوع التجمع السكاني. رام الله- فلسطين.

غزة، ومركز واحد في سوريا. كما يتبع للأونروا ثلاث كليات تعرف بكليات العلوم التربوية، وتتنوع الكليات الثلاث بواقع كلية في الأردن وكليتين في الضفة الغربية.

وتقدم الأونروا لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات مجموعة من الخدمات الصحية. وحتى النصف الأول من العام 2009، بلغ عدد المراكز الصحية التابعة للأونروا في المخيمات الفلسطينية 137 مركزاً، بواقع 24 مركزاً في الأردن، و29 مركزاً في لبنان، و23 مركزاً في سوريا. في حين بلغ عدد المراكز الصحية في الضفة الغربية 41 مركزاً، و20 مركزاً في قطاع غزة. كما بلغ عدد المراكز الصحية التي تقدم خدمات صحة الأسنان، وخدمات مخبرية 119 مركزاً لكل منهما، في حين بلغ عدد المراكز الصحية التي تقدم خدمات لمرضى السكري وضغط الدم، وخدمات رعاية الأم والطفل وتنظيم الأسرة 132 و134 مركزاً على التوالي.

عدد الطلاب لكل مدرسة والذي بلغ حوالي 900 طالب، تليها مدارس الأردن بمتوسط 712 طالب. بينما أن أقلها تحقق في مدارس لبنان بمتوسط 426 طالب. ولا تتوفر معلومات عن عدد الأساتذة في تلك المدارس، أو أعداد الشعب الدراسية فيها أو أحجام تلك المدارس. يجدر بالإشارة أن معدل نسبة الطالبات الإناث في المدارس التابعة للأونروا قد بلغ حوالي 50% في العام الدراسي ذاته. وقد كانت النسبة الأعلى في مدارس الأونروا في لبنان، تليها مدارس الأردن ومن ثم مدارس سوريا فمدارس قطاع غزة، وأخيراً مدارس الأونروا في الضفة الغربية بحسب النسب: 53.2%، 49.3%، 48.9%، 48% و57.3%، على التوالي.

أما فيما يخص مراكز التدريب المهني التابعة للأونروا، فقد بلغت خلال نفس الفترة 10 مراكز، بواقع 3 مراكز في الضفة الغربية، ومركزين في كل من الأردن ولبنان وقطاع

قضايا اقتصادية

التقلبات الاقتصادية

(1) مقدمة

لقد خصصنا الحلقات الأربع الماضية من سلسلة قضايا اقتصادية لموضوع النمو الاقتصادي، ووجدنا أن وصول النشاط الاقتصادي إلى مرحلة النمو المستدام يحتاج إلى وقت طويل. حيث أن النمو المستدام لا يتحقق إلا من جراء ارتفاع إنتاجية عوامل الإنتاج المتاحة (وهذا يأتي من التقدم التقني وارتفاع كفاءة المؤسسات). ومن المعروف أن التقدم التقني يحتاج إلى تطور كبير في نوعية وكمية رأس المال البشري الذي يحتاج بدوره إلى استثمار في التعليم والصحة، كما يحتاج إلى تطور كبير في مرافق البحث العلمي الذي يحتاج بدوره إلى استثمار في نشاطات البحث والتطوير (R&D). وإذا كانت كل تلك العمليات من الاستثمار تأخذ وقتاً ليس بالقصير حتى تبدأ في إعطاء المردود الاقتصادي المطلوب، فإن إصلاح المؤسسات (العامة والخاصة) وتحسين كفاءتها وفعاليتها يتطلب وقتاً أطول من ذلك بالتأكيد. ولهذا، فإن على حكومات البلدان النامية التي تخطط للوصول إلى مرحلة النمو المستدام أن تأخذ بسياسة النفس الطويل، وأن تتبنى خطاً تعمل على تحقيق أهداف بعيدة المدى تخص تراكم رأس المال البشري واكتساب تقنيات المعرفة والبحث العلمي، كما تتطلب الإرادة السياسية القادرة على القيام بمهام الإصلاح المؤسسي. وفي نفس الوقت، فإن علينا أن نلاحظ أن تلك الحكومات لن تصل إلى مرحلة النمو المستدام إذا كرست كل جهودها للعمل على تحقيق الأهداف بعيدة المدى وتجاهلت الأهداف قصيرة الأمد التي تخص البطالة عن العمل، أو التضخم المالي أو عجز ميزان المدفوعات. ففي غضون أسابيع أو شهور تحدث هزات اقتصادية تحرف النشاط الاقتصادي عن مساره حتى يصبح من الصعب، أو من المستحيل، الاستمرار في تحقيق الأهداف بعيدة المدى، إذا لم يتم التعامل مع أهداف قصيرة الأمد التي تخص حجم الإنتاج وحجم التشغيل واستقرار الأسعار. ولذلك، فإن على واضعي خطط التنمية أن يقلدوا قبطان السفينة الذي يوجه سفينته دوماً في اتجاه المدينة التي يريد أن يرسو في مرفأها، وفي نفس الوقت يكون مستعداً أن يتعامل مع العواصف التي قد تهب في البحر وتحرف السفينة عن مسارها..

وهكذا نرى أن ضمان استمرار النمو يحتاج إلى القدرة على التعامل مع التقلبات الاقتصادية، وهو الموضوع الذي نخصص له السلسلة الثانية من "قضايا اقتصادية"، والتي نبدأ الحلقة الأولى منها في هذا العدد بالحديث عن ماهية التقلبات ولمحه عن تاريخها.

1. الدورة الاقتصادية (Business Cycles)

✧ إذا قمنا بحساب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما في فترة زمنية محددة مثل 1900-2000، ووجدنا أن متوسط معدل النمو لتلك الحقبة الزمنية كان 4%، فإننا نستطيع أن ننظر إلى معدل النمو الحقيقي في أي سنة من سنوات تلك الحقبة الزمنية على أنه يتألف من جزأين: الأول يساوي 4% الذي هو معدل اتجاه النمو على الأمد الطويل (Long-run trend)، والآخر يساوي مقدار الانحراف عن 4% ويمثل النمو الناتج عن التقلبات الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، فإذا كان معدل النمو الحقيقي في أحد السنوات يساوي 7%، فهذا يعني أن معدل نمو الاتجاه هو 4، ومعدل نمو التقلب هو 3%. أما إذا كان المعدل الحقيقي هو 2%، فهذا يعني أن معدل نمو الاتجاه هو 4%، ومعدل نمو التقلب هو -2%. وفي المرة الأولى، كان النشاط الاقتصادي في فترة ازدهار وتوسع، أما في الفترة الثانية، فكان النشاط الاقتصادي في فترة انكماش وركود. وفي الأدبيات الاقتصادية، يتم استعمال مصطلح "الدورة الاقتصادية" كمرادف لمصطلح "التقلبات الاقتصادية"، ويشير إلى التغيرات السريعة التي تحصل في النشاط الاقتصادي بين فترة من الازدهار والتوسع، وفترة من الانكماش والركود. ويصاحب التغيرات الحاصلة في حجم الإنتاج تغيرات في حجم التشغيل، وحجم العمالة، وفي معدل البطالة عن العمل، وفي المستوى العام للأسعار.

2. مفردات الدورة

✧ تشتمل الدورة الاقتصادية على فترة توسع وازدهار (Expansion) يتزايد خلالها معدل النمو حتى يصل إلى الذروة (Peak)، كما تشتمل على فترة انكماش وركود (Contraction) يتناقص فيها معدل النمو حتى يصل إلى الحوض

(Trough). وتقاس مدة فترة التوسع من وقت الحوض السابق إلى وقت الذروة، كما تقاس فترة الانكماش من فترة الذروة السابقة إلى فترة الحوض. أما مدة الدورة، فإنها تقاس إما بالوقت المنقضي بين ذروتين متتاليتين أو بين حوضين متتاليين. وتحدث الدورات الاقتصادية بشكل متكرر، ولكن ليس بشكل دوري. وبينما تتراوح المدة الزمنية للدورة الاقتصادية في البلاد الصناعية الغنية ما بين السنتين والثمانية، فإن مدتها في البلدان النامية أقل، وتتراوح بين أربع إلى ستة سنوات .

✧ بعض المتغيرات الاقتصادية تتحرك في نفس اتجاه حركة الناتج المحلي الإجمالي خلال الدورة، وتوصف بأنها "مسايرة للدورة" (Procyclical)؛ كالاتهلاك، والاستثمار، والكتلة النقدية، والتشغيل والأجر الحقيقي. وهناك متغيرات أخرى تتحرك بشكل معاكس لحركة الناتج المحلي الإجمالي خلال الدورة، وتوصف بأنها "مضادة للدورة" (Countercyclical)؛ مثل المستوى العام للأسعار. وعادة ما يسبق التغير الحاصل للكتلة النقدية ذلك الحاصل للناتج المحلي الإجمالي، ولذلك توصف الكتلة النقدية بأنها متغير "قائد للدورة" (Leading)، بينما يحصل العكس مع التشغيل الذي يوصف بالمتغير "المتخلف عن الدورة" (Lagging).

3. تواتر الدورة

كما ذكرنا، تحدث التقلبات الاقتصادية بشكل متكرر. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، حيث توجد أفضل البيانات الإحصائية الخاصة بالدورات الاقتصادية، فإن دورة اقتصادية حصلت في الحقبة الممتدة من منتصف القرن التاسع عشر وحتى نهاية القرن العشرين، ويبلغ متوسط فترة الدورة حوالي أربع سنوات ونصف. ويظهر من الجدول (1) أن متوسط مدة الدورة قد ازداد في النصف الثاني من القرن العشرين عن النصف الأول، وأن متوسط فترة التوسع والازدهار كانت طوال الحقبة أطول من متوسط فترة الانكماش والركود.

جدول (1) متوسط فترات الدورات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية (شهور) (1854-2001)

الحقبة الزمنية	عدد الدورات	فترة انكماش	فترة التوسع	مدة الدورة
1919-1845	16	22	27	48
1945-1919	6	18	35	53
2001-1945	10	10	57	67
2001-1845	32	17	38	55

المصدر: Business Cycles Expansions and Contractions National Bureau of Economic Research :www.nber.org/cycles

من الطبيعي أن هناك أسئلة هامة تخص موضوع الدورة الاقتصادية ومن أهمها:

✧ ما هو سبب حدوث الدورات الاقتصادية، وإلى أي مدى يكون حدوثها بسبب عوامل داخلية وإلى أي مدى يكون بسبب عوامل خارجية؟

✧ ما هو دور الدولة في التعامل مع الدورات الاقتصادية؟

وسنخصص الحلقات القادمة من سلسلة التقلبات الاقتصادية للإجابة على هذه الأسئلة، وغيرها.

تود أسرة تحرير المراقب أن تعذر من القراء الكرام على حصول التباس في العدد الماضي من المراقب حيث ظهر صندوق "قضايا اقتصادية" وفيه أخطاء. وسيجد القارئ ورقة بالتعديلات على النص المذكور داخل هذا العدد